وزارة التخطيط

اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

المؤتمر العلمي الاول
لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام

البحوث المشاركة

(محور الاجتماع)

بغداد ٢٠١٦

إعداد / قسم الاعلام و الاتصال الحكومي

العراق...
2030
المستقبل الذي نصبو اليه

وزارة التخطيط

وزارة التخطيط
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

المؤتمر الاول لأعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام

البحوث المشاركة
(محور الاجتماع)

بغداد ٢٠١٦

اعداد / قسم الاعلام و الاتصال الحكومي

المحتويات

ت	عنوان البحث	الصفحة
١	المقدمة	٣
٢	اهداف المؤتمر	٣
٣	رؤية العراق ٢٠٣٠	٣
٤	محور الأجتماع	٣
٢	بناء القدرات وصناعة الشباب	٥
٣	رأس المال البشري بين مقومات النهوض وهجرة الكفاءات العراقية.	١٣
٤	تحقيق التنمية المستدامة بالتكامل مع متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	١٦
٥	ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الحكومية	٢٦
٦	المحور الاجتماعي : الأدوار المأمولة للمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	٤٤
٧	مستقبل التنمية البشرية المستدامة في العراق	٥٣
٨	مستقبل التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق « التنوع الثقافي انموذجا »	٦٦
٩	المستقبل التنموي في العراق و بناء إستراتيجية الخيار الوطني	٧٨
١٠	أثر التنمية المستدامة في تخفيف الفقر الريفي في العراق	٨٥

المقدمة

نظمت وزارة التخطيط المؤتمر العلمي الأول تحت عنوان (أهداف التنمية المستدامة .. خارطة طريق في أطار تنموي مستدام) وذلك في يوم الخميس الموافق (٢٤/١١/٢٠١٦) في فندق المنصور ميليا- بغداد
بحضور: السيد وزير التخطيط و وزير الكهرباء و الأمين العام لمجلس الوزراء و عدد من أعضاء مجلس النواب ومحافظ بغداد و وكلاء وزارات و اعضاء مجالس محافظات و المستشارين وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات مجتمع مدني و أكاديميين من الجامعات العراقية وخبراء والباحثين فضلاً عن ممثلي عدد من المنظمات الدولية العاملة في العراق والجهات ذات العلاقة وعدد من منتسبي وزارة التخطيط ، وقد بلغ العدد الكلي للحضور ٣٥٠ شخصاً من داخل العراق وخارجه .

اهداف المؤتمر :

-طرح رؤية مقترحة للعراق لعـــام ٢٠٣٠ ورسم خارطة طريق لمستقبلنا الذي نصبو اليه الارتقاء بجودة نوعية حياة الانسان .
-الدفع بمسار التنمية تلبيةً لإحتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة مع توحد لمسار المجتمع والدولة (بناء عقد اجتماعي جديد).
-تأمين المشاركة الفاعلة للجميع بتقديم خيارات لحلول مستدامة ومبتكرة وفقاً للميزة التنافسية للاقتصاد بعيداً عن النفط .
-تحليل واقعي للحاضر واستشراف التغيرات المستقبلية وتاثيراتها على امكانات النمو ومحركاته من خلال تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .

رؤية العراق ٢٠٣٠ :

بناءً الـــى ما تم عرضه في المؤتمر من تحديات ومشاكل وعناصر قوة تم طرح رؤيـــة مقترحة لـعراق المستقبل الذي نصبو اليـــه عام ٢٠٣٠ وهي : « عراق آمن مستقر ، مجتمع متماسك منتج ، اقتصاده متنوع تنافسي ، في بيئة مستدامة، ينعم بحكم رشيد يحقق العدل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع « .
وقد تضمنت الرؤية ابعاد التنمية المستدامة الاربعة (البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي والمؤسساتي والحكم الرشيد) وتم التعبير عن كل بعد من الابعاد المذكورة أعلاه بمحور منفصل ويختص هذا الجزء بالمحور الأجتماعي وكالأتي :

محور الأجتماع :

من خلال مناقشة البحوث المشاركة في المؤتمر تم طرح رؤية محور الأجتماع في أجندة ٢٠٣٠ وهي « تنمية اجتماعية قائمة على منهج الحق تضمن فرص التعليم والحصول على الخدمات الصحية للجميع ، وتساهم في بناء شخصية مؤثرة (انسان : رجل / امرأة) يسعى الى تحقيق ذاته منجزاً ومبدعاً ومسؤولاً وفاعلاً له دور مؤثر في القيادة والبناء والتنمية بما يجعل من الأمن الانساني فرصة متاحة للجميع « .

١.٤ ركائز التنمية البشرية والأجتماعية :

-تعليم متوافر بجودة عالية
-مجتمع صحي معافى
-توسيع خيارات العمل اللائق
-مجتمع امن مستقر
-تمكين المراة
-حماية الفئات الهشة وتمكينها

٢.٤ أبرز التحديات في مجال التنمية البشرية والأجتماعية :

ان اهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) كاهداف دولية تعنى بالدول كافة ، وبالاخـــــص الدول التي تعاني من الضعف الهيكلي والهشاشة ومن ضمنها العراق ، الذي يواجه تحديات خاصة فـــي سعيه الى تحقيق التنمية المستدامة ومن هذه التحديات :

-استتباب الامن ومكافحة الارهاب ، فلا تنمية بدون امن وسلـــم واستقرار.

-انتشال الشباب من براثن التطرف بجميع اشكاله والذين يعانون مـــــــن البطالة وتتزايد مطالبهم بتوفير العمل اللائق .

-تمكين المراة في الحصول على التعليم الجيد والفرص الاقتصادية والقضـــاء علـــى اشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات .

-توفير الحماية والتمكين للفئات الهشة التي تفاقمت نتيجة للعنف والاعمـــال الارهابيـــة مثل (الايتام ، المشردين ، الاطفال العاملين والمعاقين والنساء المعيلات) وغيـــرها من الفئات التي تحتاج الى رعاية واهتمام خاص .

-توفير قاعدة قوية من البيانات والمعلومات الاحصائية لتدعيم صياغة السياسات واتـــــخاذ القرارات والرصد والمتابعة لتحقيق ركائـــــــــــــــــز التنمية البشرية والاجتماعية .

٣.٤ توصيات محور الأجتماع :

ومن خلال الجلسات النقاشية في المؤتمر تم التوصل الى مجموعة من التوصيات ألاولية بخصوص محور الأجتماع من اهمها :-

١.بناء ثقافـــة مجتمعية للتنمية المستدامـــة.

٢.الابتكار في السياسات الاجتماعية التي تقوم على اساس توسيع أرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة والمغطية لجميع افراد المجتمع بما يعزز شعورهم بالاستقرار والطمأنينة ويقلل امكانية تعرضهم للاقصاء والتهميش والاستبعاد.

٣.تعزيز دور التنمية الحضرية المستدامة في جوانب بيئية متكاملة تتسم بالعدالة الاجتماعية في توفير الظروف الاساسية للحياة وفق اولوية الخدمات واحتياجات المجتمع .

٤- تنمية اجتماعية قائمة على منهج الحق تضمن فرص التعليم والحصول على الخدمة الصحية للجميع ، وتحقيق مجتمع يتسم بالأتي :

- ثقافة التسامح والسلم المجتمعي
-تخفيف مستوى الفقر بنسبة ٥٠٪ بحسب خط الفقر الوطني الحالي
-نظام حماية وضمان اجتماعي فاعل
-نظام تعليمي ذو جودة وشمول
-نظام صحي ذو جودة وشمول
-حلولاً مستدامة للهجرة والنزوح

دراسة بعنوان؛ برنامج

بناء القدرات وصناعة الشباب
بتنمية الافكار الابداعية لدى الاجيال القادمة

اعداد وتقديم:
رئيس مهندسين اقدم
ضيغم حازم احمد الحاج بكر
مكلف بادارة قسم الملكية الصناعية

فكرة البرنامج:

يقول المثل الصيني القديم؛ (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اصطادها) ، جرى تعديل على المثل الصيني من قبل دول نامية متطورة ليصبح (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اصنع الشبكة لاصطيادها).
وفي حالتنا نحتاج لتعديل الحكمة ونقول؛ (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اجعل الاخرين يفكرون بطرق جادة وآمنة لاصطيادها) ...

اولاً) المقدمة

من جراء الانفتاح الذي حصل للبلد بعد عام ٢٠٠٧ وتغير مفاهيم السياسة الاقتصادية المنفتحة على العالم والزيادة المضطردة بالمؤسسات التعليمية التي لم يواكبها نظام تخطيطي متكامل للتوافق مع المرحلة القادمة بعدها، تسبب هذا في تخرج دفعات متتابعة وبزخم شديد لاجيال شابة تكونت لديها افكار غير تفاؤلية وطبائع محبطة في رؤاها للمستقبل الذي من الممكن ان تعيشه، رافق هذا تَعمُّق مفهوم عام قد تمكن لدى الجميع، وهو؛ طلب التوظيف المركزي الذي استشرى لدى اغلب المتخرجين الشباب، كما نلاحظ سعي كثيرين لتوظيف اولادهم بمهن حكومية لضمان مستقبلهم. فنجد ان فرصة الانفتاح التي حظي بها العراق قد اضاعها ولم يستفد منها بالطريقة الملائمة كما فعلت كوريا الجنوبية التي استغلت الوجود الاجنبي لديها الى ابعد حدود الاستفادة وتحويله لمنفعة لها عبر اقتباس مناهج تربوية عصرية واجراء التعديلات اللازمة عليها لتكون دائمة التطور وملائمة لطبيعة مجتمعها بآن واحد. فالعراق الان يفقد الكثير من قوته البشرية سنويا تعادل اضعاف خسارتنا لانخفاض اسعار برميل النفط. في حين نرى ان كوريا الجنوبية انشأت اقتصادها وادامته باستغلال قوتها البشرية حصرا، والسبب – كما قلنا- انها صنعت برامج تنموية متسلسلة خاصة لمجتمعها تبدء من النشوء.
عند عمل رؤية مبسطة للوضع الاجتماعي في العراق، نراه دون الطموح المطلوب؛ فمنذ عام ٢٠٠٣ وما بعد عام ٢٠٠٨ بوجه التحديد، لم يتم اعادة تركيب المجتمع العراقي بالطريقة الملائمة لمواكبة العصر الجديد الذي يعيشه، وإذا استقينا الاحداث؛ فالدولة – بنهاية العقد الاول من هذا القرن- لم تأخذ بمسؤوليتها وتبذل جهدها لترقية المجتمع العراقي بتوعيته لكيفية التعامل مع الوضع العصري كما حصل في بعض دول الخليج العربي وبالاخص الامارات العربية، فالوقت الذي مر به البلد بعد انفتاحه للسوق العالمية وجد نفسه في غمرة حياة غريبة عليه بالكامل شعر فيها المجتمع العراقي بوحدته ولم يُحسن اِدراة دفة مركبه لفقدانه للتوجيه الحكومي الذي تعود عليه، وغياب النصح القيادي الذي رافق الانفتاح الكامل بعد انغلاق دام سنين طويلة، خاصة بعد مرور اكثر من خمسة عقود عاش خلالها جيلين تكونت لدى الاغلبية منهم افكار تطبعت بسياسة قديمة بعدم القدرة على التحرك الا بالتوجيه الحكومي لسياقة تصرف الفرد العراقي! كما انه ليس من مصلحة البلد معاكسة العالم الاقتصادي الحر، باستمرار اعتماد سياسة التوجيه العليا السابقة (بصيغة – التوجيه المباشر) عند القيام بالتخطيط والتفكير للمستقبل وديمومتها للاجيال القادمة. وهذه الفوضى ادت الى ارباك الاقتصاد العراقي...
لقد لاحظنا ان دول العالم تتخذ هويات للتعريف بشعوبها، فشعب المانيا يفتخر بدقة تقنية صناعته، وفنلندا تفتخر بنظامها التعليمي، ايطاليا تفتخر بصناعاتها ذات النكهة الخاصة، وهكذا نستطيع ان نجد هوية لكل دولة في العالم العصري، حتى الامارات العربية وبالاخص دبي، اوجدت هوية لشعبها؛ وهو البحث عن مضمون الرفاهية بالعصر المستقبلي..؟ .. وفي شمال العراق / كردستان، اوجدت هوية واضحة؛ النظافة وصنع الجمال.

*المقدمة (تتمة)

اما باقي محافظات العراق. وبغداد بالاخص، فالغريب انها افقدت الكثير من هوياتها المتعددة؛ فتاريخ بغداد المشرف (وضع شارع الرشيد..!، او المدرسة المستنصرية..!!)، اسواقها (الشعبية والسقائف المحلية) الوجهة الحضارية التي بحاجة للاعتناء بها.. بيوتها الاثرية المهملة(كما البتاوين، التي من المفترض تكون مواقع سياحية كمقاهي، وليست مخازن للورق او مطابع وغيرها). ويهمنا هنا؛ الانجذاب السلبي من قبل المواطن العراقي لاقتناء بضاعة مستوردة واطئة المعايير الصناعية لتكلفتها المنخفضة، ومنها محتوية على مواد من البلاستك المنتهي تركيبياً او مكونه من معدن بسبيكة رديئة المواصفات-غير قابلة التدوير الصناعي.. فليست لدى المواطن العراقي العادي ثقافة التوجه لاقتناء الحسن والمتميز، فأثر سلبا على منتجات وزارة الصناعة ذات المعايير العالية، وأدى الى تقوية سوق استيراد المواد الاحتياطية التي تعتبر عملية سحق العملة الصعبة للبلد.

نجد من كل هذا ضعف التزامنا بهوية تعاصر الموجود عند من حولنا. فثقافة المواطن العراقي العادي بحاجة الى تحديث (update)؛ هناك مدن في اوروبا اخذت طابع الحفاظ على العصر القديم من اجل السياحة، ومدن غيرت ابنيتها لتكون صديقة للبيئة-حماية من التلوث. ومدن اخذت طابع العصرنة -التقنيات العصرية. هناك ثقافة مجتمعية تعرف بـــ (ثقافة الزهرة)، وثقافة مجتمعية معاكسة لها بالكامل تعرف بـــ (ثقافة الاستغلال الحكيم).

ان العراق يتميز عن دول العالم اجمع في مقدرته لتنمية جميع تلك المقومات لانه اصلا يحتويها، وليكون كل شيء في مكان واحد. كبلد وكمدن. لكن وللاسف الشديد؛ نحن غير مستغلين لما بين ايدينا..

لذا يتطلب الامر الى التجديد في سياستنا لخلق جيل، نوجهه ليأخذ المبادرة. ونرى ان هذه مسؤولية الموجودين في اتخاذ القرار، لذا نطرح الموضوع امامكم لموافقتكم عليه ورفعه للجهات المسؤولة.

ان الحاجة استلزمت ايجاد السبل الكفيلة بخلق منظومة علمية – تربوية عصرية؛ تعمل على تفهم الطاقات الكامنة والقدرات الغير محدودة لدى شبابنا، وهذه الحاجة تدفعنا لضرورة انشاء وحدة تنظيمية تخطط وتعمل على صناعة جيل: *مفكر*هادف*متفاعل*مبدع ويندمج بمرونة في المجالات الحياتية المختلفة وايضا كجيل فعال ومتحرك ذاتياً لتغيير حياته نحو الافضل وبمسارات اقتصادية متنوعة وليست صناعية حصرا.

فالبرنامج هو؛ عملية خلق وصناعة جيل، وهذا يقع ضمن مسؤولية وزارة (او مسؤولية اعلى) تتعهد بهذه المهمة الكبيرة وتتفهم الدور الكبير الذي ستأخذه على عاتقها وتكون مسؤولة عنه ضمن المؤسسات الحكومية لانها ستاخذ على عاتقها سياسة «التنمية المستدامة لكامل الموارد البشرية المتاحة في البلد ومن المراحل الاولى- مرحلة النشوء».

فعملية الخلق هذه تشمل عملية تشذيب ذهني للشاب اليافع وتحويله من مادة ساكنة الى مادة مفكرة ومبدعة، ومن شخص بحاجة الى توجيه ليصبح بعد تطبيق البرنامج؛ شخص مفكر وموجه لذاته من اجل المجتمع.

(ثانياً) لماذا وزارة الصناعة والمعادن:

ان قيام وزارة الصناعة والمعادن لتأخذ على عاتقها القيام بهذا الدور المهم ضمن وزارات الدولة في صنع الشباب وجعلهم ادوات مفكرة وفعالة في المجتمع لكونها معاصرة لبرامج تنموية عالمية. وقد تم تحديد احتياجات تطبيق البرنامج، وهي بتوفر اقطاب المثلث الاتية؛ أ- عناصر حكومية كفوءة تكون مدرَّبة وملتزمة بعملية الخلق هذه في الوحدة التنظيمية المسؤولة، مع ب- توفر الدعم الرسمي من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء، وكذلك ج- تعاون الوزارات ذات العلاقة.

فالرؤية المقدمة الاتي؛ عبر تشكيل قسم «صناعة الافكار الابداعية» وصناعة الشباب في وزارة الصناعة والمعادن، وبالتعاون مع الوزارات المعنية بالموضوع، نستطيع الوصول مجتمعين الى جيل يتميز بقدرات بناءة لاقتصاد تنموي من مصادر متنوعة واعدة دون الحاجة لإقتصاد نفطي.

وبالطبع، لاكتمال ايجابي عند عملية إعادة بناء لشخصية المواطن العراقي، تستلزم ايضا توفر قوانين داعمة تساند اندفاعه الحياتي لكي لا يفكر فقط بالدعم المالي من الدولة (كما الان)، حيث يتطلب الامر الحاجة لتبني قوانين متخصصة لكل من: المخطط والعامل العراقي، بالاضافة الى تحقيق الدوامة المالية الناتجة عن سياسة «اوجد عملا» (Find a Job)، فهي سياسة عالمية منفَذة في الدول المتقدمة منذ الثلث الاخير من القرن الماضي وحتى في النامية المتطورة. علينا فهم تلك القوانين العالمية وتطبيق فعاليتها وليس استنساخها، كما هو جاري لكثير من القوانين التي تنشأ حاليا لدينا. لقد تمكن قسم الملكية الصناعية في دائرة التطوير والتنظيم الصناعي بوزارة الصناعة والمعادن من خلق مواد في قانون الملكية الفكرية الجديد (تحت المناقشة في الهيأة العامة لمجلس شورى الدولة) تعطي طابع النكهة العراقية العصرية، ونرجو تطبيق هذا على القوانين التي سترد مواضيعها في ما يلحق بالدراسة الاتية...

كما اطلعتم؛ فقد وردت عبارة « المخطط والعامل العراقي»، وهذا شيء مهم وهو ايضاً نظام معتمد في دول متقدمة كفرنسا والمانيا. فالمؤسسات بمقر الوزارات عادة تكون جهات مخططة حصرا ولا يقبل فيها الا عناصر من هذا النوع مع عناصر مساعدة في العمل والتنظيم، (أما ان تكون ادارية او جامعة لقيم احصائية فقط دون دراسات: فبأضيق الحدود). اما الاخرون (صفة – العامل)؛ فهم المنفذون: وهؤلاء يكونوا خارج مقر الوزارة في التشكيلات التابعة لها اضافة الى العاملين بالقطاع الخاص..

(ثالثاً) المفهوم العلمي للبرنامج:

لتطبيق اقتصاد المعرفة الذي اصبح مسارا وهدفاً مهما في الأيديولوجيات الاقتصادية العالمية، نحتاج الى تعزيز «العلمية المنهجية» في كافة الميادين ذات التأثير المباشر وغير المباشر في التنمية الاقتصادية للبلد. خاصة في الظرف الزمني لاقتصاد لا نفطي محَتّم، ومفترض بأهل القرار في البلد التفكير في كيفية تغطيته عبر منافذ تنموية متنوعة.

المعروف باقتصاد المعرفة اعتماده اساسا على القابلية العقلية للمتمكنين من القوة البشرية في مقدرتها على تحويل المتوفر الى قيمة مادية مفيدة واما الغير متوفر فنوجده بابتكار الوسائل لذلك، وبالتالي؛ الاستفادة التامة من القدرات العلمية في صنع او عمل ما يخدم الانسان مع بذل ادنى مجهود بدني قدر الامكان.

ان المدارس التعليمية الخاصة لما يعرف للمتميزين او القلة الموهوبة لدينا، لا تعطي الا منظور ضيق جدا لتنمية البلد. فعالمياً؛ القلة الموهوبة او المتميزة يكونوا، بالحقيقة، قد خضعوا لتجارب ودراسات متعددة (وهي مفتقدة هنا) اثبتوا فيها تميزهم المتفرد، ويتم توجيههم قياديا للتخطيط لمشاريع تنموية، ويرافق هذا تأهيل اجواء متوازية للشرائح العامة الاخرى، لِإيجاد روح متفاعلة بين الجميع. وهذا مستعمل في النظام الفرنسي.

واذا رجعنا الى الشرائح العامة (الاخرى)؛ يخطط لهم ليكون عملهم مع هذه (القلة) خالصة لخدمة البلد فقط، وبهذا يستوجب التفكير في الاساليب الداعمة لسلوكيات الشرائح العامة، ودعم اذهانهم بمنهاج للتفكير السليم. لذا تم اقتراح برنامج؛ «بناء القدرات وصناعة الشباب باطلاق الافكار الابداعية لدى الاجيال القادمة « ليتم ادارته من قبل قسم «صناعة الافكار الابداعية» في دائرة التطوير والتنظيم الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن، وبمشاركة فاعلة ومسؤولة من قبل الوزارات ذات العلاقة.

ان قسم «صناعة الافكار الابداعية» وصناعة الاجيال؛ يمنح لجميع الشباب القدرة على التفكير والابتكار والابداع، بمستويات مختلفة وفي اي مجال حياتي يكون له تأثيره الايجابي على العراق والانسانية جمعاء.

كما انه؛ من غير المؤكد ان بناء المجتمع يعتمد على الموهوبين او المتميزين بل بالعكس، فالتجارب الاممية اثبتت وكذلك من اطلاعاتنا؛ ان الكثير من الابداعات والافكار الاقتصادية نتجت عن اشخاص عاديين، وهذا من أمثلة عالمية معروفة في ابتكارات علمية وتطبيقات استثمارية واحداث عالمية اثرت ايجابا على شعوب العالم, اهمها – اكتشاف النبضة الكهربائية وميكانيكية انتاجه (الكهرباء)، ثم الاستفادة منه في الانارة وادارة المحركات. في حين كان دور (القلة) المتميزة تقديم افكار ابتكارية لرفع الكفاءة، او الخروج بابداعات علمية خاصة.

(رابعاً) الغرض من البرنامج:

يقول المثل الصيني؛ (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اصطادها) ، جرى تعديل على المثل الصيني من قبل دول نامية متطورة ليصبح (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اصنع الشبكة لاصطيادها).

وفي حالتنا علينا ان نقول؛ (لا تطعمني سمكة باليوم بل علمني كيف اجعل الاخرين يفكرون بطرق جادة وآمنة لاصطيادها) ...

سبق ان اشتركت وزارة الصناعة والمعادن، وعبر دائرة التطوير والتنظيم الصناعي، ببرنامج لمنظمة اليونيدو لتنمية القابليات للشباب في التنمية الصناعية للبلد، الا ان البرنامج اصطدم بحواجز عديدة؛ اهمها تفكير الشباب انفسهم وطريقتهم في منهاج الحياة التي يطلبونها للعمل بحسب طبيعة رؤياهم التي درجوا عليها، لقد افتقدنا روح الحركة الابداعية المفترضة لدى عموم الشباب بسبب الطريقة الذهنية التي بنيت بها شخصيتهم في ماضي نشوءهم، والتي هي وجوب وجود دعم مالي، رغم اندفاعهم لطلب التغيير والتطور الحياتي. لم يقصر احد من المدربين او مطبقي برنامج (تنمية الاعمال) في شيء عند تنفيذه، بل بالعكس لقد تنوعت فقرات البرنامج وغطت جميع احتياجات الصناعيين الشباب آنذاك، وحتى كان هناك متابعة لهم بعد البرنامج، لكن النسبة التي افلحت بايجاد طريقها كانت دون المعدل المطلوب، ودليلنا هو الوضع الصناعي الان للقطاع الخاص. لذا فنرى ضرورة احداث تغيير بالتفكير بآليات العمل لتنمية الشباب. السياسة الخاطئة التي اتُبعت هو الاخذ من الاجنبي وتطبيقه هنا متناسين ان مجتمعنا له خصوصية بتفكيره وسلوكه الحياتي. في حين ان مثل هذا البرنامج عندما طُبق في المانيا (في هذا العام ٢٠١٦) للاجئين سوريين نجح نجاحا باهرا؛ لِتوفر جو التجاذب بين ثقافة السوريين واندماجها مع ثقافة المجتمع الالماني، عندما وُجدت الثقافة بمجتمع مغاير لمجتمعها. لذا نرى؛ واجب علينا البحث عن الخطأ في الجذر واصلاحه للجيل القادم.

(خامساً) سياسة وفكرة البرنامج:

كما توضح في المقدمة، فان طلب انشاء قسم لصناعة الافكار الابداعية وادارة برنامج تنمية القدرات العقلية للشباب هو لاجل تبني الافكار العشرة التالية:

١. تعليم الشباب على اهمية الوقت وكيفية ادارته ، وفهم معنى التنظير الزمني في التخطيط لاداء العمل.

٢. توجيه الشباب من عمر مبكر مع تغيير بنية تفكيرهم، للوصول الى قواعد مثلث الوعي الذهني، وهي؛

أ- منطق الشاب وكلامه بثقة وايمان عن تفكيره المستقبلي لحياة يرغب بانتهاجها.

ب- ان يكون مبدعا وقادرا على التكيف مع الظرف الحياتي الذي يعيشه ودفعه بتطوير هذا الوضع للافضل.

ج- دمج افكار الشاب مع ستراتيجية عامة واضحة المعالم للبلد، بعمل تعريف لها عند الشباب وإحداث توافق زمني بينهما.

٣. توجيه الشباب ليكونوا عناصر ايجابية في المجتمع دون تدخل مباشر من الدولة، وهذا يتم خلال سنين الدراسة الاعدادية، ومن تحديث مستمر للوعي التدريسي التربوي.
٤. البرنامج يقوم على انبات بذرة الابداع في نفسية الشاب العراقي من عمر صغير نسبيا وتبدأ خلال فترة التعليم الاساس لأولادنا.
٥. ليس للبرنامج علاقة بسياسة الاصلاح الاقتصادي في البلد او لأية وزارة، فهو لا يقدم اصلاح للموجود وتغيير مواقع. فعمل البرنامج هو؛ التخطيط والعمل على انشاء جيل جديد.
٦. التدريب على الطلاقة الذهنية والفكرية والقدرة على تحسس المشكلات قبل وقوعها، ووضع حلول متعددة لها.
٧. التفكير في خطوات تطويرية للمجتمع، قبل ان يحتاجها الاخر. علم «التفكير خارج الصندوق».
٨. التدريب على الاقدام والمبادرة، وحب الاستقلالية، لبناء مشاريع خاصة.
٩. زرع روح الامانة والصدق لتكون غريزة مجتمعية. اضافة الى تقوية العادات والتقاليد للمجتمع العراقي.
١٠. والاهم؛ تقوية العلمية المنهجية والبحث والتقصي والاستفادة من المعلومة وكل ما حولنا في الطبيعة، وهو ما يعرف بعلم «الفيزياء الحيوية» وعلم «الميكانيكا الحيوية».

(سادساً) تعريف الوحدة التنظيمية لادارة البرنامج:

يتم تشكيل قسم لرعاية وتطبيق الافكار الابداعية يعرف بقسم «صناعة الافكار الابداعية» في وزارة الصناعة والمعادن. على ان يعمل مستقبلا برفع حجم عمله ليكون مركزا يعمل بقانون خاص ضمن الوزارة بعد ثلاث سنوات من العمل الفعلي، ليتحول بعدها الى «هيئة تخطيط سياسات التنمية» – بفرعيها الاقتصادي والاجتماعي. ثم الى «الوكالة العراقية للتنمية الدولية» بقانون خاص.
يكون عمل القسم واهدافه العامة، والجهات المشاركة ونظام العمل والعاملين فيه وجميع الامور التنظيمية كما في ادناه...

(سابعاً) هدف البرنامج ومهام القسم:

ان قسم «صناعة الافكار الابداعية» وصناعة الاجيال المقدم بطلب لإنشاءه في دائرة التطوير والتنظيم الصناعي، يسعى لتحقيق هدف البرنامج وهو؛ صنع قاعدة شابة مفكرة ومبدعة، عبر تنفيذ المهام التالية:

١- تطبيق مستدام لبرنامج تنمية القابليات العقلية للشباب، عبر مراجعات مستمرة لخطوات التنفيذ قبل العمل وبعده لكل مجموعة خطوات.
٢- التعاون المثمر مع الوزارات ذات العلاقة من اجل استيضاح اية افكار لتنشيط البرنامج بصورة مستمرة.
٣- الاستعانة بخبراء علم النفس التنموي من اساتذة وذوي اختصاص، للاستنارة بآرائهم في تنفيذ فكرة البرنامج، حيثما اقتضت الحاجة.
٤- الخروج عن الروتين في التعليم الاساس والتدريب لبناء القابليات الذهنية حيثما استوجب ذلك.
٥- اجراء المسوحات المستمرة بالتعاون مع وزارة التخطيط عبر دوائرها المتخصصة، لوضع المخططات البيانية لتطور البرنامج وتحديد نقاط التعثر.
٦- الهدف العام هو الوصول الى نسب متزايدة لشباب مُخطِط وهادف لحياته.
٧- وضع هدف سامي بالوصول بنسبة اعالة لا تزيد عن اثنين لكل واحد. (بمعنى؛ ان كل واحد يعمل لا يعيل اكثر من اثنين- كما في النظام المعتمد في الاتحاد الاوربي).

ثامناً) الجهات المشاركة والاسباب الموجبة لها:

-وزارة الصناعة والمعادن: الجهة الرئيسية المنفذة للبرنامج عبر قسم «صناعة الافكار الابداعية» في دائرة التطوير والتنظيم الصناعي. وتعمل على وضع السياسات الصحيحة لتنمية عقول الشباب لتمكينهم لصناعة حياتهم من خلال تنفيذ البرنامج ....
-وزارة التربية والتعليم: وضع البرنامج التربوي الحديث ليكون قيد التنفيذ، ودون تطبيق برامج اجنبية بصفة الاستنساخ بل للاستعانة فقط بها، وبالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن كجهة ارتباط والتخطيط الرئيسي. ووضع خطة تعليم تسلسلي وتطوير المنظومة التعليمية وتحويرها الى التشجيع على التفكير بدل عن الحقن والتلقين، والابتعاد عن التعليم الالكتروني البحت قدر الامكان.
-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تكوين مراكز توظيف اولية لمساعدة القطاع الخاص مع رعاية حاضنات الاعمال وبضمنها (الحاضنات التكنولوجية)، والاستفادة من خبرة الاساتذة في مجال علم «النفس التنموي». والعمل لتطبيق التوظيف الالزامي في شركات القطاع الخاص حسب قانون خاص.
-وزارة العلوم والتكنولوجيا: التعاون مع وزارة التعليم العالي في تزويد الحاضنات بالخبرة التقنية؛ اشخاصا ومعدات ومستلزمات تدريبية.
-وزارة المالية: التعاون مع وزارات التربية والعلوم والتكنولوجيا مع التعليم العالي، في اقامة مراكز علمية وتوفير مستلزماتها، استنادا الى رؤى وزارة التخطيط بنوعية الشرائح لكل منطقة سكنية.

-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: التعاون مع وزارة التعليم العالي في تأسيس شركات التوظيف، وايضاً مع وزارة التخطيط و»مركز تنفيذ البرنامج- قسم صناعة الافكار الابداعية» في توفير الاحصاءات ونوعية الشرائح العاملة حسب المناطق ونوعية العمل.
-وزارة التخطيط: ولها دور مهم، بوضع احصاءات تعطي فائدة تحليلية وتقدم نتائج تتجاوز القيم الاحصائية التقليدية، فمثلا؛ بدل ذكر عدد المدارس الاهلية فقط، يجب ان تشمل الاحصائية؛ اين تمركز تلك المدارس الاهلية وما هي شرائح مجتمع كل منها، من ناحية المستوى المادي والعلمي، وغيرها من الاحصاءات التي تنفع الدارسين بتفكر لتطوير المجتمع عبر معرفة اتجاهات تفكيره وكل منطقة بذاتها.
وتكون الوحدة التنظيمية الاساس (حاليا – قسم صناعة الافكار الابداعية) هي المركز الجامع للمعلومات والمخطط لمنظومة التطوير التنموي للموارد البشرية، ومركز التعاون والارتباط بين الجهات المشاركة اعلاه.

تاسعاً) مخلفات تقَنية سابقة ومتغلغلة، معاكسة للتنمية:

بسبب العقود الخَمسين الماضية، والرؤية الحاضرة البعيدة عن ان تكون عصرية، وبعد الاطلاع على الاوضاع العالمية التي اندفعت للتطور منذ خمسينيات القرن الماضي، وعكسها على الواقع الذي يعيشه البلد، يمكن درج حالات التخلف التقني الغير تنموي والذي يعاني منه البلد، مع ذكر مقترحات لآلية علاجها:
-يوجد اختلال في توازن القوى بين؛ قوة العمل المطلوبة وقوة الموارد البشرية المتاحة وقوة تقنية العمل. والحل المقترح هو:
oسحب قوة العمل الى مستويات ملائمة للتطور الحاصل بدول المنطقة، ويتم استقراءها من خلال مدى التقنيات المستعملة بالاعمال؛ كأداء الاعمال الخدمية بطرق مكننة مبرمجة كاملة، او اعتماد الدولة على الشركات الخاصة في امور حياتية مفصلية كتوفير مصادر الطاقة وادارة البنى التحتية عبر شروط محددة غير مطلقة ومشددة على تحسين الخدمة للمواطن (ظهرت لدينا بالاونة الاخيرة تحرك محدود بهذا الاتجاه- وهذا يُعرف عالميا بالتحرك البنّاء الخجول).
-وجود مطابقة لوضع الريف بالوضع الحياتي في المدينة، وهذا يؤدي لإرباك في الحياة الريفية.
oلذا نجد الحاجة لتغيير طبيعة التربية والتعليم الريفية وفصلها عما هي عليه بالمدينة. تقوية مفهوم الحياة البيئية الريفية كتشجيع السياحة المحلية في الريف العراقي، كما ضرورة تطبيق تجربة مصر وبعض دول المغرب العربي في تنمية زج المرأة الريفية اضافة للشباب الريفي في المصانع الغذائية والنسيجية، اضافة الى الحرفية لاغراض التجارة السياحية.
-وجود انتماءات خارجة عن ضروريات تقصي العلوم، ضمن حقول المدارس والمعاهد والجامعات وبالمؤسسات العلمية او البحثية.
oلا بد من اعادة النظر في هذا الموضوع، اذا كانت هناك رغبة واجماع على بناء اقتصاد معرفي للبلد.
حيث نلاحظ وبصورة جلية ان المؤسسات العلمية والبحثية في الدول المتقدمة (وبالاخص المانيا) بعيدة تماما عن هذه الانتماءات، بل اثناء الاحصاءات اظهرت النتائج انه لا يوجد لديها اية فكرة عن هذه الامور لكونها مؤسسات تكوين اجيال لتنمية البلد، ولهذه الاجيال كامل الحق في ان تحدد مستقبلها وانتماءاتها لاحقا، وبعد اكمالها لمراحل تعليمها.

عاشراً) المراحل التطويرية للقسم:

القسم له هدف تنموي مهم للبلد، لذا نرى انشاءه بطريقة علمية كنواة ضمن دائرة التطوير والتنظيم الصناعي. ونقدم ادناه مقترحات لمستقبل القسم ناتجة عن رؤى لما سيحصل وحسب المتغيرات الغير معروفة حاليا لكنها متوقع حدوثها بعد استقرار البلد سياسياً.
-زيادة عدد العاملين وتنويعهم وبالاخص العاملين في علوم النفس والتطوير الذاتي للانسان.
-زيادة الكوادر العلمية العاملة في مجالات الفيزياء والكيمياء وعلوم الارض- المجالات العلمية ذات الطبيعة المتشعبة الغير محدودة.
-تطوير الوحدة الادارية للقسم لتكون مركزا بعد عمل ثلاث سنوات، لتتحول الى هيأة وبعد عمل لا يزيد عن سبع سنوات من بدأ عمله لتكون عندها منفصلة وملحقة بالامانة العامة لمجلس الوزراء، وتحول عملها بعد ذلك الوقت كـ (وكالة عراقية دولية للتنمية الاقتصادية IIAED) للعراق ولباقي الدول في العالم، ليكون للعراق دورا مستقبليا في الاقتصاد العالمي. (مفترض – وكنظام تطويري مستقبلي- تاخذ شطرا من وزارة التخطيط ذات التعاملات الدولية/المحلية المندمجة في خطط التنمية- ويبقى الجزء الاخر من وزارة التخطيط //الاصلي// لاعمال الاحصاء المحلي والتنسيق بين الوزارات).

احد عشر) الاهتمام بالقوانين:

هناك حاجة ملحة لقوانين تنظيمية اقتصادية لها دور فعال على الامور التنظيمية المجتمعية، ندرجها ادناه:
* تعديل بقانون العمل والضمان الاجتماعي لشركات القطاع الخاص وكل ما له علاقه بالعمل الخاص؛ بتوضيح الاجازات، والحد الادنى للاجور، والعطل الرسمية والدينية. والحد الاعلى للسن الوظيفي، والاستثناءات القانونية وبضمنها العمل الحكومي الى جانب العمل الخاص.
* قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبضمنه الانشطة الاقتصادية المتنوعة وذكر تصنيفاتها وحالات العمل الخاص بها.
* قانون مزاولة الانشطة الخاصة (بائعين على الارصفة، وعمال المهن الخاصة، والسواق الخاصين- كالاجرة، وغيرهم).
* قانون شركات التوظيف التابعة لوزارة العمل وللجامعات والمعاهد.

* قانون النقل العام.
اضافة الى قانون اجتماعي مهم؛ وهو قانون المواطن وحق الشارع. وهو يعالج نواحي اجتماعية مهمة تساعد على العمل بذهنية متفرغة من المشاكل الاجتماعية، وله تاثير ايجابي على اقتصاد البلد.

اثنى عشر) معوقات متوقعة عند تنفيذ البرنامج:

سوف يلاقي البرنامج صعوبات متنوعة تواكب تنفيذه بعد عبوره المراحل الاولى من قبوله للتنفيذ، وندرجها بالاتي:
-(فنياً)؛ وجود عناصر غير كفوءة عند تطبيق البرنامج، او لا تعي بالكامل ولا يتوفر عندها التصور (من قريب) والرؤية (المستقبلية) ، او عدم تفهم الخطوط العامة لتنفيذ البرنامج.
-(فنياً)؛ عدم نكران الذات لدى العاملين على البرنامج، او عدم توفر الرغبة بتقديم النصح من تجارب مفيدة للبرنامج يعرفونها.
-(تنظيمياً)؛ تكون الوزارات ذات العلاقة، غير مندفعة بالكامل لتفهم ان الغاية من البرنامج هو نمو شامل للبلد، واية تصرفات غير (ايجابية او تفاعلية) لن تكون في صالح العموم على المدى الطويل.
-(تنظيمياً)؛ عدم التعشيق الآلي لمسار التحول للنظام العلمي التربوي (المدرسي) مع مسار تقرير المصير والتطبيق العملي لسياسة البرنامج بعد التخرج الجامعي او (ما يُعرف بمحول السكة).
-(اقتصادياً)؛ عدم وجود اتفاق سياسي عام لوضعية متفق عليها لنمو مستدام، لكبح التجارة الاستيرادية السلبية وتعزيز التجارة الايجابية وموازنتها مع الاستثمار الداخلي والصناعة، تطبيق مفهوم (الاقتصاد السياسي) الهادف لبناء البلد.
-(اقتصادياً - اجتماعياً)؛ ضعف التفاعل من قبل الشرائح العلمية المتوسطة والعالية، اضافة لضعف ضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص، وعدم وجود امتيازات لاصحاب المشاريع الخاصة ذات العائد على القيمة المضافة، والخدمية الاخرى.
-(اجتماعياً)؛ لا يمتلك البرنامج حق مرونة التعامل مع التركيبة الاسرية وحجم الاسرة، ونوع ثقافة ارباب الاسر والظرف الاجتماعي والحياتي الذي تعيشه تلك الاسر، لدفع الاسرة للتفاعل مع البرنامج.

ثلاثة عشر) مقترحات حلول المعوقات المستقبلية:

لا يمكن التكهن بالكامل بالصعوبات التي سترافق البرنامج، لكن حسب طبيعة وتفكير المجتمع العراقي، وبساطة متطلباته، تمنحنا بعض المقدرة لتفهم تلك المعوقات التي ذُكرت انفا، ونوضح ادناه رؤية لآليات من اجل إذابة تلك المعوقات:
-يمكن اعطاء الوقت الكافي للاسر - وبالاخص لارباب الاسر- لتفهم طبيعة البرنامج مع التثقيف؛ كالتأكيد بالاهتمام بغرس مفاهيم اهمية رعاية ونشوء الأجيال القادمة اجتماعيا وتربويا وتأهيلهم ثقافياً.
-يتم متابعة العناصر العاملة بالبرنامج، فليس بالضرورة ابقاءها ان لم يثبت تفاعلها الواضح بالبحث والعمل على ايجاد فرص عصرية تلائم المجتمع العراقي في صناعة الجيل الجديد. ولمسؤول الوحدة التنظيمية انهاء عمل وارتباط بالبرنامج؛ كل من ثبت عليه عدم كفاءته العلمية والعملية وعدم اتباعه السياقات الوظيفية الصحيحة بالعمل.
-تحديد اجتماعات بين دائرة التطوير والتنظيم الصناعي و ممثلو الجهات المشاركة (بدرجة مدير عام) اسبوعية او شهرية بالحد الاقصى لقراءة مستويات العمل والخطوات التي تم انجازها وما سيتم لاحقا، مع وضع استقراءات كل ثلاثة اشهر مستقبلية لتكون نقطة بصر لاحقة.
-متابعة من قبل القسم المعني (قسم صناعة الافكار الابداعية) بمدى تفاعل الوزارات ذات العلاقة لتقوم بواجباتها حسب انجازاتها في الاجتماعات المتوالية وترفع تقارير دورية الى الامانة العامة بالخطط وجداول التنفيذ، والجهات المتقدمة والمتخلفة واسباب المعوقات.
-يكون للقسم المعني (عبر دائرة ارتباطه)، رأيه الفني في كافة المشاريع الخاصة بترقية الشباب، من ناحية قرارات الدولة وفي التشريعات القانونية، وايضا فيما يخص المخصصات والمنح لكافة البرامج التربوية، والقرار بشان اية قوانين لها علاقة بعمل الشباب والتنمية الاستثمارية وادارة المشاريع، وايضا في قوانين العمل الخاص والضمان الاجتماعي لاصحاب العمل والحرف والعمال والموظفين بالقطاع الخاص وتعديلاتها، وإعلام مجلس شورى الدولة بذلك لاغراض التعاون، اضافة للجهات ذات العلاقة.
-اعطاء الرؤية في سياقات انشاء وعمل حاضنات الاعمال وبضمنها الحاضنات التكنولوجية، وجهات الارتباط على ان يكون القسم هو المشرف (وليس المسؤول عن ادارتها) في تقديم الرؤى والمعد لتقارير العمل وتقديم المقترحات ورفعها الى اللجنة الاقتصادية في الامانة العامة لمجلس الوزراء لاجراء التعديلات المطلوبة في سياسة العمل لتلك الحاضنات والجهات الراعية لها.

* مقترحات حلول المعوقات المستقبلية: (جزء تكميلي)
ومن ضمن الحلول:
-منح التسهيلات من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء في ظروف عمل الكوادر العاملة بالقسم ورفع كفاءتها اضافة الى توفير تسهيلات مالية لاداء عمل القسم بحسب خطط مقرة في نظام عمله وبموجب خطة سنوية معدة.
-للقسم الحق بقبول مستوى محدد من الاستشاريين والخبراء من العاملين بالقطاع الخاص او المتقاعدين في مجالات تربوية وعلمية ومالية وقانونية، واعلام الامانة العامة لمجلس الوزراء بذلك، واعتبارهم من الكوادر المهمة عند عدم توفر الاختصاصات المطلوبة من

الموظفين الحكوميين، وحسب النظام المعمول به.
-وضع ستراتيجية بعيدة الاهداف، تبدأ من تقسيم الاعمال المطلوبة في المجتمع الى ستة فئات، تهدف الى تقوية العلمية المنهجية والعمل بها؛
* زراعية، وتلحق بها البحوث الزراعية
* صناعية؛ وتلحق بها البحوث وبراءات الاختراع وغيرها. اضافة لاعمال البناء والانشاءات.
* خدمات اجتماعية، ثقافية، تعليمية: والتي لها تاثير على راحة المواطن الذهنية والجسدية؛
ومنها اعمال التنظيف والخدمات المنزلية بانواعها (كاعمال المشاتل والحدائق). كافة مؤسسات التعلم والمعرفة والثقافة، وتلحق بها اعمال الفن والتمثيل وغيرها من المهن الاجتماعية.
* خدمات سياحية؛ وتلحق بها الفنادق والمطاعم
* خدمات تجارية: وبضمنها اعمال النقل والشحن بانواعه، وادارة وعمل المخازن
* خدمات مالية؛ مصارف والتحويل المالي
مع ملاحظة انه يجب تصنيف العاملين حسب المهن المطلوبة وليس فقط حسب معرفتهم او مؤهلهم، فيمكن ان يكون مؤهلهم يسمح بالاختيار بين اكثر من مهنتين.

اربعة عشر) هيكلية قسم «صناعة الافكار الابداعية»:

يتم تشكيل القسم من الشعب التالية، بصورة رئيسية:
-الشعبة الفنية؛ وتختص بالامور الفنية في تقديم الرؤى المستقبلية عبر الاطلاع على التقدم والتطور العالمي والعمل على معاصرة ذلك التطور بمنهاج علمي ـ عملي.
-شعبة القانونية؛ لاعداد كافة القوانين التي تساعد على النهوض بالانشطة والعمل الخاص.
-شعبة العلاقات العامة؛ تسهيل العمل مع الجهات ذات العلاقة واعداد كافة الاجتماعات والمراسلات معها ومع الامانة العامة لمجلس الوزراء. اضافة الى تسهيل امور التعاقدات الخاصة.
-شعبة التخطيط والدراسات؛ وضع الخطط التفصيلية لخطوات العمل والتنفيذ وتقديم التقارير بالاجراءات المنفذة.

ستة عشر) الطريقة العلمية لرسم الاجراءات المطلوبة:

بسبب الثقافات الماضية، يهتم البرنامج بتغيير تلك الثقافات وجعلها تدعم الحياة العصرية، ونبذ الافكار المهمشة للتكوين الشخصي للفرد العراقي والتي تنبع من قناعته بعدم قدرته ان يكون فعالا ايجابيا في الدولة: لذا يكون الفكر المعتمد لتنفيذ البرنامج يسير باتجاه تنفيذ الخطوات التالية، بمنهاج علمي يبدأ من التعليم الاساس:
-تعميق مفاهيم حقوق الدولة بانها الاكثر اهمية من حياة الفرد الخاصة (كالعمل الحكومي بالوقت الكامل ودفع الحقوق الضريبية من قبل المواطنين...الخ)، وان المشاركة مع الاخرين ضروري لحياة جميع المنتمين لهذا البلد والعاملين فيه.
-تعميق مفهوم (لماذا اتعلم هذا..؟)، وما هي جوانب الفائدة والاستفادة منه، لتكون من مسؤولية الكوادر التعليمية، مع وضع مقررات الاستفادة من كل فصل لمادة تعليمية واوجه الفائدة اثناء التعليم الاساس، والتركيز عليها من خلال المراكز العلمية.
-يجب الاسراع بحشو اذهان صغار الشباب بالعلم وطلب المعرفة العلمية، قبل ان يتم اشغال الفراغ الذي تحتويه عقولهم وحقنها بامور معاكسة لحاجات المجتمع الحياتية، فبناء البلدان لا يتم الا من مقدرة وسياسة اهل القرار في سياقة افكار بنّاءة لصغار الشباب.
-مراجعات في المواد التدريسية والنظام التعليمي؛ التحرك نحو خفض ثم الغاء دروس الحشو والتلقين، والتشجيع على المطالعة والتحليل، وتقوية تعددية اللغات الاجنبية لتعلمها في المدارس، على الا تقل عن ثلاث لغات اجنبية (علمية –عالمية) بضمنها الانكليزية دون الاهتمام بالناحية التقييمية لتلك اللغات.
-السيطرة على العشوائية في التعامل مع المتغيرات الحياتية.
-مراجعة المخططات لاحتياجات البلد من الموارد البشرية بحسب مقدرتها وثقافاتها وتوجهاتها.
-التشجيع على اقامة مشاريع ذات طبيعة عامة الاستفادة تعطي ترفية حياة وبنفس الوقت تعتبر مصدر مورد للمجتمع. ومثالنا؛ النقل العام: بما فيها انشاء منظومة المترو، وتاكسي بغداد العائلي (بتصميم خاص للمركبة وتصنيع عراقي بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ تزايدي). وايضا المشاريع السياحية في المناطق الريفية والصحراوية، وعلى الجداول والانهار، وأيضا بمناطق غير متوقعة على الخارطة السياحية.
-تبني ثقافة البحث والتقصي في الفيزياء والكيمياء والميكانيكا الحيوية، وخلق التنافس العلمي التطبيقي.
-تعظيم جانب الرياضة البدنية لتكون اساس مهم الى جانب الدروس العلمية.
* الطريقة العلمية لرسم الاجراءات المطلوبة: (جزء تكميلي)
ومن ضمن الطرق العلمية التي ستنتهج اثناء تنفيذ البرنامج:
-الحاجة الى ايجاد مخطط لطرق توفير فرص العمل، مع وضع خطوط متوازية لنوع شرائح العمل، بنسب رقمية (كما نقول طبيب

لكل ٣٠٠ شخص، ومسؤول بنّائين لكل ٧٠٠ شخص...وهكذا). ثم وضع الاحتياجات امام سياسة التعليم والتعليم العالي، نسبة للاحتياج والتضخم السكاني.
-ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسة تنمية القوى العاملة، مع الاحتياج من العمالة.
-وضع دلالات واضحة لنسبة الاعالة الحالية ، والوصول بنسبة اعالة لا تزيد عن اثنين لكل واحد.
-ايجاد منظومات عمل عصرية تعطي وجهة حضارية للبلد، كمواقع تجمع العمال، والاسواق وغيرها.
-تغيير مفهوم خدمة العلم الالزامية للشباب لتصبح مرادفة لها مفهوم الخدمة الاجتماعية والانسانية، والتعاون مع وزارة الدفاع لتعميق هذا المفهوم، للعمل في مؤسسات الدفاع المدني والعمل التطوعي.
-وضع برامج التعشيق بين الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية والثقافية ومراكز التاهيل العملي (التي تعرف عالميا بحاضنات الاعمال).
-الاستفادة من التدريسيين الحكوميين في العمل في المراكز العلمية في فصل الصيف لتاهيل الشباب في المراحل الدراسية، والاعداد للتفكير بمنهاج حياتهم وتحديد طريق الحياة العملية.
-انشاء مكاتب التوظيف في الجامعات لتشكيل مجاميع عمل ممتزجة من مكونات متعددة لتكون وحدات عمل صغيرة. وتكون معشقة مع شركات التوظيف المتعاقدة مع وزارة العمل.

سبعة عشر) تمويل البرنامج:

-يعتمد البرنامج بتمويله ضمن انشطة وزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي، مع تخصيصات محددة سنويا من اللجنة الاقتصادية في الامانة العامة لمجلس الوزراء لاغراض التدريب والزيارات والمتابعات الميدانية في عموم البلد. ويكون كل من مدير عام الدائرة ومسؤول القسم ممثلا عن ادارة البرنامج في اللجان الخاصة برعاية الشباب ابتداءاً من عمر العشرة اعوام ولغاية الثمانية عشر عاماً، في وزارات اعلاه، وان تؤخذ بآرائهم ضمن البرامج التربوية والتعليمية. اضافة الى المساهمة في اعمال شركات التوظيف ومراكز التأهيل العملي (حاضنات الاعمال).

ثمانية عشر) مسعى البرنامج:

١.بناء مراكز علمية باقسام فنية وتقنية متنوعة تعطي افاق وابعاد ذهنية لا حدود لها لدى الشباب، وهو اساس البرنامج (الصناعي- الابداعي) الذي نطلب دعمه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء. حيث ان المطلوب هو تحوير المنهاج التربوي السائد الى سلوك ابداعي ينتهجه الجيل القادم، وهي مسؤولية واقعة علينا في تحضير الجيل القادم لتحمل مسؤوليته مواكبة للتطورات الغير متلاحق عليها في وقتنا الحاضر.
٢.كما ان برنامج يعمد الى صناعة القدرة على التفكير والتحليل المنطقي لدى الشباب ضمن مناهجهم التربوية، وبالتالي كيفية اتخاذ الخطوات الصحيحة بالتوقيت الصحيح.
٣.دفع الشباب نحو المشاركة في العمل الانتاجي والتفاعل مع النطاقات المحيطة به، وعدم التقوقع من ان يكون له دور في مجتمعه عبر سياسة «اوجد نفسك، وافعل ما تراه مناسبا لمن حولك»
٤.خلق بيئة تمكينية للابداع والابتعاد عن الاصلاح المؤسساتي. والتهيئة لجيل جديد لادارة البلد تم حقن رغبته بالبناء والتفاني لاجله.
٥.تعزيز الحرية الفكرية لاتجاه البناء الشخصي والعلمي.
٦.إذكاء تعريف الاقتصاد الحر، وتسيير الدولة نحو مبدء ليبرالي خاص بمجتمعنا؛ بمعنى تشجيع الاقتصاد الفردي ودعم منهاج عمله، مع ابقاء القطاع العام في التوجيه والتحريك الاقتصادي، والاحتفاظ به لاغراض التدريب وطرح الرؤى التطويرية وتحمل الازمات الاقتصادية والاجتماعية.
٧.تقليص الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات النوعية الغير بنّاءة، الى انشاء مشاريع كبيرة ذات ثقل استثماري كالمحركة لعصب الصناعة (معامل السباكة والصب وحبيبات البلاستك) او الفنادق الضخمة في كافة المحافظات والمنتجعات الرياضية والسياحة العلاجية، لتكون حافز ابعد للانسان العراقي وخلق جو الطموح الاخلاقي في المنظومة الاقتصادية للبلد.
٨.اقرار نظام «تشكيل شراكات مجتمعية» لتحريك الشباب بتشكيل مجاميع عمل مختلفة، وتسجيلها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضمن قانون؛ شركات التوظيف وحاضنات الاعمال.

انتهى التقديم وشكرا

ضيغم حازم احمد الحاج بكر

رأس المال البشري بين مقومات النهوض وهجرة الكفاءات العراقية.

م. د زاهد قاسم بدن
كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

م.م إيهاب عباس الفيصل
كلية الادارة والاقتصاد / الاقتصاد

المقدمة:

يعد رأس المال البشري ميزة كبرى لتحقيق التنمية في أية دولة حتى اذا لم تكتلك الموارد المتمثلة بالثروات فهي تمتلك اسمى مورد وهو المهارات والمعارف البشرية كما هو الحال في اليابان ، فهجرة ذوي الكفاءات العالية والعلماء والمهنيين تسمح للدول التي استقبلتها بتنمية قدراتها العلمية ، وهذا يسمى النقل المعاكس للتكنولوجيا الذي تمارسه الدول المتقدمة ، مما اثر بشكل كبير على الدول النامية وعمق حالة الاختلال وعدم التوازن وتوسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية ، تؤكد النظريات الاقتصادية بشكل عام على الدور الكبير والبارز الذي يمكن ان يلعبه راس المال البشري في تنمية الاقتصادات خاصة وان العديد من التجارب في البلدان المختلفة قد اثبتت اهمية راس المال البشري كثروة طبيعية فالكثير من البلدان كانت قد تفوقت حضارياً وثقافياً وعلمياً بسبب النجاحات التي حققتها في مجال الاستثمار في الموارد البشرية في حين فشلت بلدان اخرى في تحقيق هذا النجاح.

وفي ظل السعي المتواصل لكثير من البلدان في بناء ملاكات علمية قادرة على النهوض بواقع اقتصاداتها يصبح من الضروري بمكان دراسة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية ومن ثم دراسة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاسباب التي تقف وراءها كونها تتصل بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ان ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية هي ظاهرة عالمية تحدث في جميع البلدان حتى المتقدمة منها ولهذا السبب اصبحت هذه الظاهرة هاجساً مخيفاً لكل الحكومات ومنظمات المجتمع على حد سواء. لما تسببه من خسائر مالية كبيرة على المستوى الاقتصادي، وما ينطبق على جميع البلدان في موضوعة الهجرة ينطبق على العراق في الوقت الذي يشهد فيه العراق هجرة كبيرة لكفاءاته العلمية، اذ تكمن المشكلة الاساسية في رغبة الكفاءات العلمية في العمل في البلدان المتقدمة بسبب حالات عدم الاستقرار الامني فضلاً عن الضغوطات التي تقف عائقاً امام الاهتمام بهذه الكفاءات او حتى عدم اتاحة الفرصة امامها للبحث والابداع والتطوير.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث في كونها تمثل دراسة تحليلية تناقش وبشكل مفصل تكوين رأس المال البشري وظاهرة هجرة الكفاءات والمخاطر الكبيرة الناجمة عنها خاصة الاقتصادية منها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان تكوين رأس المال البشري هدف لتحقيق التنمية ولكن هجرة الكفاءات العراقية تشكل خطراً كبيراً وعائقاً امام مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، خاصة وانها لا تزال تشهد تزايداً من حيث نطاقها وتعقيدها وتأثيرها.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

- معرفة مقدار رأس المال البشري في العراق
- تسليط الضوء على حقيقة هجرة الكفاءات وتحديد اشكالها بهدف الوقوف على اسبابها.
- التركيز على البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة كون الاسباب التي تؤدي لها تختلف من بلد الى اخر.
- وضع جملة من المقترحات التي من شانها الحد من هذه الظاهرة.

أولاً :ـ مفهوم رأس المال البشري

العديد من أدبيات التنمية ترجع اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري(Human Capital) إلى الكتابات الأولى لأدم سميث(A. Smith) والفريد مارشال(A. Marshall) في نهاية القرن الـ(١٨) ،إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخما شديدا منذ بداية عقد الستينات من القرن الـ(٢٠) ، حيث أوضح سيمون كوزنتس(S. Kuznets) أن ما يقارب من(٩٠٪) من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان والمعرفة والتنظيم الأمر الذي أدى إلى التميز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر .

هكذا ظهر مفهوم رأس المال البشري باعتباره جزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي ذلك يقول (Theodore Schultz) أن رأس المال البشري قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل أسرع من رأس المال التقليدي ، وان هذا النمو كان احد أهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في تلك الدول ، وانتهى شولتز إلى أن فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادته الى فكرة الاستثمار في رأس المال البشري بمعنى الاستثمار في تعليمهم وفي صحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية .(١).

لا شك أن الإسهامات الرائدة للاقتصادي المعروف غاري بيكر(Gary Becker) قد ساهمت إلى حد بعيد في انتشار فكرة رأس المال البشري ، حيث فرق بيكر في هذا الصدد بين نوعين أساسيين من التدريب ، تدريب عام(General Training) وتدريب متخصص(specific Training) في حين يستفيد العامل بدرجة اكبر من النوع الأول من التدريب (رأس المال البشري) فان المنشأة هي المستفيد الأكبر من النوع الثاني ، ومن ثم يكون من المنطقي أن يتحمل العامل الجانب الأكبر من تكلفة التدريب العام بينما تتحمل المنشأة كل أو معظم التكلفة في حالة التدريب المتخصص.

كما انه لا يمكن اغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الكتابات الهامة للاقتصادي الهندي الشهير آما رتيا سن(AMARTIA SEN) في الترويج لمفهوم رأس المال البشري ،ان التنمية عند آما رتيا سن كانت تعني ببساطة تحسين القدرات البشرية من خلال منظومة متكاملة من التكنولوجيات الحديثة والمؤسسات الداعمة والقيم الاجتماعية الرصينة التي تشجع جميعها إذكاء روح الإبداع والتميز داخل الإنسان .

وعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح رأس المال البشري في عدد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية خلال النصف من القرن الماضي ، إلا انه لا يوجد لحد الآن تعريف موحد ومستقر لهذا المصطلح ،غير أن هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه في التعريفات المستخدمة والتي تنظر اغلبها إلى رأس المال البشري باعتباره « مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري الأخرى . ومن التعريفات واسعة الانتشار لمصطلح رأس المال البشري ،ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونيسيف التي ترى بأنه المخزون الذي تملكه دوله ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين والذي يعد عاملا رئيسيا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. أيضا التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال الموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة .(٢)

ثانياً:- رأس المال البشري في إطار نظرية النمو الداخلي

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا ، وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية متمثلا بآدم سميثA. Smith وريكاردو(Ricardo) ومالثوس(Malthus)، وقد تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الجريئة الاخرى ،التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع وأول هذه النماذج قدمت من طرف كل من Ramsey(١٩٢٨) وYoung (١٩٢٨) وSchumpeter (١٩٤٣) بالإضافة إلى كل من Harold (١٩٣٩) وDommar(١٩٤٧).(٣)

في ظل الانتقادات الموجه وخاصة النموذجين الأخيرين ظهر نموذج أكثر تحليلا مقدما من قبل الباحث(النيو كلاسيكي) (R.SOLOW) كان هدف البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر ، لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر ، الا انه افرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تحليلاته ومن بين تلك المسائل التي تؤخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل ، وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه والتي آخذها من أفكار المدرسة الكلاسيكية ، بالإضافة الى اعتبار التقدم التكنولوجي في نموذجه كمتغير خارجي . وهذه المشاكل التحليلية التي افرزها نموذج سولو حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة تحليلية وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بـ «نماذج النمو الداخلي» .

أن الدافع الرئيس لنظرية النمو الحديثة هو الأداء الضعيف لنظرية التقليدين الجدد (Neoclassical) في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل ، فالزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي لا يمكن أن تفسر او تنسب كلها للعمل ورأس المال ، بل ينبغي أن تعزى إلى شيء ثالث يسمى بـ «التطور التقني او التقدم التكنولوجي « أو كما أطلق عليه علماء الاقتصاد مصطلح «بواقي سولو(SOLOW RESIDUAL)، فالنظرية (النيو كلاسيكية) غير قادرة على تفسير محددات التطور التقني لأنه حسب هذه النظرية هو مستقل كليا عن القرارات الاقتصادية أي بمثابة عنصر خارجي ، وان تفسيرات معدلات النمو بينت أن هناك جزءا هاما من مقدار النمو يبقى دون تفسير بواسطة العوامل التقليدية (العمل ورأس المال)، فإذا كان التطور التقني هو العنصر الذي يعزى إليه الجزء غير المفسر وان مقداره ثابت في جميع أنحاء العالم ،فان الدول النامية سوف تلحق بالدول المتقدمة وهو ما يعرف بـخاصية «التقارب» (Convergence). إلا أن الواقع خلاف ذلك ، فالكثير من الدول النامية لم تحقق التطور المطلوب ، كما أن التطور التقني ليس هبه من السماء كما يدعي سولو ، فالنظرية الحديثة للنمو تمدنا بالإطار التحليلي للنمو الداخلي ، والذي يتحدد بالنظام الذي يحكم عملية الإنتاج وليس عن قوى خارج النظام الإنتاجي ، كما ان المبدأ الرئيس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل اختلافات معدلات النمو بين البلدان ، وبصفة ادق فان نظرية النمو الحديثة تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي الذي لم يفسره نموذج سولو (بواقي سولو) .

وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين من أمثال بول رومر (Paul Romer) ويركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير (R & D) ،أما لوكاس(Lucas) فقد ركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه ، في حين ركز روبرت بارو(Barro & Rebert)على البنى التحتية والنفقات العمومية ، وركزAghion – Howitt على التجديد التكنولوجي، وركز البعض

الآخر على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو ، ولا تزال نظرية النمو الداخلي قيد التطوير هذا وبقدر تعلق الأمر في موضوع البحث فإننا سنركز على احد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، ذلك النموذج المعروف بـ(AK) من خلال دمجه مع نموذج (Jones).

أن نماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج (AK) جاءت لتعالج المشكل في نماذج النمو(النيو كلاسيكية) أي مشكلة تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي، وعلية لتفادي هذه المشكلة يفترض نموذج (AK) إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن (a =١)، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج (AK) تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:(٤) .

Y=AK.....(١)

حيث ان المعادلة (١) تبين ان الناتج القومي الإجمالي (Y) يعتمد على (A) التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي ، بالإضافة الى رأس المال المادي والبشري المعبر عنه بـ (K) .

إذن (K) كما في المعادلة (٢) تتكون من شقين : الأول رأس المال البشري وهو (Ht) ، أما الشق الثاني فيمثل رأس المال المادي أي تكوين رأس المال الثابت وهو (Kt) .

K=f(Ht ,Kt).....(٢)

وفقا لنموذج Jones تمثل (Ht) رأس المال البشري الكلي الداخل في إنتاج السلع ، وهو رأس المال البشري للفرد (ht) مضروب بعدد العمال الحاصلين على التعليم بمراحله المختلفة (Lt) كما في المعادلة (٣) .

Ht=ht .Lt.....(٣)

أن رأس المال البشري للفرد (ht) يتكون بعد أن يقوم أي فرد بتخصيص وقت معين (S) لغرض الدراسة أو التدريب لاكتساب المهارة والخبرة . وان هذا التدريب والتأهيل سيؤدي إلى مردود مادي معين (r) ، أي أن رأس المال البشري للفرد ينمو بمعدل آسي ثابت كما في المعادلة (٤) .

ht=e^(r .s).....(٤)

بناءً على إحدى الدراسات السابقة والتي حصلت على المردود المادي بمعدل (٤,٨٪) ، وان نوعية وجودة التأهيل تعتمد على الوقت المخصص للتعليم كمعدل في العراق هو (٤,٥) سنة ، لنفس السنة التي تم احتساب معدل العائد على التعليم كما سبق . وفقا للدراسة التي أجراها (بنجيب واسبيجل).(٥) .

وان (Lt) هي قوة العمل المتعلمة في العراق ، كما في المعادلة (٥) .

Lt=f(St+ Wt+Ct+Ut).....(٥)

حيث ان :

(St) : تمثل الحاصلين على التعليم الثانوي من (١٥) فأكثر .

(Wt) : تمثل الحاصلين على التعليم المهني من (١٥) فأكثر .

(Ct) : تمثل الحاصلين على التعليم في المعاهد من (١٨) فأكثر .

(Ut) : تمثل الحاصلين على التعليم الجامعي (الدراسات الأولية والعليا) من (١٨) فأكثر .

وتم الحصول على البيانات من (المجاميع الإحصائية) الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بأعداد مختلفة خلال سنوات الدراسة (١٩٩٠ -٢٠١٣) .

أما (Kt) فإنها تمثل رأس المال المادي (تكوين رأس المال الثابت) ، وتم الحصول عليها ايضا من (المجاميع الإحصائية) الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. بأعداد مختلفة خلال سنوات الدراسة (١٩٩٠ -٢٠١٣)

وتمثل المعادلة (٦) التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي :

A=Y/K.....(٦)

الجدول (١) يمثل حصيلة العمليات الرياضية للمعادلات السابقة .

الجدول (١) الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال المادي والبشري والتقدم التكنولوجي في العراق للسنوات (١٩٩٠ – ٢٠١٣)

تحقيق التنمية المستدامة بالتكامل مع متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ـ بحث تطبيقي في البنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية

إعداد
د. الهام محمد واثق العبيدي و د.ندى سلمان حبيب العزاوي
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد / كلية الزراعة

بحث مقدم الى المؤتمر الاول لوزارة التخطيط العراقية
« اهداف التمية المستدامة ٢٠٣٠ خارطة طريق في اطار تنموي مستدام «٢٠١٦

الملخص
هدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان دور الوحدات الاقتصادية في تطبيق متطلباتها وتأصيل مقاربة بين مفاهيم ومتطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المعاصرة مع ماجاء فيها وفق المنظور الاسلامي والوقوف على أدراك الوحدات الاقتصادية لأهمية تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها للمجتمع ككل من جهة وللمجتمع الاسلامي بصفة خاصة وافترضت الدراسة (ضعف الدور الذي تمارسه ادارات الوحدات الاقتصادية في العراق – المصارف الاسلامية خاصة- في ارساء متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتأصيلها في ضوء السيرة النبوية) وتم اختبار فرضية البحث على عينة الدراسة المتمثلة (البنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية) من خلال الاطلاع على تقريرهم السنوي لعام ٢٠١٥ ودراسة كافة النفقات والانشطة التي تم الاشارة اليها في التقرير ، لملاحظة مدى ادراكهم و توجيه انشطتهم نحو ارساء متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

Abstract
This study aimed to release an accounting concept for social responsibility and indicate the role of economic units in the application requirements and rooting approach between concepts and accounting requirements for contemporary social responsibility with the policies included in accordance with the Islamic perspective and stand to recognize the economic units of the importance of the application of the accounting requirements for social responsibility and its importance to the community as a whole on the one hand For the Muslim community in particular, I assumed the study (double role played by the departments of economic units in Iraq - Islamic banks privet- in establishing accounting requirements for social responsibility and establish it in the light of the Prophet›s biography) was hypothesis test on a sample study of (the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development) through access to their report annual for and examine all expenses and activities that have been mentioned in the report, to note the ٢٠١٥ extent of their awareness and direct their activities towards establishing accounting requirements .for social responsibility

مقدمة
ان زيادة المشاكل الاجتماعية في مختلف دول العالم وتفاقمها الاسلامية منها على وجه الخصوص ، القى على عاتق الوحدات الاقتصادية دورا كبيرا في الاسهام في حل هذه المشاكل الاجتماعية كونها تملك ادوات استغلال الموارد الاقتصادية في البلدان ، وانيط بها التوجه نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحفاظ على البيئة وتوفير الاستقرار الاقتصادي وتقليل التمايز الطبقي ، الامر الذي يدفع للقول ان تشريعات ديننا الاسلامي الحنيف لم تنس يوما إرساء دعائم المجتمع السليم من خلال فروض التكافل الاجتماعي والحماية البيئية والفغاء التمايز بين الافراد والاخذ بيد الضعفاء والمساكين وغيرها من التعليمات العظيمة ، التي لو التزم بتطبيقها اي من المجتمعات لأرتقى مجتمعها وانتعش اقتصادها ..

المبحث الاول
منهجية البحث ودراسات سابقة

١ـ١ : مشكلة الدراسة

تطور الدور الذي تقدمه الوحدات الاقتصادية من قيامها بتقديم معلومات تخص أدائها المالي فقط الى قيامها بالافصاح عن معلومات حول مدى إسهامها في خدمة المجتمع ، وهذا ينبثق من كون ان الوحدات الاقتصادية هي جزء من منظومة البيئة الاجتماعية ككل ، ويقع على عاتقها تحقيق النجاح الاجتماعي من خلال توفير الخدمات للمجتمع ككل ، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي :

(هل للوحدات الاقتصادية دور في تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتدعم بذلك التنمية المستدامة المطلوبة في المجتمع ؟)

١ـ٢ : أهمية الدراسة

تتأتى اهمية الدراسة من أهمية الدور الذي أنيط بالوحدات الاقتصادية مؤخرا ، وتحميلها مسؤولية الافصاح عن الخدمات الممكن تقديمها للمجتمع ومساهماتها في الحفاظ على البيئة جنبا الى جنب تحقيق أنشطتها الاقتصادية ، وتنبع أهمية الدراسة من أهمية المقاربة بين المفاهيم الحديثة للمحاسبة الاجتماعية مع متطلبات التنمية المستدامة التي أصلَت مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال (مسؤولية الفرد نحو نفسه ، مسؤولية الفرد نحو الاسرة ، مسؤولية الفرد نحو الجيران ، مسؤولية الفرد نحو القبيلة او المدينة ، مسؤولية الفرد نحو الاصدقاء والزملاء ، مسؤولية الفرد نحو الوطن ، مسؤولية الفرد نحو العالم) .

١ـ٣ : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

١- التركيز على مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان دور الوحدات الاقتصادية في تطبيق متطلباتها .

٢- تأصيل مقاربة بين مفاهيم ومتطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع ماجاء من محاور للتنمية المستدامة في الأطر النظرية .

٣- الوقوف على دور الوحدات الاقتصادية في تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها لدعم التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

١ـ٤ : : فرضية الدراسة

في ضوء ما تم طرحه في مشكلة الدراسة واهدافها يمكن بناء فرضية الدراسة كالآتي :

(ضعف الدور الذي تمارسه ادارات الوحدات الاقتصادية في العراق – المصارف خاصة- في تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة للمجتمع ككل)

١ـ٥ : عينة الدراسة

تم اختبار فرضية البحث على عينة الدراسة المتمثلة (البنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية) من خلال الاطلاع على تقريرهم السنوي لعام ٢٠١٥ ودراسة كافة النفقات والانشطة التي تم الاشارة اليها في التقرير ، لملاحظة مدى ادراكهم و توجيه انشطتهم نحو ارساء متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودعم التنمية المستدامة في المجتمع .

١ـ٦ : دراسات سابقة

١- دراسة الحنيطي وحسن (مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن و ذلك من خلال التعرف على مدى إدراك إدارات هذه البنوك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك المذكورة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت باليد على المدراء و مساعديهم في البنوك الإسلامية، حيث تم توزيع (٧٥) استبانة اعتمد منها لغايات التحليل و الدراسة (٦٢) استبانة.

وبينت نتائج الدراسة أن إدارات البنوك الإسلامية في الأردن تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية و أنها تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجات متفاوتة، فقد جاء التطبيق في المجال ذا العلاقة بالعملاء بدرجة مرتفعة، و كان بدرجة متوسطة في مجالي خدمة المجتمع و العاملين في تلك البنوك، أما مجال حماية البيئة فكان التطبيق فيه بدرجة ضعيفة. كما تقدم البحث بمجموعة من التوصيات من اجل تعزيز تطبيق محاسبة المسؤولية في البنوك الإسلامية.

٢ـ دراسة الغامدي ٢٠٠٧:

« الـتنمية المسـتدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة»

هدفت هذه الدراسة الى الاستعراض النقدي لمفهوم الحداثة والنتائج السلبية المترتبة على تبنيه في نظرية التنمية وخاصة في مجال البيئة ،التعريف بمفهوم التنمية المستدامة ، التعريف بوجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية وسبل مواجهتها ، استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة ، تقديم بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بحماية البيئة والعمل على استدامتها. وخلصت الدراسة الى أن العالم بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركزعلى مبدأ الوقاية بدلا من العلاج. وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات الزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بعض المهتمين بهذا الشأن أن يطلقوا على حركة الاستدامة هذه «الثورة البيئية» مقارنة لها بالثورتين الزراعية والصناعية اللتين كان لهما تأثيرا تاريخيا هائلا على الثقافة الإنسانية الكونية.

ولذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار طرق أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافيا، وممكنة اقتصاديا، وملائمة بيئيا، وقابلة للتطبيق سياسيا، وعادلة اجتماعيا. ومن ثم فإنه من الملائم البدء مباشرة في تبني عدد من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة ومنها:

•استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

•عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

•التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

•استخدام الفضلات التقليدية كموارد قدر الإمكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض.

•النضال من أجل التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية وخاصة تلك التي تعتبر ضارة بالبيئة.

١ـ٧ : مايميز الدراسة الحالية

جاءت الدراسة السابقة الاولى مركزة على قياس مستوى الادراك لادارات الوحدات الاقتصادية (بنوك او شركات مساهمة) لمفهوم واركان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في الاردن ، اما الدراسة الثانية فقد ركزت على مفهوم التنمية المستدامة ووضع خطة للتنمية المستدامة بوصفها العلاج والاهتمام بملاحظة التطورات التكنولوجية ومؤثراتها على البيئة والبحث عن حلول للمشاكل قبل حدوثها ..اما البحث الحالي فأهتم بتسليط الضوء على وجوب اهتمام الوحدات الاقتصادية بتطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة العراقية معتبرة ان مستوى الادراك لهذا التطبيق تم البحث فيه وقياسه في الدراسات السابقة وتم التوجه نحو تحليل وملاحظة مدى تطبيق وارساء اركان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الاختياري والاجباري واثرة على التنمية المستدامة .

المبحث الثاني

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مدخل مفاهيمي

سيتم التركيز في هذا المبحث على طرح و ايضاح مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان اهم أركانها ومزاياها والتطرق الى منافعها والى الفروض والمبادئ الاساسية لنظامها

١ـ٢ : مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية أساس المحاسبة الاجتماعية أذ لم تظهر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كأطار فكري او تطبيقي ألا بعد ظهور التوجهات الفكرية للمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ، ثم تكاملت حتى اعدت مدخلا للمحاسبة ألاجتماعية ويمكن تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية بثلاث إتجاهات رئيسة :

ألاتجاه الاول : تتحدد المسؤولية الاجتماعية بقيام الوحدة الاقتصادية في الموازنة بين توجيه الموارد المتاحة في تحقيق الارباح وبالوقت نفسه الالتزام ومراعاة القيم السائدة في المجتمع .

ألاتجاه الثاني : حول مدى تحمل الوحدة الاقتصادية من المسؤولية الاجتماعية وهذا يكون على نوعين هما :

١- مسؤولية اجتماعية : المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

٢- مسؤولية خاصة : تحقيق الربح لاصحاب الوحدة الاقتصادية

ألاتجاه الثالث : ينظر الى المسؤولية الاجتماعية وفقا لنظرية النظم العامة اذ ان الوحدة الاقتصادية هي نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر وان على أدارة المنشأة ان تحقق التوازن مع النظام الاكبر فالمسؤولية الاجتماعية تتحدد في تحقيق التوازن بين تعظيم الربح وتحقيق مستوى مرضي ضمن مدى معين من الاهداف الاجتماعية والمتمثلة بأهتمامات اصحاب المصالح مثل مطالبة العاملين

بأجور لفضل ومراعاة المستهلكين بسعر منخفض وجودة اعلى .
وفي الوقت الحاضر تعني المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية القيام بأنشطة (الزامية وتطوعية) تهدف الى الحد من النتائج الخارجية السلبية من نشاطها ، والمساهمة في حل المشاكل الخاصة بالمجتمع وقد لاتعود هذه المساهمات الاجتماعية بمنفعة مباشرة للوحدة الاقتصادية . (عبود و خلف ، ٢٠١١ : ٤٠). وقدم الباحثون العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية، فقد بيّن Drucker ان المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه) (Drucker,١٩٧٧, p.٥٨٤، و من وجهة نظر Holmos تمثل التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها ، Holmos,١٩٨٥,٤٣٥)) كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، و المجتمع المحلي و المجتمع ككل. كما عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الأخلاقية للمنظمة تجاه مجموعة أصحاب المصالح التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال المنظمة (Jones ٢٠٠١.p ,١٥٣)، و يبين هذا التعريف أن للأخلاق دور كبير في المسؤولية الاجتماعية. اماPride فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها الإقرار بأن نشاطات الأعمال لها تأثير على المجتمع واعتبار ذلك التأثير في إتخاذ قرارات الأعمال (Pride, ٢٠٠٥, p. ٤٢). فيما بين Williams بأنها التزام قطاع الأعمال بمتابعة السياسات و الأعمال التي تفيد المجتمع Williams, ٢٠٠٢, p. ٤٢)).

٢-٢ : متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

بصفة عامة تتحدد مجالات المسؤولية الاجتماعية في الوقت الحاضر بالاتي (بدوي ، ٢٠٠٧ : ٨٠-٨٤) :
١- متطلب المساهمات البيئية
٢- متطلب المساهمات العامة
٣- متطلب الموارد البشرية
٤- متطلب المنتج
وبهذه المتطلبات تكون المسؤولية الاجتماعية أمام اهمية فاعلة في تحقيق أهداف المجتمع والتقليل من الاثار السلبية البيئية مع العلم ان المسؤولية الاجتماعية قد تكون إلزامية من خلال مجموعة من القوانين او تطوعية من خلال الشعور بالمسؤولية الاخلاقية .
فمتطلب المساهمات البيئية : يتضمن الانشطة التي تؤدي الى تخفيف او منع التدهور البيئي ، ويمتد نطاق هذا المتطلب لاكثر من المنطقة الجغرافية للوحدة الاقتصادية ، وترتبط انشطته بأمتثال الوحدة الاقتصادية للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الارض والهواء والمياه والضوضاء ، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة واتباع اكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات ، ومساهمة الوحدة الاقتصادية في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها . ويعتبر هذا المتطلب من اهم متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني ومانتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض ، وزيادة المخلفات الصناعية من ادخنة وكيماويات ، وتوسع في استخدام الاسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما ادى الى تلوث مياه الانهار والبحيرات والتربة .
اما متطلب المساهمات العامة : فيتحدد بالانشطة التي تؤدي الى تحقيق منافع لكافة افراد المجتمع وليس لافراد المنطقة الجغرافية التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية . وترتبط انشطة هذا المتطلب بمساهمات الوحدة الاقتصادية في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية ، والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الاوبئة والامراض ، والعمل على حل المشاكل الانسانية فيما يتعلق بتوظيف الاقليات والمعوقين والعناية بالطفولة ، وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي الى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة ، والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف الى تخفيف معدل الجرائم ، والمساعدة في تنفيذ برامج الاسكان التي تختص بأنشاء المساكن وتجديدها .
ومتطلب الموارد البشرية يتحدد : بالانشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالوحدة الاقتصادية من حيث تحسين احوالهم بصفة عامة ، لذلك فأن هذا المتطلب يمثل مجالا داخليا . وتتضمن انشطته مساهمات الوحدة الاقتصادية في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الافراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس او اللون او العقيدة ، واعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم ، واتباع سياسة للترقية تحقق رضائهم الوظيفي ، واتباع نظام اجوروحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في الوحدات الاقتصادية الاخرى في المجتمع ، وتوفير ظروف عمل امنه .
واخيرا فيما يخص متطلب مساهمات المنتج او الخدمة : فيتحدد نطاق هذا المجال بالانشطة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضائهم على المنتج او الخدمة . وتتضمن هذه الانشطة القيام بالبحوث السوقية لتحديد الاحتياجات التي تتلائم مع المقدرة الاستهلاكية للزبائن واعلامهم بخصائص السلعة او الخدمة ، وبطريقة استخدامها ، وبحدود ومخاطر ومدة صلاحية الاستخدام .

٢-٣ : منافع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تقدم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية فوائد تجارية مباشرة منها بناء الأعمال التجارية الواسعة بالاعتماد على السمعة، الذي يعزز مكانتها في المجتمع والسوق. فالعديد من المستهلكين يفضلون الحصول على منتجات او خدمات من وحدات

اقتصادية معروفة بتعاملاتها الأخلاقية ، كما ان الوحدات الاقتصادية تفضل التعامل مع الموردين الذين يظهرون سياسات مسؤولة لأن ذلك يساعدهم على تقليل مخاطر حدوث أي ضرر لسمعتهم . اما مسألة الحفاظ على البيئة مثل الحد من النفايات الصناعية والانبعاثات من الوقود المستخدم فهي بطبيعة الحال لا توفر المال على المدى الطويل ولكن يمكن الاستفادة عن طريقها من الحصول على إعانات نقدية سريعة من جهات معينه . ومما يعزز سمعة الوحدة الاقتصادية ووصفها بالتزامها بالجانب الاخلاقي قيامها على توظيف واستبقاء وتحفيز القوى العاملة لديها وكذلك تشجيعها لموظفيها وإشراكهم في الأنشطة الخيرية والاجتماعية بدءً بأرباب العمل لتعزيز الفخر في وحدتهم الاقتصادية. وممارسة المسؤولية الاجتماعية يساعد ايضا على ضمان الامتثال التنظيمي، وتعزيز علاقة الوحدة الاقتصادية مع السلطات التنظيمية والمجتمعات التي تعمل فيها ، مما يجعل ممارسة الأعمال التجارية لها أسهل وأخيرا، فإن المستثمرين سوف يكون استعدادهم اكثر لتمويل تلك الوحدات .,١,٢٠٠٥-٢) (ViNSiGN)

٤ـ٢ : الفروض والمبادئ الاساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

حدد بعض الكتاب فروض ومبادئ اساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث يقوم النظام على اربعة فروض اساسية كالتالي (اللولو ، ٢٠٠٩ : ٣١)

١- ان على الوحدة الاقتصادية التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وهو يقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات .

٢- تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة ، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى ، بشكل يؤدي الى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي .

٣- لاتعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها الوحدة الاقتصادية في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية وانما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على الوحدة الاقتصادية تعويض المجتمع عما تستنفذه منها .

٤- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ الوحدة الاقتصادية لمسؤولياتها تجاهه وذلك ضمن الاسس والمبادئ المتعارف عليها للافصاح المحاسبي .

المبحث الثالث
التنمية المستدامة مدخل نظري

١ـ٣ : تعريف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في اواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة ويعود هذا الاهتمام الى الضغوط المتزايدة على الامكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف ، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الادب التنموي المعاصر ، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ، وتتعامل مع النشاطات التي ترمي للنمو من جهة ، ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد من جهة اخرى . وقد عرف (برنامج الامم المتحدة للتنمية والبيئة) التنمية المستدامة : « تنمية تستجيب لاحتياجات الاجيال الراهنة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة للاستجابة او الوفاء باحتياجاتها ايضا «.

ويتضح من التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية انتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الانسان في العيش الكريم آنيا ومستقبلا . اذ تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة ، مفادها ان الاهتمام بالبيئة جوهر التنمية الاقتصادي ، نظرا لكون الموارد الطبيعية هي اساس النشاط الصناعي والزراعي . فالاجيال الحاضرة تستغل هذه الموارد محققة نجاحا في النمو او المنافسة ، متجاهلة حقوق الاجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية ، وهذا لاشك انه يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل ، فالنجاح الحقيقي هو ان حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية والمحددات البيئية ، واستطعنا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود .(مكي ، بوطيبة ، ٢٠١٤ : ٥)

٢ـ٣ : توافق اركان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

أ-التنمية الاقتصادية : ويراد منها تحسين الرفاهية للانسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية . وهي بدورها توافق متطلب المساهمة العامة في المسؤولية الاجتماعية .

ب-التنمية البيئية : وتركز على حماية وسلامة النظم الايكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الانسان دون احداث الخلل في البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية . وادامتها وتحول دون استنزافها او تلوثها . وهي بدورها توافق المتطلب البيئي في المسؤولية الاجتماعية

ت-التنمية الاجتماعية : وتشمل تنمية الاتساق البشري والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية او

تسببه من اشكاليات او تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والامنية . وهي توافق متطلب الموارد البشرية في المسؤولية الاجتماعية .

٣ـ٣ : المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي:

يتزايد الأمل والترقب لدى المستهلكين ولدى الموظفين والمديرين العاملين بالشركات، ولاسيما الكبيرة منها والمتعددة الجنسيات، في أن تتجاوز هذه الشركات دورها التقليدي المتمثل في الابتكار، والإنتاج والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح. ويرى الجمهور أن مجرد خلق الوظائف وسداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الخاص للمجتمع، فازدهار منتجات المشروعات الاستثمارية ذات المسئولية الاجتماعية يشهد على صحة هذا الاتجاه، حيث يبدي المستثمرون قلقهم ويعلنون عن مواقفهم الأخلاقية والاجتماعية للشركات التي يستثمرون فيه ويقومون برعايتها.

وتضم الجهات الاستثمارية ذات المسئوليات الاجتماعية الأفراد، الهيئات، والجامعات، والمستشفيات، والمؤسسات، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح . وقد تستبعد استثمارات الصناديق منتجات أو ممارسات بعينها مثل الكحول أو الأسلحة أو المنتجات المسببة للتلوث، أو إجراء التجارب على الحيوانات أو القمار. أو قد تلجأ إلى التعرف النشط على الجوانب الإيجابية لدى الشركات التي تعتمد سياسات تتسم بالفاعلية من أجل حماية البيئة، وتتبع إجراءات توظيف عادلة، وتبحث في العلاقة بين الأعمال والمجتمع. لقد أصبحت الأعمال الخيرية، التي تتميز بالتخطيط والإدارة الجيدة، بدءاً من رعاية المهرجانات الثقافية حتى إعداد البرامج التعليمية للفئات المحرومة وحماية البيئة، عنصراً ضرورياً ضمن جميع خطط الأعمال الخاصة بالشركات الكبيرة بشكل واقعي وعملي. (عبد الحميد وعبد اللطيف ، ٢٠١٢ : ١١-١٢)

المبحث الرابع
الجانب الميداني للدراسة

متطلبات المحاسبة الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة في البنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية

اولا : نبذة عن البنك عينة الدراسة

افتتح البنك الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية أبوابه للجمهور في ٢٣ فبراير ١٩٩٣ وتمت الموافقة في البداية من قبل البنك المركزي العراقي في ١٩ فبراير ١٩٩٢. منذ مباشرته العمل، كان المصرف الإسلامي العراقي يعمل وفق معايير الإستثمار وليس وفق مبادئ ثابتة من مقاييس الربح وفق الشريعة الإسلامية، ومن هنا فان هدف المصرف الأساس كان وسيبقى المساهمة في دعم وتنمية الإقتصاد الوطني واعادة اعماره من خلال الاستثمار المالي في مختلف المشاريع والفرص الاستثمارية مع تعاملاتها المصرفية الحالية كلها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.»

ثانيا: دراسة البيانات المالية والحسابات الختامية البنك للسنة المالية المنتهية ٢٠١٥

عند الاطلاع على التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية لعام ٢٠١٥ ، والبحث في بيانته عن مدى مساهمة البنك في ارساء متطلبات المحاسبة الاجتماعية كونه مؤسسة مالية تمارس انشطتها وفق الشريعة الاسلامية ومن باب اولى ان تتبنى تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الاختيارية منها قبل الاجبارية ، تبين ان هناك ضعف كبير في تطبيق هذه المتطلبات الاربعة وذلك من خلال الاطلاع على انشطة البنك ومصروفاته ايضا المدرجة في القوائم المالية فبالنسبة لمتطلبي الموارد الطبيعية والمساهمة البيئية ، لم يساهم البنك مثلا :

-المساهمة بتجميل او تشجير مناطق او مدارس او مستشفيات معينه
-لم يقدم البنك اي معونات او تبرعات لجهات تعمل في مجال حماية البيئة
-لم يقم البنك بتنظيم اي حملات توعية بأهمية البيئة او المحافظة عليها
-لم يقدم البنك اي دعم لمشاريع استصلاح للاراضي الزراعية الصالحه للزراعة
-لم يقدم البنك اي دعم لمشاريع اعادة تدوير النفايات والحفاظ على البيئة

اما بالنسبة لمتطلب المساهمة العامة فلم نلحظ قيام البنك بألاتزام بهذا المتطلب ايضا فلم يقدم البنك مثلا :

-خططا لاسكان الموظفين العاملين في البنك او غير العاملين
-خططا للرعاية الصحية للعاملين في البنك او غير العاملين
-خططا لتوفير فرص عمل للباحثين عنها

وقد اكتفى البنك بالانفاق في مجال البحث والتطوير مبلغ قدره (٢,٨٨٧) مليون دينار كأجور للدورات التي جرى اشراك منتسبي البنك فيها خلال عام ٢٠١٥ والتي بلغ عددها (١٦) دورة تدريبية بهدف تنمية قدراتهم ومواكبة التطورات في القطاع المصرفي .

وبالنسبة لمتطلب المنتج فلم يقدم البنك مثلا :
-دعم خدمة الدفع الالكتروني او الاستلام عن طريق الصراف الالي لكبار السن من المرضى وغير القادرين على الحركة
-لم يقم البنك بالقيام ببحوث السوق اللازمة لمعرفة حاجة الزبائن لخدمات البنك
-لم يقدم البنك اية قروض حسنة تدعم المنتجات الوطنية والمشاريع الصغيرة الحلال
وبهذا نلحظ ان هناك ضعف كبير في التزام البنك بمتطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الاختيارية منها او الاجبارية .

ثالثا : أرساء متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واثرها على التنمية المستدامة للبنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية
ان العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات البيئية ترتبط بالمسؤولية البيئية والاجتماعية الاجبارية للوحدة الاقتصادية ، حيث يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث يفترض ان الالتزام بها يحقق الحد الادنى لسلامة البيئة ، وان عدم الالتزام بها يؤدي الى الاضرار بالافراد والموارد الطبيعية التي يصيبها التلوث . وعند قياس قيمة مساهمات الوحدة الاقتصادية في هذا المجال ينبغي التفرقة بين المساهمة الموجبة التي ترتبط بقيام الوحدة الاقتصادية بالوفاء بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية عن تحقيق المستويات القياسية للتلوث او قيامها بتحقيق افضل منها . وتعد الاعباء التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في الحالة الاولى مساهمة بيئية واجتماعية اجبارية مقابل التزامها بالوفاء بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية القانونية . أما في حالة تحقيق الوحدة الاقتصادية لمستويات افضل من المستويات القياسية ، فان ما تتحمله من اعباء اضافية يعتبر مساهمة بيئية واجتماعية اختيارية . وفي كلا الحالتين يتم قياس هذه المساهمات بطريقة مباشرة على اساس ماتحملته الوحدة الاقتصادية من تكاليف فعلية .
وتأسيسا على ماتقدم يجب :
١- ان يتوفر الغطاء القانوني والتشريع اللازم من قبل الحكومة والمؤسسات الرقابية العليا في الدولة لحث الوحدات الاقتصادية – البنوك – بصفة خاصة على ارساء متطلبات المحاسبة الاجتماعية لما لها من فوائد للتنمية للوحدة نفسها وللمجتمع والبيئة بصفة عامة .
٢- وان يتم القيام بالتثقيف لاهمية متطلبات المحاسبة الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة لزيادة مستوى الادراك لادارات البنوك لتحفيزهم على الالتزام بها ، من خلال ايضاح اهميتها ودورها في الحفاظ على المجتمع ككل وذلك بمتابعة نشاطات المصارف وخططها وجعله كبند مستقل في تقرير مراقب الحسابات يبين فيه مساهمات الوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع والبيئة والافراد والمنتجات .
٣- قيام المؤسسات الرقابية بألزام البنوك بتقديم قوائم مالية سنوية تبين مدى مساهمتها تجاه المسؤولية الاجتماعية ، كنوع من الافصاح عن التزامها بهذه المتطلبات .
ويمكن ملاحظة خارطة تطبيق اركان المحاسبة المسؤولية في البنك في الملحق رقم (١) وملاحظة القوائم المالية المقترحة في الملحق رقم (٢)

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

٥ـ١ : الاستنتاجات

من خلال ماتم عرضه في الدراسة من جانب نظري وميداني بالامكان التوصل الى البعض من الاستنتاجات منها :
١- ضعف التشريع القانوني في العراق الذي يلزم الوحدات الاقتصادية بتطبيق متطلبات المحاسبة الاجتماعية كونه يمثل الوعاء الخصب الذي يرسي اسس التطبيق والرقابة على الاداء ويؤدي بدوره الى التنمية المستدامة .
٢- ضعف معرفة ادارات الوحدات الأقتصادية في العراق لاهمية متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبالخص البنوك الراعية للتنمية، التي من باب اولى تكون على دراية كافية بأهمية تطبيق المحاسبة الاجتماعية لما لها من اهمية للوحدة بصفة خاصة وللمجتمع ككل .
٣- عدم قيام الوحدة الاقتصادية عينة الدراسة بأي ممارسة طوعية او خيارية ترسي فيها التكافل الأجتماعي او الحفاظ على البيئة او مساعدة المعوزين او إسكان من ليس لديه مأوى او تقديم الدعم الصحي للعاملين لديها ممايؤدي ذلك لضعف دورها في ارساء التنمية المستدامة.
٤- الفوائد المتأتية للوحدة الاقتصادية جراء تطبيق متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المتمثلة بزيادة ثقة زبائنها بها والحصول على اسم تجاري لايشوبه شئ ، هو يفوق التكاليف المتأتية من تطبيقها ويعد ذلك حافزا لها لتطبيقها ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة .

٥ـ٢ : التوصيات

١- ضرورة الالتفات الى ارساء متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الجهات التشريعية منها والرقابية لضمان

الالتزام بها .
٢- تعريف الوحدات الاقتصادية البنوك منها على الاخص بأهمية متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتأكيد على تطبيقها واهميتها للمجتمع من خلال اعداد البحوث والندوات والمؤتمرات التي تقف على ابراز دورها واهميتها في التنمية المستدامة للمجتمع ككل.
٣- من خلال الدور التوعوي الذي تم التوصيه على اجراءه في النقطتين السابقتين ، يلزم متابعة الانشطة الطوعية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية (المصارف الاسلامية بالخصوص) من قبل الجهات التشريعية والرقابية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور .
٤- ابراز دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبيان الفوائد المتأتية من تطبيقها لتحقيق التنمية المستدامة ، من شأنه تذليل الصعوبات (المادية منها على الاخص) التي تقف حائلا دون تطبيقها من قبل الوحدات الاقتصادية ، وتجعلها مدركة لفائدتها للوحدة الاقتصادية اولا ومن ثم المجتمع ككل .

المصادر :

اولا : العربية
-» مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق « ، عبود ، سالم محمد و خلف ، صلاح نوري ، ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ط١،٢٠١١ .
- «مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة _ دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية « ، اللولو ، محمد سالم ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل مقدمة الى الجامعة الاسلامية – غزة - كلية التجارة : ٢٠٠٩.
- « دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الاوربي نموذجا « ، مكي ، هشام وبوطيبة ، عبد الرحمن ، الملتقى الوطني دور العلوم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، ٢٠١٤.
- « مؤشرات التنمية المستدامة والاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال « ، عبد الحميد ، لخديمي و عبد اللطيف ، اولاد حيمودة ، جامعة بشار ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية ، ٢٠١٢.
-» مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن « ، الحنيطي ، هناء محمد هلال و حسن ، انعام محمد حسن ، بحث منشور على شبكة المعلومات ، غير مؤرخ.
ثانيا : الاجنبية

- Druker, peter F, ١٩٧٧, An Introductory View of Management, Harper›s college press, U.S.A.
- Jones, G.R, ٢٠٠١, Organizational Theory, Prentice Hall, USA.
- Pride, W.M, Hughes, R. J., & Kapoor, j. R., ٢٠٠٥, Business, Houghton Mifflin Company, USA.
- Vinsign,» The benefit of practicing social responsibility of a company» , ٢٠٠٥ .

Holmes, Sundral, ١٩٨٥, Corporate – Social: Performance and Present Areas of Commitment, Academy of Management Journal, Vol. ٢٠.

-Williams, C., ٢٠٠٢, Management, South – Western College Publishing, USA.

التطبيق المقترح لاركان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنك الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية
الملحق رقم ٢

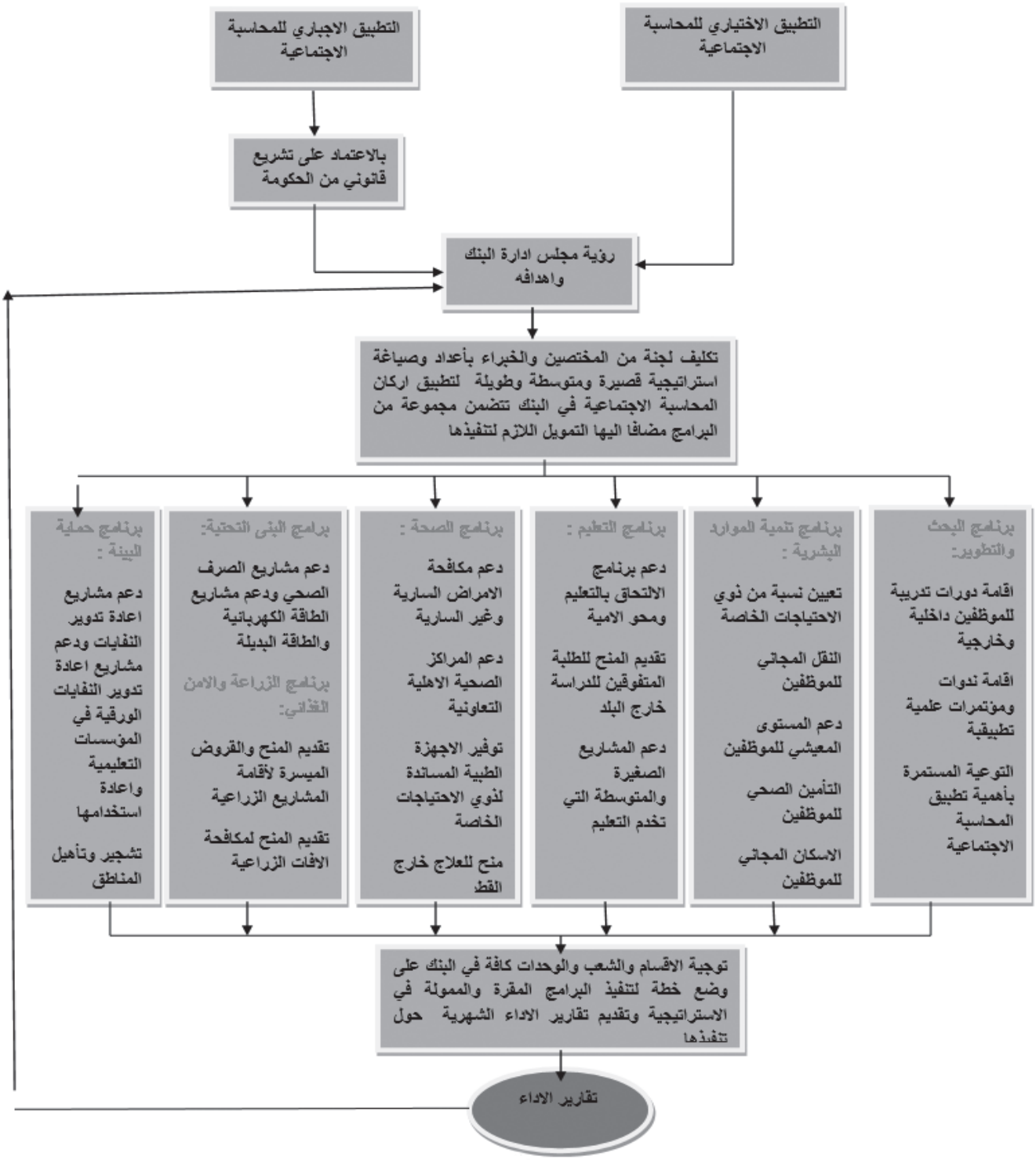

ويمكن اقتراح نموذج لقائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية كما يأتي :

نموذج (١)

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

صافي الربح المحاسبي	**القيمة بالدينار**	**القيمة بالدينار**
		***
يضاف اليه :		
اولا : اعباء المسؤولية الاجتماعية الاجبارية :		
١) متطلب الموارد الطبيعية		***
٢) متطلب الحفاظ على البيئة		***
٣) متطلب الموارد البشرية		***
٤) متطلب المنتج		***
اجمالي اعباء المسؤولية الاجتماعية الاجبارية		(***)
صافي الربح المعدل بالاعباء الاجبارية		*****
ثانيا : اعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية :		
١) متطلب الموارد الطبيعية		***
٢) متطلب الحفاظ على البيئة		***
٣) متطلب الموارد البشرية		***
٤) متطلب المنتج		***
اجمالي اعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية		(***)
اجمالي اعباء المسؤولية الاجتماعية		(***)
صافي الربح المعدل (عائد الوظيفة الاقتصادية)		*****

يمكن ان تطالب الوحدات الاقتصادية بأعداد مثل هكذا قوائم ليكون الافصاح على مدى مساهمتها بالانشطة الاجتماعية بشكل كافٍ

ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الحكومية وأثره على التنمية المستدامة

شيماء هاشم خضير
مسؤولة برامج النوع الاجتماعي
الامانة العامة لمجلس الوزراء

المستخلص

بالرغم من تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعراق، فان ممارسات العقود الماضية مستمرة في التأثير على واقع المرأة. حيث أن التغيرات التي تلت التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ في تحسين حصول المرأة على حقوقها ومكانتها في المجتمع وتمثيلها من خلال عدة آليات واجراءات وطنية ولكن تلك التبدلات أعادت الاعتبار إلى مسألة التمييز بين الجنسين وأعطت زخما قويا للجدل حول دور المرأة وحقوقها ومكانتها السياسية ومشاركتها الاقتصادية ومجمل ادوارها المجتمعية الاخرى.
ما يزال العراق يعاني من محدودية مشاركة المرأة رغم أن الدولة كانت قد استثمرت الكثير من الموارد في مجال تعليم الإناث، الأمر الذي يجعل نسبة مشاركة المرأة في البلد أقل بكثير من إمكانياته الفعلية.

ثمة اتفاق عام في النظر إلى إن التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ جاء مناصراً للمرأة، فقد أدى إلى تحسن أوضاعها من خلال تقدمها للمشاركة السياسية بخطى غير مسبوقة، إلا انه لم يتم تعزيز تلك الانجازات بالحصول على مكاسب أخرى، وهو ما يعود بالدرجة الأساس إلى غياب الإرادة السياسية لدفع المرأة في مواقع القيادة ودوائر صنع القرار ،وهذا ما سنتطرق اليه في البحث الموجز الذي بين ايديكم حيث ان النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمرأة العراقية يعد تعميقا لمفهوم المواطنة والمشاركة المتكافئة لجميع العراقيين في بناء الديمقراطية وصناعة القرار. لذا فان المدخل السليم لتحقيق نقلة نوعية في ظروف وأوضاع المرأة العراقية هو بتعزيز الاهتمام بالتربية والتعليم وتحقيق التنمية البشرية بناءا على قاعدة الاستدامة لتحقيق البعد الاجتماعي كبعد اساسي ومكمل لأبعاد التنمية البشرية المستدامة الثلاث والذي يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة وتعزيز قدراتها ومراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الحكومية وهذا ما نص عليه الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وما جاء في الهدف الثالث في اهداف الالفية الانمائية واللتان تمثلان التزماً دوليا لحكومة العراق بتطبيق غاياته والوصول الى مؤشراته بحلول سنة ٢٠٣٠.

يهدف البحث الى التعرف على مدى مراعاة السياسات العامة للنوع الاجتماعي من حيث إعطاء فرص متكافئة للمواطنين (نساءا ورجالا وفتيات واولاد) في المجالات والقطاعات المختلفة من حيث إنصافها للمرأة ومعرفة مدى توافق السياسة العامة مع الإطار الدستوري وكذلك تسليط الضوء على الاليات والاجراءات الوطنية المتخذة حديثا في العراق والتي من شأنها ادماج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية وتكريس ثقافة التكافؤ ومساواة النوع الاجتماعي بما يسهم في التأثير الايجابي على معدلات مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرسم بصمتها على ملفات التغيير.
وتأسيسا على ما تقدم قسم البحث الى أربع فصول: عني الاول بتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي واستراتيجياته المختلفة بينما سعى الفصل الثاني لتوضيح العلاقة بين التنمية والنوع الاجتماعي. كما اهتم الفصل الثالث بتوضيح واقع المرأة العراقية والنوع الاجتماعي في السياسات الحكومية واهم التحديات والعقبات -مجالات الصحة والتعليم، واخيرا يضم الفصل الرابع اهم لاستنتاجات والتوصيات.

قائمة المحتويـــات

الفقـــرة	رقم الصفحة
المقدمة	٤
أهمية البحث	٤
اهداف البحث	٥
فرضية البحث	٥
مشكلة البحث	٥
الحدود الزمانية والمكانية للبحث	٥
هيكلية البحث	٥
الفصل الأول / النوع الاجتماعي أولا: مفهوم النوع الاجتماعي	٦
ثانياً: الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي	٧
ثالثاً: احتياجات النوع الاجتماعي	٧
رابعاً: المستويات المختلفة لسياسات النوع الاجتماعي	٨
خامساً: المرأة في المؤتمرات الدولية	١٠
الفصل الثاني / النوع الاجتماعي والتنمية اولاً: مفهوم التنمية	١١
ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية	١١
ثالثاً: مبادئ التنمية البشرية المستدامة	١٢
رابعا: مناهج المرأة والتنمية	١٣
خامساً: اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من منظور النوع الاجتماعي	١٥
الفصل الثالث/ النوع الاجتماعي واثرة في القطاعات المختلفة في العراق اولاً: المرأة في التشريعات العراقية والاتفاقات الدولية	١٧
ثانياً:السياسات العامة المراعية للنوع الاجتماعي/الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	١٩
ثالثاً: المرأة والعملية السياسية	٢٠
رابعا: المرأة والصحة	٢١
خامساً: المرأة والتعليم	٢٣
سادسا: الاليات والإجراءات المؤسسية للنهوض بواقع المرأة	٢٥
الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات	٢٨
المصادر	٣٠

المقدمـــة

حققت المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص تقدما ملحوظا في تحقيق أهم الأهداف الإنمائية للألفية، والتي مثلت أول مجموعة من الأهداف العالمية التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ ولكن هذا التقدم شابه تفاوت كبير عبر المنطقة العربية، وبين مجموعاتها دون-الإقليمية، وفيما بين بلدانها، بل وداخل البلد الواحد بين المناطق الريفية والحضرية، ولهذا لم تفلح جهود تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية في إنتاج التغيير الذي كان مأمولاً منها. وفيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية، نجحت العديد من الدول ومنها العراق في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم وتحسين نتائج تطور الأوضاع الصحية للأمهات. ومع ذلك تظل الفجوة بين الجنسين واسعة ولا تزال النساء تواجهن العديد من العقبات الهيكلية والتقاليد الاجتماعية التي تمنعهن من تحقيق إمكاناتهن الكاملة في المضامير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقيد وصولهن إلى المساواة والعدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أفرزت الاضطرابات الناجمة عن الحروب المستمرة والصراعات والتحولات السياسية في العراق تأثيرات ضارة طويلة الأمد على التنمية الوطنية. كما تسبب العنف، بما في ذلك العنف ضد المرأة، والنزوح واللجوء، والفقر والحرمان من الطعام، وغياب الخدمات الأساسية وتدابير الحماية الاجتماعية، في تهديد الأمن الإنساني بشكل عام وتقليص فرص مشاركة النساء في الفضاء العام على وجه الخصوص.

وبوفر جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة جدول أعمال ٢٠٣٠ واهدافه السبعة عشر للتنمية المستدامة فرصة جديدة للدول العالم لتجديد وتعميق التزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كسبيل رئيس لبناء قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات وتعزيز التنمية المستدامة ويؤكد تخصيص هدف مستقل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب الاهتمام الحثيث في الوقت ذاته بدمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في جميع الأهداف والغايات الأخرى ما نهج التخصيص الموجه والتعميم في إطار تكامل الأهداف.

وهذا ما سنتطرق اليه في البحث الموجز الذي بين ايديكم حيث ان النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمرأة العراقية يعد تعميقا لمفهوم المواطنة والمشاركة المتكافئة لجميع العراقيين في بناء الديمقراطية وصناعة القرار. لذا فان المدخل السليم لتحقيق نقلة نوعية في ظروف وأوضاع المرأة العراقية هو بتعزيز الاهتمام بالتربية والتعليم وتحقيق التنمية البشرية على قاعدة الاستدامة.

اهميـــة البحث

إن إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة الوطنية ضرورة أساسية للوصول إلى مشاركة فاعلة وتنمية شاملة وعادلة ودائمة، وهو ما يتطلب فهماً أعمق وتحديداً أدق للعلاقات بين الرجل والمرأة، ومحاولة جسر الفجوة بينهما أملاً في إحداث التغييرات الايجابية المطلوبة.

اهداف البحث

يهدف البحث الى التركيز على ما يلي:

-تسليط الضوء على اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وبالذات الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين واهميته لتعميم منظور النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة في التنمية لكلا الجنسين.

-التعرف على مدى مراعاة السياسات العامة للنوع الاجتماعي من حيث إعطاء فرص متكافئة للمواطنين (نساءا ورجالا وفتيات واولاد) في المجالات والقطاعات المختلفة.

-مراجعة التشريعات من حيث إنصافها للمرأة وبخاصة ومعرفة مدى توافق السياسة العامة مع الإطار الدستوري.

-الاليات والاجراءات الوطنية المتخذة حديثا والتي من شأنها ادماج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية.

-تكريس ثقافة التكافؤ ومساواة النوع الاجتماعي بما يسهم في التأثير الايجابي على معدلات مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرسم بصمتها على ملفات التغيير.

فرضية البحث

على الرغم من التطور الملحوظ والمشاركة والتمكين للمرأة الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ الا ان هذه المشاركة لا زالت دون المستوى المطلوب والذي يضمن لها مساهمتها كشريك فاعل في التنمية.

مشكلة البحث

تعكس مؤشرات التنمية في العراق وجود فجوات تعاني منها النساء في جميع الميادين التنموية. ويظهر التحليل بأن هذه الفجوات تعود إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي ، الذي يشكل تحديا حاسما في كل مجتمع ، وبما يجعل المرأة على وجه الخصوص أكثر عُرضة لتداعيات الفقر، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها ، وضعف التمكين المهني والمعرفي ، بما في ذلك تفشي الأمية

، وضعف التعليم في مراحله المختلفة ، والبطالة، وكذلك عدم التمتع بالحقوق الإنجابية ، كالأمومة الآمنة ، وتنظيم الأسرة ، إضافة الى ضعف الدور والفاعلية الشخصية والمجتمعية ، التي تتجسد في ضعف المشاركة السياسية والاقتصادية ، وعدم القدرة على المشاركة في صنع السياسة واتخاذ القرار.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تمثلت حدود البحث حول اوضاع المرأة بعد ٢٠٠٣ الى ٢٠١٦

هيكلية البحث

تقسم البحث الى اربع فصول: عني الاول بتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي واستراتيجياته المختلفة بينما سعى الفصل الثاني لتوضيح العلاقة بين التنمية والنوع الاجتماعي. واهتم الفصل الثالث بتوضيح واقع المرأة العراقية والنوع الاجتماعي في السياسات الحكومية مجالات الصحة والتعليم. بينما بين الفصل الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

النوع الاجتمـاعـــــي

أولاً: مفهوم النوع الاجتماعي

بدأ استعمال مصطلح النوع الاجتماعي منذ أكثر من عشر سنوات بالرغم من ذلك مازال المصطلح غامض وغير مفهوم وما يزيده غموضا هو صعوبة ترجمتها الى لغة غير التي انطلقت فيها اي الانجليزية. (ابو غزالة:٢٠٠٦: ص٨)

حيث لفظ الجندر Gender كلمة تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي القاموسي (الجنس) من حيث الذكورة والانوثة. وفي عام ١٩٩٥ تم الاتفاق على ترجمة هذا المصطلح الى العربية حيث تم اختيار النوع الاجتماعي كمرادف لكلمة الجندر خلال اجتماع لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس.

وتعرف منظمة الصحة العالمية (نيكوليان:٢٠٠٧: ص١٥) النوع الاجتماعي على انه:

« المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة بها بالاختلافات العضوية»

وكما تعرفه احدى حركات الجندر بانه» منظم الحياة وانه لا يمكن تعريف الجندر من مصطلحي المرأة والرجل لان الجندر بجميع معانيه يتشكل اجتماعيا وبالتالي يمكن اعادة تشكيله»

ويعرف صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة UNIFEM على انه «الادوار الاجتماعية التي يصنفها المجتمع بناء على الدور البيولوجي لكل من الجنسين ويتوقع ان يتصرفا بناء عليهما، وتتكرس بناءه على منظومة من القيم والعادات الاجتماعية وتصبح بعد مرور الوقت امرا واقعا، اي ان هذه الادوار من صنع الانسان»

وكذلك يعرف مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم ولا يقتصر المفهوم الاجتماعي على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر الأدوار المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك الأدوار والمسؤوليات أن تتغير، وتتغير حتما عبر الزمن.

ومن التعاريف السابقة يمكن ان نثبت نقطتين مهمتين وهي:

-النوع ليس الجنس

-والمرأة ليس النوع

فعندما نتكلم عن النوع الاجتماعي نقصد به المرأة والرجل معا.

ويتم استخدام مفهوم النوع الاجتماعي:

-١ كاستراتيجية للتنمية تعنى إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل والتمكن الفعال من مجهودات التنمية.

-٢-كمكون مؤثر في فهم احتياجات المجتمع والمدخلات المتبعة في تلبيتها وقدرة أفراده ومؤسساته على المشاركة الفعالة.

لذا فأن إدماج النوع الاجتماعي هو استراتيجية عمل فى التنمية وليس هدفا في حد ذاته. (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: ص٢)

ثانياً: الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي

يختلف مفهوم النوع الاجتماعي -والذي أشرنا اليه على انه يمثل الادوار الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم كل من الرجل والمرأة أساس التوقعات الثقافية تجاه دور المرأة والرجل وتصرفهما. وهذا الامتداد الاجتماعي يتجاوز التحديد البيولوجي لهما-عن مفهوم الجنس حيث يشير الجنس الى « الفروق البيولوجية الطبيعية ما بين الذكر والانثى وهي فروق تولد مع الانسان ولا يمكن تغيرها ووجدت من اجل وظائف معينه. والشكل (١) يفسر الفروق بين الجنس والنوع.

الشكل (١) الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي

الجنس يتحدد بالولادة حيث:	النوع الاجتماعي يحدده المجتمع حيث:
يبين الاختلاف البايولوجي للمرأة والرجل	يتم بناءه اجتماعيا من خلال التنشئة الاجتماعية
يتميز بالثبات منذ ميلاد الفرد حتى مماته	يتم تغيره مع الوقت
لا يتأثر بالمجتمع	يختلف من مجتمع لاخر ويتأثر بالعادات والقيم الاجتماعية

المصدر: صندوق الامم المتحدة الانمائي، الكاشف في الجندر والتنمية –حقيبة مرجعية–، مكتب غرب اسيا، ١٩٩٩، ص١

ثالثاً: احتياجات النوع الاجتماعي

ان الانسان لدية العديد من الحاجات التي يسعى باستمرار لتحقيقها واشباعها. واشباع هذه الحاجات لدى الانسان شرط اساسي من شروط حصوله على التكيف الذي يحقق له الاستقرار النفسي. وتتضمن الحاجات اصطلاحات معروفة في علم النفس مثل الدافع، الحافز، الرغبة، الطلب. وهذه المصطلحات بالرغم من اختلاف تسميتها الا انها تعني التحريك والدافع. ويعتبر سلم ماسلو المعروف للحاجات خير مثال على السلوك الانساني ورغباته المختلفة سواء كانت حاجات اولية او ثانوية والتي تختلف من شخص لأخر وفقا لمركز الشخص ودوره في المجتمع. وبالتالي يمكن تعريف احتياجات النوع الاجتماعي على انها الحاجات الخاصة لكل من الجنسين والتي تتولد نتيجة الفروقات في الادوار التي يقوم بها كل من الجنسين. ان تعريف تلك الحاجات هو الاساس الذي ينبغي الاعتماد عليه في التخطيط لضمان التوصل الى تخطيط ملائم وغير متحيز يقوم على اساس تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات دون تمييز قائم على اساس الجنس. (عدس، توق:١٩٨٦)

وبمعنى اخر فأن للرجل كما للمرأة بعض الاحتياجات المرتبطة اساسا بأدوار النوع الاجتماعي المحددة لهم ضمن مجتمعهم وغالبا ما تقسم احتياجات النوع الاجتماعي الى:

١-حاجات النوع الاجتماعي العملية: وتشير الى انجاز المسؤوليات المحددة للرجال والنساء في إطار تقسيم النوع الاجتماعي. بالنسبة للمرأة تعني تنفيذ ادوارها ومسؤولياتها الانجابية والانتاجية وهي تعني ضمنا قبول التقسيم التقليدي لأدوار المرأة والرجل. وبذلك تدعم من الناحية الفعلية المسؤولية الاساسية للمرأة عن رعاية الاطفال والاعمال المنزلية ولا تعالج هذه الحاجات الظروف المتعلقة بالتبعية العامة للمرأة والتمييز ضدها.

٢-حاجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية: وهذه الحاجات هي التي تهدف المرأة الى تحقيقها على المدى الطويل وتتفاوت بناءا على اختلاف البيئة وتؤدي تلبية هذه الحاجات الى تنظيم اكثر فاعلية للمجتمع لأنها تأخذ بعين الاعتبار مساهمة المرأة في الاسرة والمجتمع مثل تحقيق الامن للمرأة وازالة جميع اشكال التمييز ضدها والحصول على فرص متساوية في التعليم والعمل.. الخ

وبناءا على اختلاف حاجات النوع الاجتماعي اختلفت البرامج الموجهة للنهوض بالمرأة، من برامج تهتم بالمرأة انطلاقا من ضرورة تلبية الحاجات العملية لها الى برامج تهتم بالنوع الاجتماعي والتنمية وبالتالي تهتم بتلبية الاحتياجات الاستراتيجية لها. (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة:١٩٩٩)

رابعاً: المستويات المختلفة لسياسات النوع الاجتماعي

إن مشاركة جميع فئات المجتمع في العمل داخل المؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية يعتبر عاملاً هاماً في إنجاح ما تقوم به تلك المؤسسات وتأكيدا لدورها كمشارك فعال في إنجاح ما تقوم به تلك المؤسسات وتأكيدا لدورها كمشارك فعال ومؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار حتى تكون التنمية مستدامة وشاملة. وللتعرف على حجم المشاركة وقوتها فإنه يتم العمل بمنظور النوع في السياسات الداخلية للمنظمات وسياسات الأنشطة التي تقوم على المستويات المختلفة.

١-منظور النوع على المستوى الفرادى:

يعنى البعد الشخصي للنوع الاجتماعي والاعتراف من الأفراد داخل المنظمات او في مواقع العمل بوجود قيمة هامة في التنمية وهي اتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للوصول العادل والانتفاع الكامل والتمكن الفعال من مجهودات التنمية على اختلاف:

- الجنس (رجال – نساء(
- التوزيع الجغرافي (ريف – حضر – مدن كبيرة – مناطق عشوائية ...)
- العمر (أطفال – شباب – مسنين)
- طبيعة المجتمع (زراعى – صحراوي – بدوى – ساحلى – سياحي..)
- التعليم (متعلمين – أميين – مثقفين – أكاديميين..)
- الصحة (أصحاء – مرضى – ذوى احتياجات خاصة ذهنيا أو بدنيا(...
- الخ ...

-٢-منظور النوع على مستوى المؤسسة أو المنظمة:
يعنى أن تكون المنظمة أو المؤسسة واعية بالنوع الاجتماعي فى رسالتها والحكم الداخلي فيها وإدارتها بحيث تفسح المجال للجميع للمشاركة الفعالة. ومنها مستوى السياسات والاجراءات:
مستوى السياسات: وتعني السياسات التنظيمية التي تقوم بها المنظمات لتضمين النوع الاجتماعي مثال: التوظيف، الفرص المتكافئة للترقية... الخ. وسياسات الأنشطة التي توجه التدخلات الرئيسية للمنظمات وعلاقتها بمجموعات المستفيدين والقاعدة الشعبية.
مستوى الاجراءات: يعني الاجراءات الرسمية وغير الرسمية التي تتحكم في الأنشطة الداخلية للمنظمة مثال: رسالة المنظمة أو الأهداف الخاصة بالأنشطة أو الأنشطة الخارجية للمنظمة مثال: الاجراءات العامة للمنظمات وخاصة في تنمية الموارد المالية. (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: ص٤)

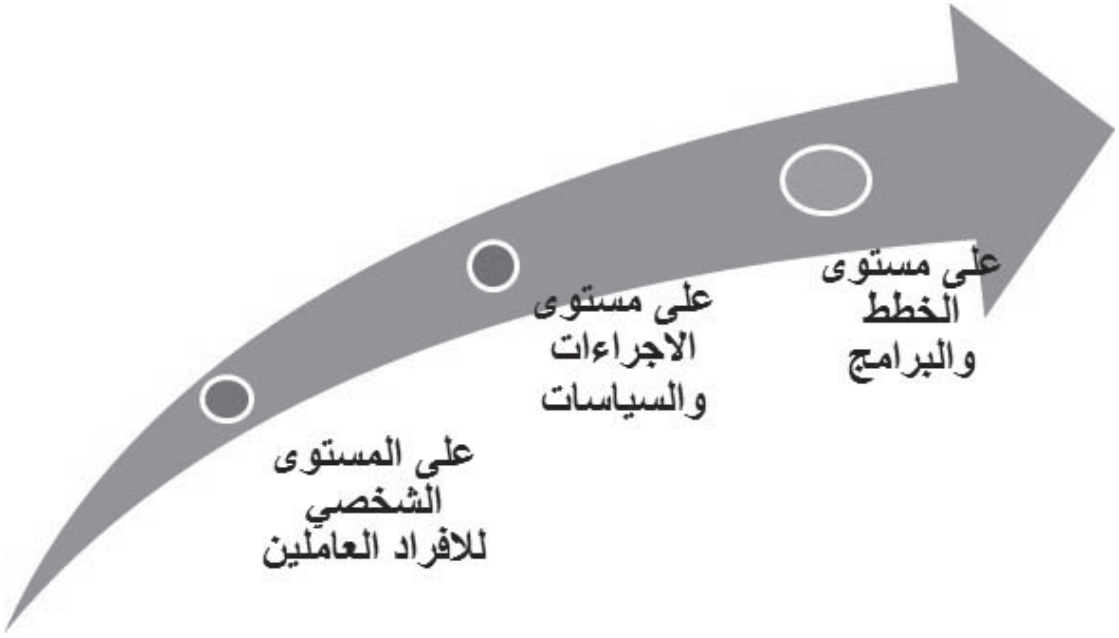

الشكل (٢) المستويات المختلفة لسياسات النوع الاجتماعي في المؤسسة
المصدر: من اعداد الباحثة

خامساً: المرأة في المؤتمرات الدولية
بدأ الاهتمام بالمرأة واعطاءها اهمية خاصة كتمييز ايجابي لتمكينها في الكثير من المحافل والمؤتمرات الدولية وكان أبرزها:
-دستور هيئة الامم المتحدة ١٩٤٥ نص على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس فجعل للرجال والنساء حقوقا متساوية كما ورد في نصوص موادها الاولى والثامنة.
-في عام ١٩٤٩ انشئت لجنة مركز المرأة.
-في عام ١٩٤٨ صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
-عام ١٩٥١ اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية « اتفاقية المساواة في الاجور بين العمال والعاملات»
-عام ١٩٥٢ اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة « الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة»
-عام ١٩٦٦ صدر « العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»
-عام ١٩٧٥ اقيم اول مؤتمر خاص للمرأة: مؤتمر مكسيكو لعقد الامم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلم، وسميت تلك السنة ب « السنة الدولية للمرأة»
-في عام ١٩٧٩ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية « القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة « السيداو
-عام ١٩٨٠ عقدت الامم المتحدة المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة في كوبنهاجن « المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم»
-عام في عام ١٩٩٥ عقدت الامم المتحدة مؤتمر بيجين لتحقيق المساواة الايجابية بين الرجل والمرأة وتحسين اوضاعهما واعتماد منهاج

عمل يركز على العقبات امام النهوض بالنوع في العالم.
-انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية MDGsفي عام ٢٠٠٠ والمتضمن ثمان اهداف اهتم الهدف الثالث منها بالمساواة بين الجنسين بينما اهتم الهدف الخامس بتحسين الصحة النفاسية للأمهات.
-في عام ٢٠١٥ اقرت الجمعية العمومية في جلستها ال ٧٠ اهداف التنمية المستدامة SDGs وكرس الهدف الخامس بشكل خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين.

الفصل الثاني
النوع الاجتماعي والتنمية

اولا: مفهوم التنمية

التنمية في اللغة بشكل عام: الزيادة والتحسين والتوسع، اما اصطلاحا فقد عرفت كتطور افرزته السياسات الدولية المتبعة في مجال تطور الدول وارتقائها. ويتغير محتوى هذا المصطلح حسب تغير المقاييس والمؤشرات الموضوعة له والذي يحتاج باستمرار للمراقبة والمراجعة بقصد التغيير من ناحية والتبوء بالأداء المستقبلي من ناحية اخرى. ولقد برز هذا المصطلح في الاربعينيات معاصرا الفترة التي بدأت فيها ازالة الاستعمار والتي سمحت بظهور امم جديدة وتبين حينذاك بأن على هذه الامم ان تعرف مجموعة من التغيرات العميقة اجتماعيا واقتصاديا، كي تصل الى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكانت تستعمل في ذلك الوقت عبارات البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة باعتماد التنمية او النمو الاقتصادي بصفة اصح، اطارا مرجعيا. والتنمية تحتوي في الحقيقة على مسار تغيير اي تطور تدريجي منبثق «process» ومتتابع في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبل ان تكون هدفا او مستوى معينا في التطور المجتمعي. ومن هذا المنطلق الغيت عبارة البلدان المتخلفة اذ انها تدل على حالة مرتبطة بدونية فقط واستبدلت بكلمة البلدان النامية في طريق النمو. (UNIFEM :٢٠٠٦: P ٤)

وتشير الادبيات التنموية بأن المفهوم مر بمرحلتين:
-المرحلة الاولى تمثلت بالمدة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات فقد كان مفهوم التنمية في هذه المرحلة مقتصرا على ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات فكلما استطاع الحصول على المزيد من تلك السلع ارتفع مستواه ومن ثم زادت رفاهيته، كما ركز على معالجة الفقر والبطالة وسد الحاجات الاساسية جاعلة الانسان وسيله لها.
-المرحلة الثانية امتدت من عقد التسعينات وحتى وقتنا الحاضر عندما تبنى برنامج الامم المتحدة الانمائي ووكالاتها الدولية المختصة مفهوما جديدا للتنمية الذي اعاد للإنسان مكانته الطبيعية في الجهد التنموي وأصبح الانسان هو صانع التنمية وهدفها لان البشر هم الثروة الحقيقية للامة. (النجار، شلاش: ١٩٩١: ص ٢٩١)

-

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية

شهد الفكر التنموي تطورات مهمة على طريق اعادة الانسان الى موضعه الصحيح في محور الجهود التي تسعى للتعرف على ابعاد العملية التنموية والنهوض بوسائل تحقيقها بعد ان ثبت ان المناهج والنظريات التي كانت سائدة في الماضي والساعية الى تعظيم النمو الاقتصادي غير قادرة على تعظيم رفاه الانسان ولن نبالغ اذ ما قلنا ان التنمية البشرية ليست مجرد افصاح عن ابعاد انسانية لعملية التنمية بل هي منهاج بديل لما ساد عبر عقود التنمية التي وضعت الانسان على هامش العملية مقابل وضع الجوانب المادية في المحور. حضي مفهوم «التنمية البشرية «بمكانة مميزة في الفكر التنموي عبر ادبيات برنامج الامم المتحدة الانمائي، وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الاول عام ١٩٩٠ ودأبه على تطوير المفهوم واغنائه عبر التقارير الدولية والتي واضب على صدورها. لقد توسع مفهوم «التنمية « لينتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي الى ان يكون جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. وباتت التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس، فهي تضع البشر في صميم عملية التنمية وذلك بجعلهم هدفا موضوعا لها. تدعو التنمية البشرية الى حماية خيارات اجيال المستقبل والاجيال الحاضرة، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات. (UNDP:١٩٩٠)

ثالثاً: مبادئ التنمية البشرية المستدامة

ان اي فرد إذا ما اعطي الخيار سيفضل بلا شك حياة اطول ومستوى تعليم اعلى ودخلا أكبر وتمثل هذه الخيارات القدرات الاساسية التي تتيحها التنمية البشرية: عيش حياة مديدة واكتساب المعرفة وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائق. فيما تشمل القدرات الاخرى المشاركة الاجتماعية والسياسية في المجتمع. (UNDP:٢٠٠٥). وهناك ابعاد اخرى للتنمية البشرية لا تدخل ضمن

الانموذج الاساس بصورة مباشرة بسبب الشكوك في جودة المؤشرات لتي تصنفها والمدى الذي تفلح فيه في عكس هذه الابعاد، فـ (الحرية الانسانية)، و(ظروف الحياة البيئية)، و(امن الانسان) لاتزال غير مضمنة في النموذج الاساس.
يجمع الانموذج الاساسي للتنمية البشرية بين ابعاد عده ومن خلال متابعة تقرير التنمية البشرية الدولية يمكن تحديد تلك الابعاد كالاتي:
*التمكين: تكمن اهمية بعد التمكين في التنمية البشرية في ان الناس يطورون بواسطته امكاناتهم بوصفهم افرادا وأعضاءا في مجتمعاتهم، وذلك ان قدرة الناس على التصرف لصالح ذواتهم ولصالح غيرهم امر مهم لتحقيق التنمية البشرية. وبهذا المعنى لا ينبغي للتنمية ان تتحقق من اجل الناس حسب، بل ينبغي هم أنفسهم ان يحققوها، فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم وتحتل منظمات المجتمع المدني اهمية خاصة في هذا المجال. (UNDP:١٩٩٥)
*الانصاف: يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الانصاف في بناء القدرات واتاحة الفرص المتكافئة للجميع(UNDP:١٩٩٨). ولا يقتصر الامر على الدخل المادي حسب بل يتسع ليشمل الغاء سائر العوائق القائمة على اساس النوع الاجتماعي او العنصر او القومية او التحدر الطبقي، او ايه عوامل اخرى تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية. (UNDP:١٩٩٧).
*الاستدامة: وتعني توفير حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على مقدرة الاجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان وممارسة خياراتها الاساسية. (UNDP:١٩٩٦). وتعني ايضا تحقيق التوازن بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه، يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم اعباء تتحمل تبعاتها الاجيال المقبلة مثل الديون المالية الناشئة عن نضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للاسترداد او تلوث البيئة. فالعدالة من هذه الزاوية تعني تكافؤ الفرص وليس تساوي النتائج النهائية لان تحقيق الفرص انما هي مسألة اختيار يتبناه كل جيل. (UNDP:١٩٩٦)
*المشاركة: من المهم ان يتمكن الناس وعلى نحو ثابت من المشاركة في صنع القرار حتى يسهموا بفاعلية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. والمشاركة من منظور التنمية البشرية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه. (UNDP:١٩٩٣: P٢١). في ظل النظم الديمقراطية يتمتع المجتمع بمستوى عالي من المشاركة ويتمكن الافراد من تكوين انماط التضامن الاجتماعي والسياسي التي تحميهم من الاستبداد والاضطهاد. كما تزدهر الديمقراطية في المجتمعات التي توفر فرصا اقتصادية كبيرة، ويتاح التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق لجميع المواطنين(UNDP:١٩٩٣).
*الحرية: تعنى التنمية البشرية اساسا بالحرية وبناء قدرات البشر، لكن الناس مقيدون بما يمكنهم فعله بتلك الحرية إذا كانوا فقراء او مرضى او امين او ضحايا تمييز او مهددين بنزاعات عنيفة او محرومين من الصوت السياسي (UNDP:٢٠٠٥). وعليه يمكن النظر الى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الانسان. وتتضن الحريات: الحرية ضد التمييز والتحرر من العوز والتحرر لتحقيق الذات الانسانية والتحرر من الخوف والظلم وحرية المشاركة والتعبير والانتماء السياسي وحرية الحصول على عمل دون الوقوع فريسة الاستغلال(UNDP:٢٠٠٠).

رابعا: مناهج المرأة والتنمية

في فترة السبعينات بدأت النظريات الخاصة بالتنمية تتطور وأصبح التحليل ينطلق من عناصر معينة، تتمثل أهمها فيما يلي:
•ضرورة تمحور التحليل حول العنصر البشري
•التفاوت بين الجنوب، الشمال، الأغنياء، الفقراء.
•التفاوت بين الجنسين.
إن من أهم الشعارات التي طرحت، حتى الآن وأوصت بإدماجها كمداخل رئيسية لمفهوم النوع الاجتماعي يشمل:
•المرأة والمشاركة.
• المرأة والرفاهية.
• المرأة والمساواة.
•المرأة وبناء القدرات.
• المرأة والسيطرة على الموارد.
وعند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، هناك ثلاثة مداخل ومصطلحات أساسية، وهي:
-المرأة في التنمية (WID: (Women In Development
-المرأة والتنمية (WAD: (Women And Development
-النوع الاجتماعي والتنمية (GAD: (Gender and Development

أ.المرأة في التنمية (Women In Development)

ينطلق بعد «المرأة في التنمية» (WID) من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية. ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها. إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة اكثر جدوى

وفعالية. ويركز منهج «المرأة في التنمية» على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك. لقد تغيرت مواضيع «المرأة في التنمية» مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحلّلون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

ب.المرأة والتنمية (Women And Development)

تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد «المرأة في التنمية (WID) لبعض الجوانب. ويقوم بعد المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة «مسبقاً» في عملية التنمية وان المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية. إن منهج «المرأة والتنمية» مبني أساسا على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة «غير منتجة» أو بصفة اصح، بدلا أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة. ويشير هذا البعد أيضا إلى قمع النساء اقتصاديا في الهياكل الاجتماعية والطبقات ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى. وأخيراً، يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأنّ تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلّص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية. أن مسألة «المرأة والتنمية (WAD) هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع وإعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية. وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة.

ج. النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development))

تتطرق هذه النظرة ليس للمرأة وحدها وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائما للمرأة مقارنة بالرجل حيث:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية، تابعة للرجل.
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.
- لا يكوّن النساء والرجال أصنافاً متجانسة بل يصنفون أيضا حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى.

والمبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية GAD:

- يحتاج مخططو التنمية إلى اخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان، مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية وليس فقط بكل دور على حدة.
- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع.
- ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال.
- يؤكد على مساهمات والاستفادة النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية.
- يبين أن مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة: الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كي تكون عنصراً فاعلا في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.
- يعمل على تكريس كلّ الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها. (بخاري:٢٠٠٨: ص٢٢)

خامسا: اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من منظور النوع الاجتماعي

في سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ البالغ عددها ١٧ هدفًا متنوعا و١٦٩ غاية و ٢٣١ مؤشرا للقياس. وقد بدأ سريان تلك الأهداف منذ يناير ٢٠١٦على أن تقوم الحكومات في تعاون مع الشركاء من جميع قطاعات المجتمع بتعبئة الجهود للنهوض بالتنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع الجهود العالمية المبذولة من أجل بناء السلام والأمن وتعزيز احرام حقوق الإنسان.

واعترافًا بدور المرأة على الصعيد العالمي، ومساهماتها التاريخية في مجتمعاتها، ونظرًا لكونها الأكثر تأثرًا وتأثرًا في المجالات المختلفة، فقد تم تضمن هدف قائم بذاته معني بالمرأة في الأجندة التنموية الجديدة، وهو الهدف الخامس المعني ب «تحقيق المساواة بن الجنسين وتعزيز مكانة المرأة».

وتم التأكيد على ان دور المرأة لا يقتصر على الهدف الخامس فحسب بل يمتد ليشمل مختلف السياسات وكافة القطاعات وان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكتمل إلاّ بمشاركة المرأة، فقطاعات مثل الأمن والبيئة والقطاعات الخدمية تؤثر على جميع أفراد

المجتمع، وخصوصًا المرأة؛ فضعف الأمن على سبيل المثال يؤدي إلى تفي ظواهر التحرش والعنف ضد المرأة بدرجة أكبر كما أن التدهور البيئي والتغير المناخي يؤثر على المرأة بشكل كبير في بعض البيئات نظرًا لأن المرأة هي الأقل امتلاكًا للأراضي والموارد الزراعية، والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة يؤثر بشكل كبير على المرأة، لأن المرأة هي المكلفة في أحيان كثرة
بتوفر المياه لأسرة، وتؤثر زيادة عدد الساعات التي تستهلكها لجلب المياه على فرصها في التعليم والعمل. وفي
المقابل، تشر الدراسات إلى أن تحسن دخل المرأة يؤثر بشكل مباشر على تحسن صحة أطفالها ورفع معدل
تعليمهم، ذلك لأن المرأة العاملة تنفق نحو ٩٠ ٪ من دخلها على الأسرة، وكذلك تشر إلى أن زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة ١٠ ٪ يزيد من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٣٪.
وتم التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تضمن مشاركة المرأة بفعالية في عمليات التنمية إنما تتمثل في توفر الاحتياجات الأساسية من الصحة والخدمات والبنية التحتية، وحصول المرأة على التعليم، وألا تجبر الفتيات على الزواج المبكر، وأن تتاح للمرأة فرص متساوية في المجتمع وتتاح لها فرص التمكين على مختلف المستويات. الا أنه على مستوى التنفيذ، يلاحظ أن الدول غالبًا ما تركز على الهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بن الجنسين وتغفل العلاقة التكاملية التي تربط المرأة بجميع أهداف التنمية المستدامة.
ويبرز التحدي نفسه لدى إعداد التقارير الوطنية بحيث يغيب ذكر ما تم إنجازه لصالح المرأة أو ما تواجهه من تحديات في التعامل مع جميع مجالات المجتمع. لذلك فإن مسألة بناء الوعي وبناء القدرات الوطنية على كيفية دمج المرأة في مختلف القطاعات يعد أمرًا بالغ الأهمية يجب العمل عليه من الآن وعى مدى السنوات القادمة.
اما اهم الفرص المتاحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فهي كالاتي:
-الالتزام العالمي بأجندة التنمية المستدامة وتزايد الإدراك الدولي لمسألة الاستدامة.
-الحرص على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.
-الحرص على إشراك جميع الأطراف الفاعلة.
كما ان أبرز التحديات التي تواجه عملية التنفيذ هي كالاتي:
-التحدي الأول: الحاجة إلى تطوير وسائل تنفيذ الأهداف) التمويل، البيانات والاحصاءات، العلم والتكنولوجيا، بناء القدرات (
-التحدي الثاني: كيفية إدماج المرأة لدى التنفيذ ولدى إعداد التقارير الوطنية.
-التحدي الثالث: تأثير النزاعات المسلحة.

الفصل الثالث

النوع الاجتماعي وأثره في القطاعات المختلفة في العراق

تعد المساواة بين الجنسين هدفاً تنموياً مهماً، إذ توفر الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية البيئة المناسبة التي تمكن النساء والرجال من المشاركة بشكل فعال في المجتمع، والحصول على المتطلبات الأساسية للحياة، والاستفادة من الفرص التي تقدمها التنمية. لاشك أن تحقيق العدالة بين المواطنين يعد من أوليات السياسة العامة في أي بلد، ويعد الدستور العراقي بحقوق أساسية وبالحرية لجميع المواطنين، وقد نص صراحة على تحقيق المساواة بغض النظر عن الجنس والعرق والقومية والدين، كما أن العراق طرف في العديد من الاتفاقيات بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتلك التي تحمي حقوق الأطفال، مع ذلك فان كل ذلك لا يوفر ضمانات حقيقية لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، ما لم تكن القوانين الوطنية قوية بما يكفي لفرض المساواة، وأن تتوفر بنية تشريعية تضمن الحقوق الدستورية والمعاهدات الدولية، وأن تجد انعكاسا قويا لها في السياسات العامة. ذلك أن التمييز ضد النساء لا يتأثر فقط بالخيارات الثقافية، والعوامل المؤسساتية والاعتبارات الاقتصادية، بل يتأثر بقوة بالسياسات العامة.
وقد ظهر الاهتمام بالمرأة بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ حيث انشأت وزارة الدولة لشؤون الدولة كآلية وطنية للنهوض بالمرأة والتمكين والدعوة الى المساوة بين الجنسين وثم بدأ الاهتمام لاحقا من قبل دعم وكالات الامم المتحدة المختلفة وخاصة **UNIEFM** صندوق المرأة الانمائي (الذي تحول الان الى هيئة الامم المتحدة للمرأة) بقضايا النوع الاجتماعي من خلال الدورات التدريبية التوعوية والتثقيفية لهذا المفهوم في المؤسسات العراقية وتشكلت لاحقا اللجنة العليا للنهوض بالمرأة برئاسة وزيرة المرأة واعضاء من كل الوزارات الحكومية ليكونوا اعضاء ارتكاز للنوع الاجتماعي في الوزارات كافة ولاحقا في ٢٠٠٧ وبدعم من الإسكوا (لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا) تم تشكيل اول الية وطنية تتخذ من مصطلح « النوع الاجتماعي» اسما لها وهي «وحدة احصاءات النوع الاجتماعي» التابعة للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط حيث كان من ابرز اسباب تشكيلها هو توفير احصاءات ومعلومات ومؤشرات عديدة عن اوضاع المرأة والرجل تفيد المخططين وصانعو القرارات في رسم السياسات المستقبلية ووضع البرامج التنموية المختلفة ومتابعتها.

اولا: المرأة في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية

بذل العراق جهدا لأجل القضاء على التمييز بين الجنسين وتحسين واقع المرأة ففي التشريعات العراقية العديد من النصوص القانونية التي تهدف الى المساواة بين الرجل والمرأة ولا تمييز بينهما تماشيا مع حقوق الانسان فقد صادق العراق على انضمامه الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ في ٢٨ حزيران ١٩٨٦ حيث سعى العراق لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية رغم التحديات المحيطة به منها تأثير العنف على النساء والاوضاع الامنية غير المستقرة بعد ٢٠٠٣ وقد تبنت الحكومة العراقية بعض الاجراءات والسياسات الهادفة لحماية المرأة من العنف ومنها:-

- استحداث قسم لرصد حقوق المرأة في وزارة حقوق الانسان لرصد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والحد منها. (بعد الاصلاحات الحكومية تم الغاء وزارة حقوق الانسان وإلحاق برامج وملفات الوزارة الى كل من وزارة العدل ومفوضية حقوف الانسان)
- استحداث مديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية.
- المصادقة على استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة والتي تبتها وزارة الدولة لشؤون المرأة عام ٢٠١٣.
- رفع مقترح قانون الحماية من العنف الاسري عن طريق وزارة الدولة لشؤون المرأة. (لايزال في البرلمان لإقراره)
- المصادقة على خطة قرار مجلس الامن بالرقم ١٣٢٥ المرأة في الامن والسلام.

ويعد العراق من الاعضاء الاوائل المؤسسين للأمم المتحدة ومن اوائل الدول التي صادق على ميثاقها فالعراق كان سباقا لانتمائه لاتفاقيات منظمة العمل الدولية والعراق مساندا وفعالا في المنظمة الدولية وذلك لكونه وافق على اغلب الاتفاقيات الدولية منذ تأسيسه هيئة الامم.

ومن القوانين التي تدعم المساواة بين الجنسين جاءت مواد الدستور العراقي لتكسبه الشرعية القانونية وتدعم المساواة والعدالة حيث اشار الدستور في الباب الثاني – الفصل الاول – المادة ١٨ منه: العراقي هو كل من ولد لاب عراقي او لام عراقية والجنسية العراقية هي حق لكل عراقي وهي اساس مواطنته.

جاء في الباب الثاني – الفصل الاول-المادة ٢٠: ان للمواطنين نساءا ورجالا حق المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

كما جاء الباب الثاني – الفصل الاول-المادة ٣٠: تكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة وتؤمن لها الدخل المناسب والسكن المناسب.

الباب الثاني – الفصل الثاني-ال مادة٣٧: يحرم العمل القسري والعبودية وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس.

الباب الثالث – الفصل الاول – المادة ٤٩ /رابعا: يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب ولا يقل عمر المرأة الناخبة عن ١٨ سنة.

اما ما جاء في حق المرأة بالعمل فقد نص الدستور في الباب الاول – المادة ٢٢ منه: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن حياة كريمة كما اقر قانون العاملين المدنيين في الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية والأجور والرواتب.

وايضا جاء في الباب الثاني-الفصل الاول – المادة ١٤: العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي.

اما المرأة في قانون الاحوال الشخصية فقد نصت بعض الاحكام التي تحقق لها الاستقرار النفسي والعائلي ويحفظ لها كرامتها ومنه ما جاء في الباب الاول – المادة ٣: نصت على انه لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة الا بأذن القاضي ويشترط لإعطاء الاذن تحقق شروط اهمها موافقة الزوجة الاولى على زواج زوجها امام المحكمة.

المادة ٤٠: نصت على انه للزوجة حق طلب تفريق عن زوجها إذا لحقها نتيجة ذلك ضرر مادي.

المادة ٥٧: نصت على انه الام هي الاحق بحضانة الطفل وتربيته.

الباب الثاني -المادة ٢٣: نصت على انه إذا طلق الزوج زوجته فلها الحق بطلب النفقة.

وكذلك هناك قوانين اخرى استهدفت المرأة العراقية في طياتها منها: قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وقانون رعاية القاصرين لسنه ١٩٨٠ وقانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ المعدل / المادة ٤٣ منه.

ومع كل هذه الامتيازات القانونية والدستورية نلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين التشريعات والخطاب السياسي وبين ارض الواقع فالكثير من مبادئ الدستور لم تترجم الى سياسات وقوانين تكفل حصول المرأة على حقوقها كما ان التصديق على المعاهدات الدولية الخاصة بالمساواة بالنوع الاجتماعي لم تأخذ حيز العمل الفعلي كأليات واجراءات واصلاح واقعي.

ثانيا: السياسات العامة المراعية للنوع الاجتماعي/الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تقيد السيطرة المحدودة على مصادر الإنتاج وضعف القدرة على توليد الدخل -سواء في الأنشطة الاقتصادية الخاصة أو العمل بأجر- قدرة النساء في التأثير على عملية توزيع الموارد والقرارات الاستثمارية داخل المنزل. كما يحد من قدرة المرأة على المشاركة بوصفها عاملا فاعلا في العملية السياسية والتأثير في القرارات داخل المجتمع المحلي أو على المستوى الوطني عدم المساواة في الحقوق وضعف

مكانتها الاجتماعية والاقتصادية. وبرغم أن النساء نالت حق الانتخاب في جميع دول العالم تقريبا، وتراجعت الفجوة بين الجنسين في مجال التصويت، خاصة في الدول التي تتسم بمشاركة واسعة في الانتخابات. مع ذلك فان هناك قدر كبير من عدم المساواة في الأشكال الأكثر فاعلية للمشاركة السياسية، وما زالت احتمالات مشاركة النساء في المناقشات السياسية أقل، خاصة في صفوف النساء المتقدمات في السن والأقل تعليما. فضلا عن أنه ما زال هناك تمييز كبير بين الجنسين في المشاركة والتمثيل السياسيين على جميع مستويات الحكومة وحتى في المناصب المنتخبة.

وتمثل الموازنة العامة أداة رئيسة لتنفيذ كافة المشروعات العامة، وهي تجمع بين طموحات السياسات العامة الفعالة والموارد المالية المتوفرة لتنفيذها. وعليه فهي تمثل أداة ضرورية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتهيئة البرامج اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وينبغي أن تعكس الموازنات العامة مصالح الشعب وشواغله، لذا فان وضع موازنات تراعي الفوارق بين الجنسين يمثل أفضل وسيلة لتلبية طموحات واحتياجات غالبية الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

على أن الموازنات العامة المراعية للنوع الاجتماعي لا تعني وضع موازنات منفصلة للمرأة، وإنما يقصد بها توزيع الموازنة العامة أو تقسيمها وفقا لتأثيرها على مختلف جماعات الرجال والنساء مع مراعاة العلاقات بين الجنسين في المجتمع وما به من أدوار وفرص للوصل إلى الموارد والتحكم فيها.

لذلك فان الهدف الأساس من هذا النوع من الموازنات هو مراعاة القضايا الجنسانية وضمان إدماجها في كافة السياسات والخطط والبرامج الوطنية، فهي تمثل أدوات لتوفير الدعم المالي اللازم لتلبية احتياجات النساء والفتيات. (الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٤، ص ٥٠)

وقد قامت وزارة الدولة لشؤون المرأة الملغاة وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة UN WOMAN بتشكيل الشبكة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في العراق الذين يمثلون اعضاء من وزارات التخطيط، والمالية، والصحة، والتربية، والتعليم العالي، والبلديات والاعمار والاسكان والمرأة والتي تشكلت عام ٢٠١٤ برئاسة وزيرة المرأة لدعم التوعية والتدريب بهذا النوع من الموازنات وثم التطبيق لبرنامج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي حيث تعتبرها موازنة الحقوق، أي التي تراعي البعد النوعي، وتعتبر المرأة صاحبة حق اصيل وعلى الحكومة الالتزام بتمكينها وحمايتها، كما انها تجسد احتياجات الرجل والمرأة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، لاسيما مرحلة الاعداد للموازنة وتـنـفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وكذلك تضع خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ إطاراً مرجعيًا للتطور يؤكد منظوراً تكاملياً لتطوير أوضاع المرأة، وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فقد أكد الأساس الاستراتيجي للخطة على الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، من خلال وضع استراتيجية وطنية للنهوض بها، وإزالة المعوقات امام مشاركتها في الأنشطة التنموية، كما تضمنت فصول الخطة أهدافًا وسياسات تناولت قضايا ذات صلة بتحسين أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة

ثالثاً: المرأة والعملية السياسية

لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية من دون ادماج المشاركة السياسية لكل افراد المجتمع وتعد هذه المشاركة من اهم مؤشرات التنمية. ان شكل التغيير الذي جاء مع ٢٠٠٣/٤/٩ يعد فرصة تاريخية لصعود المرأة السياسي في المجتمع فلأول مرة في تاريخ العراق تحضى المرأة بحصة كبيرة في المؤسسات التشريعية. فنجحت المرأة في احتلال موقعا في مجلس الحكم الانتقالي كما حصبت على حصة في الحقائب الوزارية وكذلك المجالس التشريعية التي تشكلت لاحقا. (المهداوي، بيت الحكمة:٢٠١١: ص٤٩)

لقد جاء إنشاء وزارة دولة لشؤون المرأة كنتيجة مباشرة للتبدل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وليس نتاجا للالتزام بإنشاء آليات وهيئات وطنية معنية بشؤون المرأة على أعلى المستويات تخول مسؤولية رصد ومتابعة توصيات المؤتمرات العالمية والإقليمية والمواثيق والاتفاقيات للنهوض بالمرأة في الميادين المختلفة؛ لذا جاءت التجربة محدودة الثمار والأثر، وبخاصة وأنها تشكو من قلة الموارد المتاحة لها، وتجاهل الوزارات الأخرى قضايا المرأة بحجة أن تلك القضايا هي من اختصاص وزارة شؤون المرأة. لذا جرت لاحقا محاولات لتحسين وضع الوزارة لتصبح وزارة ذات حقيبة من خلال قراءة مقترح القانون في البرلمان لعدة مرات وفي عام ٢٠١٥ ومن خلال الاصلاحات الحكومية لرئيس الوزراء د. العبادي تم الغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة مع احتفاظ الامانة العامة بمتابعة عمل الوزارة وملفاتها من خلال موظفيها لحين تشكيل الية حكومية بديلة.

وبتطبيق نظام الكوتا في قانون انتخاب المجلس التشريعي ومجالس المحافظات الذي يضمن حصة لا تقل عن ربع المقاعد البرلمانية للنساء، استطاعت المرأة الوصول الى مراكز متقدمة في الحياة السياسية بعد ٢٠٠٣ اذ يحتل العراق المرتبة الاولى من حيث اعلى نسبة مقاعد برلمانية تشغلها نساء مقارنة مع الدول العربية الأخرى. فقد بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني ٢٧٪ عام ٢٠٠٧ الا انها انخفضت الى ٢٥٪ لسنة ٢٠١٠ وتم تمثيل النساء في مجالس المحافظات بواقع ١١٠ عضوا من أصل ٤٤٠ عضو. (الجهاز المركزي للإحصاء: ٢٠١٢: ص٢٦)

وتجدر الاشارة هنا ان في اعقاب ٢٠٠٣ استوزرت ٦ وزيرات ثم اعقبتها في الدورة الثانية وزيرة واحدة ثم في انتخابات ٢٠١٤ وزيرتان فقط بينما لم تشهد الفترة السابقة تعيين محافظ او امينا الا في عام ٢٠١٥ حيث تم تعين امينة لبغداد في سابقة لم يشهدها العراق

تاريخا ويعتبر انجاز نوعي لسد الفجوة بين الرجل والمرأة.
تشكل النساء نسبة قليلة في مراكز صنع القرار في الوزارات إذ لا يوجد امرأة بين ٥٤ وكيلا في الحكومة الحالية، في حين يوجد تسع مستشارات مقابل اربعة وثمانين مستشارا، ويوجد ٨١١ ثمانمائة واحد عشر رجلا بدرجة مدير عام مقابل٥٣ثلاث وخمسين امرأة، ثلاثون منهن في التعليم العالي عميدات، وتسع في وزارة التخطيط، والباقي موزعات على الوزارات الاخرى، ويوجد ٣٣ امرأة بدرجة خبير في وزارة الكهرباء. (وزارة الدولة لشؤون المرأة، استراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠١٤)
تشكل الحقائق المذكورة توجها نحو تضيق الفجوة بين الجنسين في مراكز صنع القرار التي تجاوزت بشدة نسبة ١٢,٦ قبل عام ٢٠٠٣ ويعد اصلاح التشريعات في سياق التحول الديمقراطي امرا اساسيا داعما ومعززا في تحقيق المساواة ويتبعها وضع اليات واجراءات حكومية لبناء مجتمع ديمقراطي يسعى الى المشاركة والتمكين للفئات الهشة دعما لمبدأ الانصاف وغاية للوصول الى التنمية البشرية المستدامة.

رابعا: المرأة والصحة

على الرغم من تبني وزارة الصحة نظاماً صحياً يعتمد على الرعاية الصحية الأولية ركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية على وفق معايير الجودة بوصفها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن، مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع مستويات تقديم الخدمة كافة، إلا انه لا تزال هناك تجمعات في القرى والمناطق النائية تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية عموما والصحة الإنجابية المتكاملة بشكل خاص. وتشير نتائج المسوح الاحصائية في مجال نسبة وفيات الامهات بالذات باعتبارها الهدف الخامس من اهداف الالفية الانمائية (تحسين صحة الامهات) حيث شهد العراق تقدما ملحوظا في انخفاض نسبة وفيات الامهات بعد ان كانت ٢٩١ وفاه لكل مائة ألف ولادة حية في عقد التسعينات اصبحت ٨٤ وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٨ وثم انخفض الى ٣٥ وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام ٢٠١٣وكما مبين في الشكل (٣):

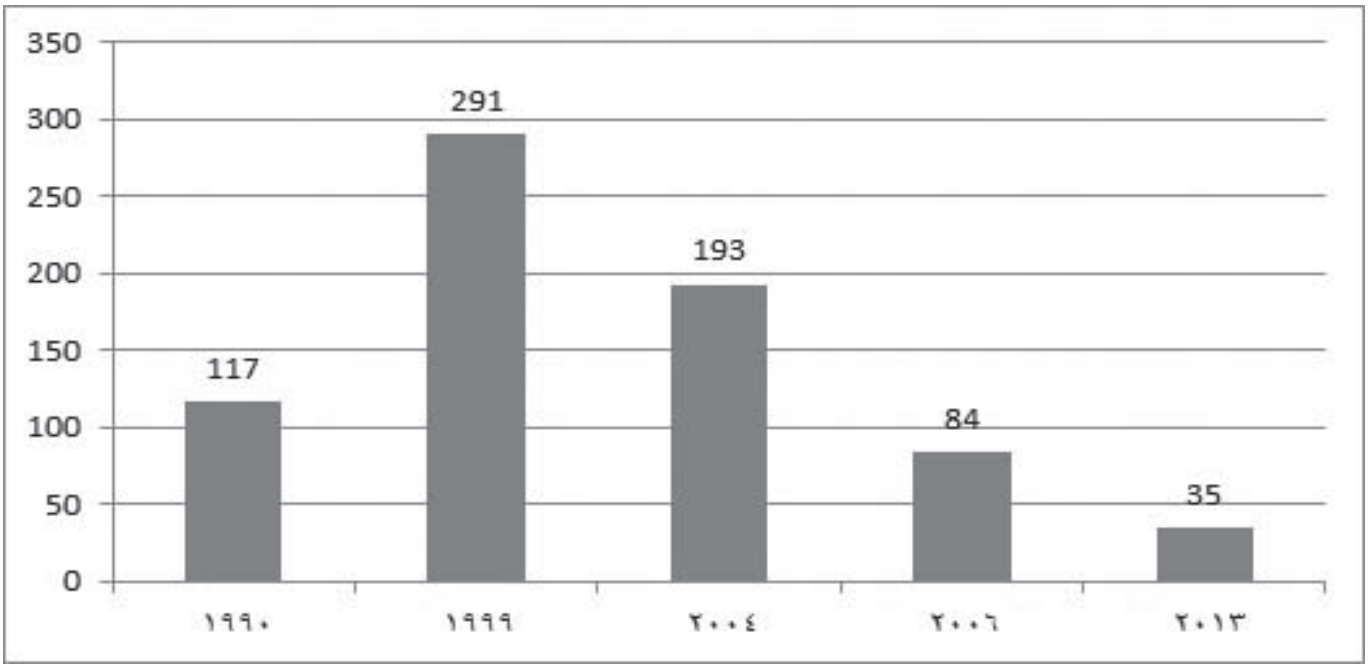

الشكل (٣) معدل وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣)
المصدر: قسم احصاءات التنمية البشرية، المرأة والرجل في العراق احصائيا، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،٢٠١٤، ص٣٣

كذلك مازالت الاصابة بالأمراض السرطانية مرتفعة بالعراق وبالأخص اصابة النساء بمرض سرطان الثدي حيث بلغت ٣٤٦٤ اصابة عام ٢٠١٠. (قسم احصاءات التنمية البشرية :٢٠١٤: ص ٣٦) رغم الحملات المستمرة التي تقوم بها وزارة الصحة للتوعية بضرورة الفحص المبكر لسرطان الثدي وكذلك دعم وزارة لدولة لشؤون المرأة بتبني استراتيجية مكافحة سرطان الثدي للعام ٢٠٠٩ بالتعاون مع وزارة الصحة وفتح أكثر من مركز للفحص والقيام بجولات متنقلة للكشف عن سرطان الثدي في المؤسسات الحكومية الا ان قلة الوعي مازال موجودا وخاصة في الارياف وكذلك تأثير الاشعاعات والتلوث البيئي جراء الحروب المتتالية على العراق كان له أثر في زيادة نسبه السرطانات.
ان الكثير من مشكلات الصحة العامة والصحة الإنجابية ما زالت قائمة في العراق. ويتجسد أهمها في إكراه الفتيات، وخصوصا في

الأرياف، على الزواج والحمل المبكر. وتُظهر البيانات المتاحة أن ثلاث سيدات من بين كل عشرة تمت مقابلتهن لأغراض مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية وتتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ سنة، من المتزوجات، أو اللاتي سبق لهن الزواج، بدأن حياتهن الإنجابية وتزوجن لأول مرة قبل بلوغ سن ١٨ سنة. وأشارت البيانات إلى أن ١٤,٣٪ من جميع الفتيات في عمر ١٥-١٩ سنة بدأن حياتهن الإنجابية إما أمهات أو حوامل. وبلغ متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء في الفئة العمرية ٤٥-٤٩ سنة حوالي ٥ مواليد. ولوحظ أن الريفيات في المتوسط ينجبن مولودين اثنين زيادة عن مثيلاتهن في الحضر.

وأشارت النتائج إلى أن ٤ سيدات من كل عشرة في عمر ١٥-٤٩ سنة متزوجات وقت المسح يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلا أن ٣٨٪ تقريبا من النساء المتزوجات يرغبن في إنجاب طفل آخر. (الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH)، ص٤٤-٤٧)

ومما سبق تتضح انتشار ظاهرة الزواج المبكر والخصوبة العالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على صحة النساء/الأمهات والأطفال مع العلم أن تنظيم الأسرة مكون أساسي من الصحة الإنجابية ومن الحقوق الإنسانية الأساسية المنصوص عليها حتى في اتفاقية (سيداو).

خامساً: المرأة والتعليـــــــم

ان تعميم الحصول على التعليم الاساسي لجميع الاطفال وتحصيلهم على التعليم الابتدائي هو اهم اهداف الالفية الانمائية واهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فالتعليم مطلب اساسي وحق من حقوق الكرامة الانسانية والتي تعبر عن المبادئ الاساسية للتنمية البشرية ، فقد شهد العراق تحسنا ملحوظا في السنوات الاخيرة في نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ولكلا الجنسين وتحسن مستوى الالمام القراءة والكتابة ولكن رغم هذا التحسن ما زال هناك فجوات في المؤشرات التعليمية بين الجنسين حيث تشير المؤشرات الى درجة تفاوت في الالتحاق في التعليم بين المناطق الحضرية والريفية وتفاوت في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية بين المجموعات السكانية في المناطق نفسها بسبب اختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة . حيث اظهرت نتائج المسوحات لسنه ٢٠١٢ لان معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي (٥٢,٦٪) منهم الذكور (٦٠,٣٪) والاناث (٤٤,٤٪) وفي المناطق الحضرية (٥٧,٥٪) وفي الريف (٤٢,٤٪) ونلاحظ زيادة في معدلات الالتحاق عن السنوات السابقة بالرغم من وجود فجوة بين الجنسين. كما مبين في الشكلين (٤) و (٥):

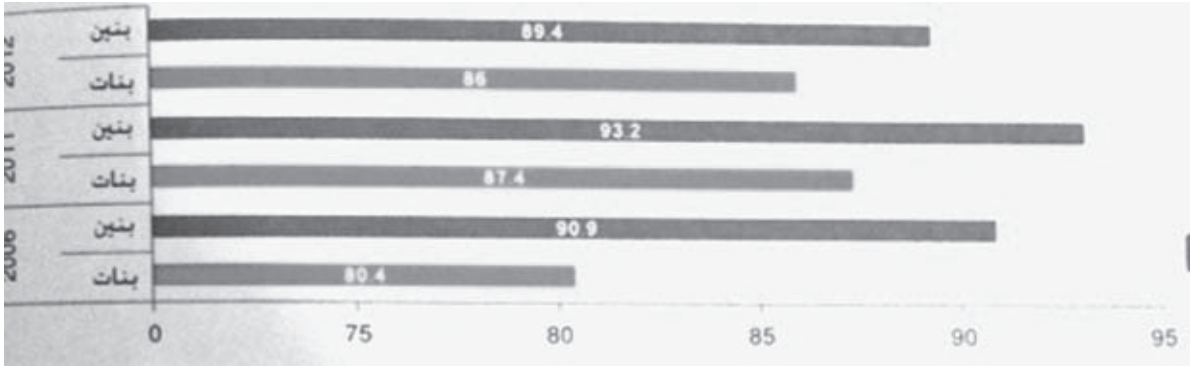

الشكل (٤) صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١١-٢٠١٢)
المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (٤-mics٣) لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠١١
المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢
الشكل (٥) يبين صافي الالتحاق بالتعليم الثانوي للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١١-٢٠١٢)

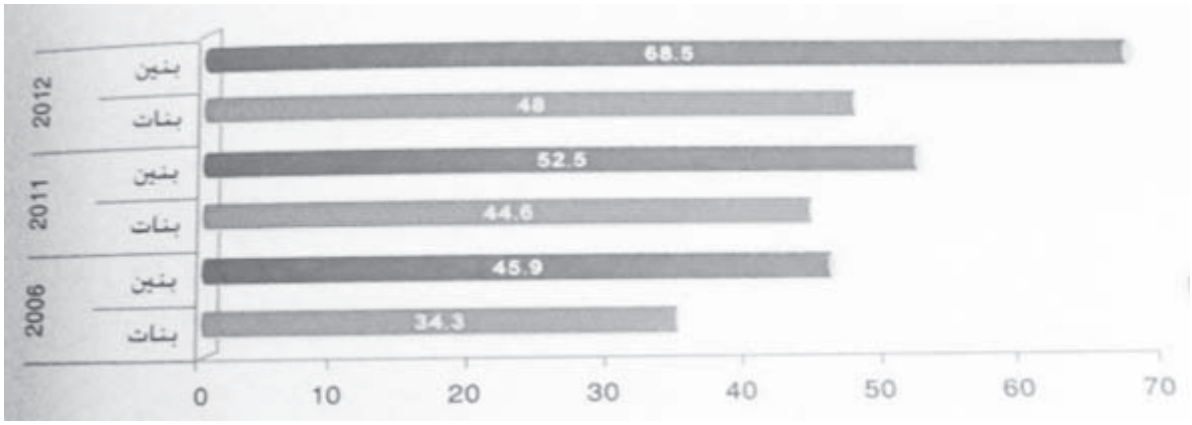

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (mics٣-٤) لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠١١
المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢

اما نسبة الوضع التعليمي للفرد الذي يبلغ من العمر ١٢ سنة فأكثر في المناطق الحضرية لكلا الجنسين اعلى من المناطق الريفية وخاصة في التعليم (الجامعي /الدبلوم/ الثانوي) والفجوة واسعة بينهما.
وتتباين نسب توزيع الحالة التعليمية للسكان بعمر ١٥ سنه فأكثر بين الذكور والاناث حسب نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لسنة ٢٠١٣ نلاحظ ارتفاع نسبة الامية للإناث كما في الشكل (٦). وهذا يشير الى عدم قدرة العراق على انجاز نسب متقدمة في غايات الالفية وتجذير الفقر المادي والبشري بين النساء مسببا تأنيث ظاهرة الفقر في العراق. وابتعاد المرأة عن مراكز صنع القرار والمراكز المهمة والمتقدمة في السلم الاداري والمهني لان التعليم من أبرز اليات التمكين وخلق الفرص للمرأة وكذلك يعزز التعليم من درجة وعي المرأة الصحي ويقلل من معدلات الخصوبة ويحقق التوازن السكاني في الدول النامية بشكل عام وعلية لابد من التأكيد:
- اعتماد سياسة تربوية تفرض الزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة.
-اشراك المرأة في وضع سياسة تربوية في جميع مراحل التعليم.
-حث الدولة على زيادة برامج محو الامية وكذلك المنظمات المحلية والدولية.

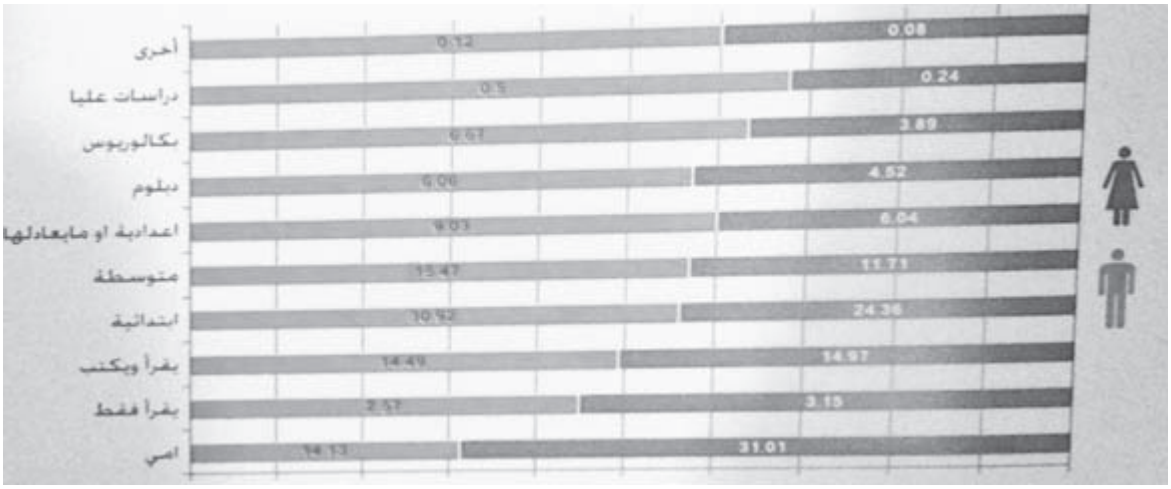

الشكل (٦) نسبة الحالة التعليمية للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس لسنة ٢٠١٣
المصدر: نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لسنة ٢٠١٣

سادساً: الآليات والاجراءات المؤسسية للنهوض بواقع المرأة

*ا لتدابير القانونية
بالرجوع إلى ما تضمنه منهاج عمل بيجين ١٩٩٥ من قضايا حاسمة لإدماج المرأة في التنمية والتي تتمثل في التزام الحكومات بتشجيع المساواة من خلال التشريعات، ووضع الآليات الحكومية التي تضمن تنفيذ مبدأ تكافؤ الفرص.
-نصت المادة ١٦ من الدستور العراقي على ان تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، نجد أن الحكومة العراقية قد اتخذت مجموعة من الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تمنح الفرصة لإصدار تشريعات عديدة لتشكيل البنية التحتية لممارسة الحقوق والتمتع بها والتي تعد معيارا لقياس مدى تمكين المرأة، فالتشريعات الوطنية لا تنطوي على أي تمييز بين الجنسين، إلا أن الخيارات المتاحة لتمتع المرأة بهذه الحقوق لا تزال متواضعة وتتباين في نواح عديدة ولا تزال القوانين التي تضمن حقوقا منصفة للمرأة نافذة ومعمول بها.
-تشكلت وزارة الدولة لشؤون المرأة بموجب اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة ذي الرقم ٦ الصادرة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والملقى على عاتقها دراسة أوضاع المرأة ووضع استراتيجية للنهوض بها وكانت انجاز لا يستهان به رفع مستوى تمثيل العراق لحقوق المرأة عالميا ولكن الغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة عام ٢٠١٥ كانت انتكاسة لمأسسة منظور النوع الاجتماعي وادماجه في السياسات الحكومية.
-تشكيل محكمة التحقيق الخاصة بالنظر بانتهاكات حقوق الإنسان في بغداد في عام. ٢٠١٤
-بموجب امر رئاسة الوزراء في عام ٢٠١٣ تأسست ٣٢ شعبة للنوع الاجتماعي في كل الوزارات العراقية.
-اقرار ربط دائرة رعاية المرأة بعد تأسيسها بفترة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حسب قرار مجلس النواب العراقي المرقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢ المعدل لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦.

*الاستراتيجيات والسياسات والخطط وبرامج العمل

-بذلت وزارة الدولة لشؤون المرأة جهودا حثيثة لمثيلتها وزارة حقوق الإنسانواستخدمت مشاريعها التي رفعتها بشأن تعديل وإلغاء القوانين المكرسة للتمييز ضد المرأة برفض الجهات ذات العلاقة بسبب الأعراف والتقاليد، كما لم تتم المصادقة على تشريع قانون لوزارة المرأة رغم كثرة المطالبات بتحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية، حيث تم رفع مشروع لإنشاء وزارة للمرأة والأسرة من قبل لجنة المرأة والأسرة في البرلمان.

-تشكيل لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب والمجالس المحلية تقوم هذه اللجنة بمراقبة تطبيق السياسات والقوانين الخاصة بالمرأة.

-تشكلت دائرة رعاية المرأة التابعة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وبدأت بأعمالها التنفيذية بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتعنى هذه الدائرة بأمور النساء من الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات وزوجات المفقودين مع وجود شبكة الحماية الاجتماعية التي تقدم الرواتب للنساء اللواتي بلا معيل والنساء المعاقات وغير العاملات. كما تهتم بالجوانب التثقيفية والتدريبية التي تهدف إلى بناء قدرات المرأة وتمكينها ومن جانب آخر تسعى إلى إيجاد فرص عمل تتناسب مع قدرات النساء الأكاديمية والمهنية والحصول على نسبة من التعيينات في دوائر الدولة ونسبة من الوحدات السكنية ونسبة من القروض الصغيرة.

-كذلك تم تشكيل المؤسسات التالية والخاصة بشؤون المرأة في العراق وهي:

•دائرة المرأة في المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

•افتتاح اول مركز لتأهيل المرأة في بغداد عام. ٢٠١٣

•مباشرة شعب النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي عملها، لضمان ادماج منظور النوع الاجتماعي في برامج وخطط الوزارات، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في الفرص وتقديم الخدمات وبذلك تصبح قضايا المرأة واحتياجاتها مدمجة في جميع سياسات المؤسسات الرسمية في العراق.

•افتتاح مديرية حماية المرأة من العنف الاسري في وزارة الداخلية عام ٢٠٠٩ وتطويرها بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي في كل محافظات العراق وفي بغداد كل من الكرخ والرصافة.

•افتتاح مكاتب المساعدة القانونية المجانية للنساء في ثلاث محاكم في بغداد والبصرة وبدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي.

•فتح ٢٨ عيادة قانونية في عموم العراق تقوم بتزويد الخدمات القانونية المجانية (تمثيل او استشارة للفئات الهشة النساء والارامل والمطلقات وذوات الاعاقة والمهجرات والنازحات داخليا وخارجيا).

•افتتاح مكاتب لشؤون المرأة في المحافظات.

•تأسيس المركز الوطني لدراسات وبحوث المرأة في جامعة بغداد وبالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة وبدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي.

•تشكيل الشبكة الوطنية لدراسة وتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في العراق.

اما في اقليم كردستان فقد تم تشكيل ما يلي:

-المجلس الاعلى لشؤون المرأة في حكومة اقليم كردستان.

-اللجنة العليا لمكافحة العنف ضد المرأة في اقليم كردستان.

-الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كوردستان.

-مديرية مناهضة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية في إقليم كوردستان.

-الملاذات الآمنة في اقليم كوردستان وعددهن اربعة.

*النتائـــــج المتحققة

- بادرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإقرار مشروع قانون تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية في بداية عام ٢٠١٠ ، وتم رفعه إلى مجلس النواب للمصادقة عليه وتم تأجيل النظر في هذا المشروع إلى الدورة البرلمانية الجديدة ٢٠١٠ ، وقرأ قراءة واحدة وتم تأجيله الى الدورة البرلمانية ٢٠١٤-٢٠١٨. ويعد الغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة المفاجئ عام ٢٠١٥ انتكاسة استدعت مطالبة كافة الشركاء المحلين والأمميين المهتمين بحقوق المرأة بأنشاء الية حكومية بديلة عنها.

- قدمت لجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس النواب عددا من مشاريع القوانين خلال عام ٢٠١٣ منها:

•مشروع قانون المرأة التي لا معيل لها.

•مشروع قانون استحداث لجنة رعاية الطفولة.

•مشروع إنشاء صندوق لرعاية الأيتام.

- بلغ عدد المستفيدات من دائرة رعاية المرأة بموضوع راتب الرعاية الاجتماعية حتى نهاية عام ٢٠١٣تجاوزن النصف مليون اما اطفالهن المستفيدين وكذلك البالغين المستمرين في الدراسة عدد ٤٧٧٣٢٣حتى بداية عام ٢٠١٤.

الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- تعد الاليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة هي الجهة المشرفة والمسؤولة عن دعم ادماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الحكومية ولكافة القطاعات.
٢- خصصت اهداف التنمية المستدامة هدفا مستقلا معني بالمساواة بين الجنسين وهو الهدف الخامس.
٣-تشكل المرأة نصف المجتمع ويعد تمكينها وتوسيع خياراتها لإلحاقها في مسار التنمية لتحقيق العدالة والانصاف أحد اهم مبادئ استدامة التنمية حتى لا يتخلف فرادا عن الركب.
٤-وجود فجوة بالنوع الاجتماعي في القطاعات والمجالات المختلفة لصالح الرجال والفتيان وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم.
٥- أهمية المؤشرات والإحصاءات الحساسة للنوع الاجتماعي لقياس التطور الملحوظ في بلوغ اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

التوصيات

١)تشكيل آلية وطنية معنية بشؤون المرأة بدلا عن وزارة المرأة الملغاة لدعم ادماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات والخطط الحكومية لتقليص الفجوة بين الجنسين ودعم البرامج الموجهة للنوع الاجتماعي.
٢)ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وكما يتضمنه الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والحرص على ادماج منظور النوع الاجتماعي في الاهداف السبعة عشر كافة.
٣)إعادة النظر بالقواعد التشريعية التي لا تراعي مبدأ المساواة في الحقوق الذي يضمنه الدستور. لان القوانين التي تميز ضد المرأة صراحة تضع إطارا لحرمانها من حقوقها القانونية، ما قد يغير من الموازين في مواضيع الزواج والطلاق، ويجعل المرأة عرضة لخطر العنف، ويعيق تحقيق المرأة لمكانها وطاقاتها، ويحد من استقلاليتها كانسان. فضلا عن أن القوانين التي تدعم المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون واضحة ومركزة ومصاغة بعبارات لا غموض فيها.
٤)إصلاح قوانين وتنظيمات العمل لتتناسق مع نمط التنمية المستدامة الجديد والاعتماد على خلق الوظائف في القطاع الخاص والحرص على التقنيات الصديقة للبيئة.
٥)تشجيع النساء على العمل النقابي وتأسيس نقابات خاصة بالنساء العاملات للدفاع عن حقوقهن ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني لتحقيق اهم مبادئ التنمية وهي المشاركة.
٦) في المجال السياسي هناك الكثير من الوسائل لتعزيز إمكانية المرأة للتعبير والنشاط السياسيين، بما في ذلك تقرير كوتا للنساء في الأحزاب والمجالس التمثيلية، كما يمكن لمشاركة المرأة أن تعزز عبر منظمات المجتمع المدني، النشاط الشعبي، اللامركزية، التدريب على القيادة ووسائل الإعلام.
٧) في مجال التعليم ينبغي إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة العراقية من التعليم وتحد من خياراتها التعليمية والتدريبية والمهنية لذا ينبغي وضع سياسات تعليمية تؤدي إلى تمكين المرأة في كافة المجالات والإسهام في إدماجها في الجوانب المختلفة للتنمية. لأن تطوير النظام التعليمي يعد ركنا أساسيا في أي استراتيجية للنهوض بالواقع النسوي.
٨)توسيع مجالات التعليم المختلفة وتحديث المناهج والكتب المدرسية وإدخال تخصصات جديدة تواكب العصر وتساعد على إدماج المرأة في سوق العمل.
٩) تضمين تحليل النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية وتطوير المهارات التدريسية باتجاه إدماج مفهوم النوع الاجتماعي.
١٠) في المجال الصحي ينبغي العمل على التوسع في توفير مراكز الرعاية الصحية الأولية لتشمل كافة المناطق، ويراعى توزيعها على نحو أمثل، والاهتمام بالخدمات الوقائية بما فيها الفحوصات الخاصة بأمراض السرطان التي تصيب النساء. وإطلاق حملة للتوعية بفوائد تنظيم الأسرة والتوسع في توفير وسائل منع الحمل، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة في المراكز الصحية الحكومية بما فيها وسائل تنظيم الأسرة.
١١) دمج مفهوم النوع الاجتماعي في إعداد الموازنات العامة وموازنات المؤسسات الحكومية.
١٢)الحاجة إلى تطوير وسائل تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وخاصة في مجالات: التمويل، البيانات والاحصاءات، العلم والتكنولوجيا، بناء قدرات الكوادر العاملة.
١٣)توفير معلومات دقيقة وكافية ومصنفة طبقا للنوع الاجتماعي، حيث تساعد هذه الاحصاءات على تمييز الفجوة بين الجنسين وتعين متخذ القرار لرسم سياسات واستراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي.

١٤)المتابعة والتقييم وقيس الأثر وتكون أيضا مصنفة طبقا للنوع، حيث تقوم المنظمة بقياس الآثار المختلفة لمشروعاتها وبرامجها على قضايا النوع الاجتماعي في المجتمع وبخاصة فيما يتعلق بمدى التأثير الذي تتركه البرامج التنموية على المرأة عند قيامها بأدوارها المختلفة: الإنجابية والإنتاجية، والمجتمعية.

المصادر

-البنك الدولي، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤
-الاتحاد البرلماني الدولي، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الاختياري: دليل البرلمانيين، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤
-الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH)، العراق، ص٤٤-٤٧
-وزارة الدولة لشؤون المرأة، استراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠١٤
-بيت الحكمة، المهداوي، وفاء، اعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة، بناء المرأة -بناء العراق، بغداد،٢٠١١
-صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، الكاشف في الجندر والتنمية – حقيبة مرجعية، مكتب غرب اسيا ١٩٩١
-الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية وزارة التخطيط، المرأة والرجل في العراق احصائيا، العراق، ٢٠١٤
-عدس، عبد الرحمن، توق، محي الدين، المدخل في علم النفس ،١٩٨٦
-بخاري، محمد حميد، دليل مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية او الجندر ، ٢٠٠٨
-نيكوليان واسينار، ادراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير الحكومية، النسخة العربية، المعهد الديمقراطي، لبنان، ٢٠٠٧
-ابو غزالة، هيفاء، الكاشف في الجندر والتنمية، يونيفيم ، ٢٠٠٦
-النجار، يحيى غني، شلاش، امال عبد الامير، التنمية الاقتصادية، نظريات-مشاكل-مبادئ-سياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١
-الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للألفية على مستوى المحافظات، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠١٢
-يونيفيم، التغيير لتحقيق التنمية المستدامة، دليل تدريبي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج التنموية والمؤسسات/المنظمات، ٢٠٠٦
-نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لسنة ٢٠١٣
-UNDP, Human development report , Oxford University, press, New York, ١٩٩٣, p ٢١

المحور الاجتماعي : الأدوار المأمولة للمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول
اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ خارطة طريق في اطار تنموي مستدام
٢٠١٦/١١/٢٤

الدكتورة عامرة البلداوي
دكتوراه علوم زراعية /
عضو مجلس النواب السابق /
رئيسة مؤسسة ام اليتيم للتنمية (منظمة مجتمع مدني)

المقدمة

يعتبر المجتمع المدني هو الحيز من التشكل المجتمعي المغاير للحيز السياسي (أي الدولة)، وللحيز الخاص (القائم على أساس الربح) ، وللحيز الأسري (أي العائلي) . ويحتوي هذا الحيز على أطر منظمة، وشبكات، وحركات اجتماعية، وحملات، كما يمكن أي يتخذ شكل المشاركة المواطنية المباشرة. وفي هذا السياق، يجب التمييز بين المجتمع المدني (بالمعنى الذي أشير اليه)، ومنظمات المجتمع المدني أي التشكيلات والحركات والمنظمات التي تنتمي إلى هذا الحيز. أما من الناحية الإجرائية، فان مشاركة المجتمع المدني يقصد بها الآتي :
أولاً، المواطنين بشكل عام، وأشكال المشاركة المباشرة التي لا تتخذ أشكالاً منظمةً بالضرورة. هذه المشاركة المواطنية المباشرة تتم بشكل فردي أو جماعي، من خلال تحركات أو مساهمات أو إبداء رأي والتأثير في مجرى السياسة العامة. وتشكل هذه المشاركة المواطنية أهمية كبيرة في العراق والمنطقة العربية وخاصة في الوقت الراهن، من خلال ما أظهرته الحركات والانتفاضات والتظاهرات من فعالية مباشرة للمواطنين في الشارع، حيث شكل المتظاهرون صورةً واضحة المعالم للمجتمع المدني في البلدان المعنية، غير منتظمة في أطر معينة
ثانياً، مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها الحركات الاجتماعية، وهي من الفئات التالية: حركات اجتماعية وحملات، ونقابات، واتحادات مهنية، واتحادات أصحاب الأعمال وجمعيات على اختلافها و المنظمات غير الحكومية (٣) . نسعى من خلال هذا البحث الى القاء الضوء على أدوار منظمات المجتمع المدني المرسومة في أهداف التنمية المستدامة وفرص تحقيقها عراقيا وفي المنطقة العربية والعالم

أولا- واقع منظمات المجتمع المدني في العراق

الأعداد والتوزيع :-
بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسميا في دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٨٨١) منظمة من كافة محافظات العراق تشكل نسبة المنظمات التابعة الى محافظة بغداد العاصمة والاكثر سكانا (٤٥٪) من العدد الكلي للمنظمات المسجلة , ويبين الشكل(١) ادناه طبيعة توزيع المنظمات على محافظات العراق
كما تتوزع منظمات المجتمع المدني حسب أهدافها وطبيعة نشاطها على (١٩) تصنيف يمثل تخصصات مختلفة هي ((A زراعي, B ثقافة , C ديقراطية , Dتطوير اقتصادي , E تعليم , Fبيئة , G معاقين , Hحقوق الانسان , I مساعدات أنسانية , J أعلام , K أطفال وايتام , Lصحة عامة ,M خدمات عامة , N اغاثة , O شؤون المرأة , Pشباب , Rفن ,S تنمية مستدامة , Z لغير ماذكر من هذه الاختصاصات)) (٢) . ويبين الشكل (٢) ادناه طبيعة توزيع المنظمات حسب الاختصاصات المختلفة , حيث يبدو واضحا ان التصور السائد بأن منظمات المجتمع المدني معظمها أغاثية لم يعد واقعيا بل هناك ادوار مختلفة تبنتها المنظمات سيتم سردها لاحقا

الشبكات :- وقد مارست المنظمات العمل الجماعي بكل الصيغ بالرغم من قلة الموارد والتحديات فأنتقلت من العمل الجماعي بين الافراد الى العمل الجماعي بين المنظمات حيث شكلت الشبكات والتحالفات لتحقيق الاهداف المشتركة ومن الشبكات المسجلة رسميا (شبكة فعل المدنية ,شبكة الوفاء لنشطاء المجتمع المدني , الشبكة العراقية للقرار ١٣٢٥) (٢). وبالرغم من وجود عدد من التحالفات والشبكات (غير المسجلة رسميا) الفاعلة والمعروفة على المستوى المحلي والدولي مثل شبكة النساء العراقيات الا اننا بحاجة لزيادة التشبيك على المستوى الوطني وعلى مستوى التخصص والمبادرات

المبادرات :- وقد كان لمنظمات المجتمع المدني العراقية مبادرات مهمة في مجال (الرقابة والمحاسبة) مراقبة الانتخابات ومراقبة اداء المجالس المنتخبة (البرلمان ومجالس المحافظات) والاداء الحكومي , ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة , مراقبة وتعزيز حقوق الانسان . ان الأدوار الأغاثية هي من صلب عمل منظمات المجتمع المدني وقد ساهمت في تخفيف معاناة الارامل والايتام والاسر الفقيرة والمتعففة وأغاثة المهجرين والنازحين وغيرها من دعم الشرائح الهشة في المجتمع وقد أعتبرت مؤسسة العين الانسانية منظمة ذات النفع العام تحصل على دعم حكومي لتغطيتها شرائح كبيرة وأعداد هائلة من المستفيدين من عوائل شهداء ضحايا الارهاب على مستوى محافظات العراق . من المبادرات المهمة تلك المتعلقة بالتوعية والتمكين وتنمية قدرات شرائح مهمشة من النساء والاطفال لأعادة ادماجهم بمجتمعاتهم وليكونوا مواطنين صالحين.

الشراكات:- ان تعزيز دور المنظمات يأتي من تفعيل الشراكة معها ,الا ان الدولة لحد الان لم تضع أطر الشراكة الحقيقية مع المنظمات ولم يتفق على مفهوم الشراكة وطبيعتها . وتعتمد مؤسسات الدولة في مشاركة منظمات المجتمع المدني على آليات وضوابط آنية كالدعوات والطلبات او الكتب الرسمية او مذكرات التفاهم او غيرها من الآليات . ولم تتبنى الدولة أستراتيجية عمل مشترك مع المنظمات بالرغم من تعاظم الحاجة لذلك خاصة مع الظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها البلد . ولذا فأن مشاركة المنظمات مازالت غير مؤثرة ومحدودة بناءا على أطر العمل المتبعة حيث شاركت المنظمات في الحملة الوطنية لتبسيط الاجراءات الحكومية في المعاملات الادارية للمواطنين , شارك عدد محدود من المنظمات في وضع السياسات العامة وفي اللجان العليا للاستراتيجيات الوطنية ومنها (للشباب , التعليم , الفقر , مكافحة الفساد) , وسنأتي على مشاركات اخرى في سياق هذا البحث

التحديات والمعوقات :- تعمل منظمات المجتمع المدني في العراق بموجب قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ , وقد عمدت كل المنظمات التي تأسست قبل تشريع هذا القانون الى تكييف انظمتها الداخلية بموجب متطلبات القانون , وبذلك فأن الاعداد الكبيرة للمنظمات التي تأسست منذ ٢٠٠٣ قد انخفظت بعد التكييف الى الرقم المذكور آنفا فيما استبعدت آلاف المنظمات التي لم تقم بمتابعة مسار التكييف القانوني , وبالرغم من وجود الاطار القانوني للمنظمات فأن هذا القانون يعد واحدا من معوقات عمل المنظمات لكونه أقتصر على آليات التأسيس ومنح اجازة العمل ولم يمنح الحماية او السلطة للمنظمات لتمارس عملها الرقابي في الانتخابات او حقوق الانسان او مكافحة الفساد وغيرها مما يعرضها للمخاطر والتهديد , كما انه يحدد مجالات عملها بسبب عدم توفر آلية التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية كما اسلفنا , ويعد تعديل القانون واحدا من اهم الخطوات العملية التي ستساهم في تحسين اداء المنظمات وتفعيل ادوارها . تعد استقلالية المنظمات من اهم ميزاتها التي تمنحها القوة والتأثير وان مسؤولية الدولة في تجذير وتعميق مفهوم الاستقلالية وحمايتها من الاستغلال السياسي او الجهوي (أياً كان) الذي قد تتعرض له المنظمات بسبب شحة التمويل والحاجة الى الاستدامة , ولم تتبنى الدولة اي اجراء او سياسة في هذا الصدد بالرغم من أتساع ادوار المنظمات وحاجة الدولة اليها ,وقد طالبت المنظمات بأنشاء صندوق دعم المنظمات الذي يقدم المنح للمنظمات على اساس المشاريع والبرامج التي تنجزها الا ان هذا المقترح مايزال في مرحلة المناقشة منذ سنوات . أن بناء القدرات والتطوير المؤسسي للمنظمات يعزز الثقة بأدائها وتأثيرها وهو أحد أهم المعوقات التي تواجه المنظمات حديثة التشكيل , وقد تطور العمل المدني لدرجة الاكتفاء الذاتي بالقدرات المتراكمة لدى المنظمات المسجلة منذ ٢٠٠٤ واصبح بأمكان المنظمات الحديثة الاستفادة من تلك الخبرات مما يختصر الزمن ويقلل التكاليف . مايزال التشبيك وبناء التحالفات الكبيرة على المستوى الوطني او الاقليمي او الدولي مايزال ضعيفا ان لم نقل معدوما وهناك عدد محدود جدا من الشبكات المسجلة رسميا (كما اسلفنا) وقد يكون هذا نقصا واضحا في اداء منظمات المجتمع المدني التي يجدر الالتفات اليه وتقويته وان يستثمر تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التحفيز لأيجاده وخاصة مع مبادرة الجامعة العربية بأصدار العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية

ثانيا- منطلقات أهداف التنمية المستدامة وشراكة المجتمع المدني

استرشدت وثيقة أهداف التنمية المستدامة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعلى الإعلا ن العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان (٤) ، وإعلان الألفية (٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام٢٠٠٥ (٧)

كما تهتدي الوثيقة بأعلان الحق في التنمية (٦) . ولهذا فأن (الحقوق) هي الركيزة الاساسية و المرجعية الفكرية التي انبثقت منها الأهداف . كما انها انطلقت من مقاصد ومباديء ميثاق الامم المتحدة وغاياته التي استهدفت (الانسان) حمايته وانقاذه من ويلات الحروب , وتأمين حقوق الانسان الاساسية , و تحقيق العدالة , ورفع مستوى الحياة والرقي الاجتماعي للأنسان , وحددت دول الامم المتحدة سبل تحقيق غاياتها بـ (التسامح، السلام وحسن الجوار ، والاحتفاظ بالسلم والأمن الدولي، أن لا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها). واعتبرت هذه المنطلقات المباديء الاساسية للأهداف وهي (حقوق الانسان , المساواة , الأستدامة , الأنتاجية)

كما ورد في وثيقة أهداف التنمية المستدامة ذكر عدد من الأتفاقيات و القرارات و نتائج المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة تبنتها الجمعية العمومية للامم المتحدة منطلقات لها تغطي الابعاد التنموية الخمسة لتلك الاهداف وهي (الاقتصادي, الاجتماعي , البيئي , السياسي , الثقافي – المعرفي) ومن اجل تحليل رؤية أهداف التنمية المستدامة في شراكة منظمات المجتمع المدني سنقوم في هذا الفصل بتحليل المنطلقات بحسب اهداف التنمية المستدامة ملخصا بالجدول أدناه :-

جدول : اهداف التنمية المستدامة بحسب المنطلقات ورؤيتها لدور منظمات المجتمع المدني

الأهداف	المنطلقات – المباديء	المنطلقات - الابعاد	الرؤية للمنظمات
الأول، الثاني ، الثالث، الرابع	أعلان الألفية أعلان الحق في التنمية	-أعلان روما للتغذية (٨) – المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (٩)	•شراكة متينة •مساندة –ارتباط •تشجيع المشاركة
الهدف الخامس	منهاج عمل بيجين (١١)		•التزام مشترك
السادس ، السابع ، الثامن ، التاسع	مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥		•تعزيز مساهمة
العاشر ، الحادي عشر ، الثاني عشر	الاعلان العالمي لحقوق الانسان (٤)	-مؤتمر القمة العالمية للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ١٩٩٥(١٩) – اعلان ريو (١٣)	•تمكين المنظمات •شركاء التنمية
الثالث عشر،الرابع عشر،الخامس عشر		– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(١٤) – مسار ساموا (١٥) – المؤتمر العالمي للحد من الكوارث	-تشجيع مشاركة -تحالف عريض – المسؤولية المشتركة
السادس عشر	-مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ -أعلان الألفية		-تعزيز مساهمة – شراكة متينة
السابع عشر		خطة عمل اديس ابابا لتمويل التنمية (١٢)	

أن القيمة المضافة لمشاركة المجتمع المدني هو تميزه بميزات خاصة لاتتوفر بشركاء التنمية الآخرون وأهمها :-
١.النهج الحقوقي لعمل منظمات المجتمع المدني
٢.النهج التطوعي في عمل منظمات المجتمع المدني يتيح المجال للتطوير والابتكار على أسس غير ربحية لا تحمها قوانين السوق مما يتيح المجال للتفكير بالانسان ورفاهه كاولوية على التطور الاقتصادي «أنسنة التنمية»
٣.قدرة المجتمع المدني على استقطاب كفاءات علمية ومهنية اكبر من القطاع الحكومي نتيجة القيود التي تفرض على التوظيف في القطاع الحكومي سواء في مستويات الاجور او طبيعة الاعمال.

ثالثا- الآليات المتبعة في اهداف التنمية المستدامة لأدماج منظمات المجتمع المدني :-

لقد عمل ائتلاف واسع من منظمات المجتمع المدني على تعزيز صوت المجتمع المدني في عملية تطوير وصياغة أجندة التنمية المستدامة والتي اعتمدها رؤساء الدول في قمة تاريخية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ولكن هذه المشاركة الملفتة في تطوير الأجندة لا يوجد ضمان لأن تستمر فيما بعد عملية الإقرار دون حوار يتم التوصل فيه إلى قناعات بأهمية دور المجتمع المدني وفتح المجال في فضاء واسع لعمل المنظمات لا سيما وأن أجندة التنمية المستدامة هي أجندة حقوقية بالدرجة الأولى ولذلك فدور منظمات المجتمع المدني لا يأتي كإضافة بل أنه دور أصيل يوازي دور الحكومة ان لم يتجاوزه في بعض الأحيان، وهذا يتطلب تعزيز مكانة منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الدعم والأدوات المناسبة على المستوى الوطني والاقليمي.
في مراجعة لمؤشرات أهداف التنمية للألفية تشير الاحصاءات إلى ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذا بعض الدول الأفقر

مثل فلسطين وتونس والأردن ولبنان انجزت تقدما مهما في عدد من المجالات الاقتصادية وفي مؤشر التنمية البشرية بشكل عام، إلا أن معظمها اشترك مع بقية دول العالم في التركيز على التطور الاقتصادي وقيمة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مستوى المعدلات العامة بينما لم يتحول هذا التقدم الى مكاسب اجتماعية على صعيد المواطنين والفئات المهمشة كالنساء والشباب والأيتام والأرامل، فبلغ مؤشر التنمية البشرية للنوع الاجتماعي في فلسطين على سبيل المثال ٠,٨٦ مما يعني أن تمتع النساء والرجال بعوائد التنمية لم يكن على قدم المساواة.(١٧)

المشاركة في التنفيذ

يمثل الدور التنموي التنفيذي أهم أدوار منظمات المجتمع المدني وإن كان من الصعب الإحاطة بتفاصيله لتنوعه، حيث يتراوح هذا الدور بين تقديم خدمات الرعاية البسيطة ومختلف أنواع الخدمات، وصولا إلى التدخل التنموي القطاعي أو المحلي أو الوطني من خلال المشاريع والبرامج الواسعة. ويكمن دور المجتمع المدني في العمل الميداني وتنفيذ المشاريع فعلياً على الأرض بما يحدث أثراً تنموياً محسوساً ومباشراً، أو بما يلبي احتياجاً محدداً لفئة سكانية معيّنة (غالباً ما تكون فئة مهملة او مهمّشة) . إن دور المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته الخيرية والتنموية والأنسانية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بسبب الحروب والنزاعات وما ينتج عنها من قتل ودمار، وموجات التهجير والنزوح التي بلغت حدوداً خطيرة جداً في المنطقة العربية .

وفيما يلي أمثلة عن بعض تدخلات منظمات المجتمع المدني (٣) :

١ـ التشبيك في العمل الإغاثي (لبنان)

أدّى تواجد عدد كبير من الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بالإغاثة إلى تشتت جهود الإغاثة. لذا، قامت المنظمات الإغاثية في لبنان بإنشاء اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية في عام ٢٠١٢ بهدف تنسيق الجهود وزيادة فعالية العمل الإغاثي. وضم الاتحاد حوالي مئة جمعية وطنية، وإقليمية، ودولية تنشط في مجال العمل الإنساني والإغاثة. وقد نجح الاتحاد بتنسيق الجهود الإغاثية وتقديم خدمات طبية وتعليمية ومعيشية إلى المجتمع المضيف وإلى عدد كبير من اللاجئين في جميع المناطق اللبنانية. ويعقد الاتحاد اجتماعات تنسيقية دورية، ويشارك بوفود موحدة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد نجح في الحد من الازدواجية والفوضى والهدر في العمل الإغاثي. إلا أن نجاحه الكامل يتوقف أيضاً على توفر البيئة المساعدة لا سيّما وجود خطة حكومية تأخذ بالاعتبار الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يتوقف على المزيد من التنسيق بين المنظمات الدولية والمانحين.

٢ـ التمكين القانوني للمرأة (الأردن)

تعاني المرأة العربية من قيود قانونية واجتماعية تعيق تحقيق مشاركتها الاقتصادية بشكل فعال، على الرغم من أن الدساتير العربية ضمنت الحق المتساوي للرجل والمرأة في هذا المجال. فالقوانين الوطنية غالبا ما لا تضمن حماية النساء فضلا عن عدم توفير حماية النساء العاملات في القطاع غير النظامي. في هذا الإطار، عمل المعهد الدولي لتضامن النساء (SIGI) في الأردن على تقديم العون القانوني لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية من خلال إنشاء عدة مراكز تعنى بالتوعية القانونية وبالتدريب المهني . وأدّت جهود منظمات المجتمع المدني في الأردن، بالتنسيق مع جهات حكومية ومنظمة العمل الدولية، إلى إطلاق مبادرة للإنصاف في الأجور في الأردن بهدف التطبيق الفعال لمبدأ الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة , وإلى تمكين العاملات في المدارس الخاصة من التفاوض على ظروف عملٍ أفضل، وأنظمة أجور عادلة، وسياسات للموارد البشرية تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل.

٣ـ التمكين الاقتصادي للمرأة: تعاون وطني – إقليمي (تونس وبلدان أخرى)

بدأ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) العمل على مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية عام ٢٠١١، بعد التغيرات التي حصلت في تونس. يجمع المشروع بين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال العمل الإنتاجي، والتنمية المحلية، ونقل الخبرات من النجاح المحقق الى بلدان أخرى بالاستفادة من مظلة البرنامج الإقليمي الممول من البنك الإسلامي. تضمّن العمل في تونس تنفيذ برنامج لاستخلاص الزيوت من الأعشاب موجّه لنساء وادي ريف الصباحية في ولاية زغوان يشمل كل مراحل الإنتاج والتوزيع، استفادت من المشروع ١٨٠ امرأة، تمكنت ١٢٩ منهن من الاستمرار في العمل المنتج، وشاركن في معرض في كندا ووقّعن اتفاقية لبيع منتجاتهن التي تتم مراقبة نوعيتها، وتم تسجيل علامة تجارية خاصة بها لضمان جودتها.مكّن نجاح المشروع، في مرحلته التجريبية في تونس، البرنامج الإقليمي من توسيع نطاق تدخله بحيث شمل تنفيذ مشاريع صغيرة مشابهة مدرّة للدخل لفائدة نساء يعشن ظروفا صعبة بكل من اليمن والسودان وموريتانيا انتفعت منها ٦٥٩ امرأة، والشروع في التأسيس لمشروع مماثل لفائدة نساء القدس بفلسطين يشمل ٧٠ امرأة.

٤ـ ولمنظمات المجتمع المدني دور بارز في المبادرات الصحية العالمية

مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الولايات المتحدة , ففي خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR) تم التشاور بشكل متزايد من قبل المنظمات الدولية ليكون للمنظمات دور المشاركة في صنع القرار كما انها عوامل حاسمة في أيصال

الخدمات والتدخلات الصحية على أرض الواقع. وتفضل بعض الجهات المانحة تحويل الأموال من خلال منظمات المجتمع المدني خاصة في البلدان النامية التي ينظر فيها الى الوكالات الحكومية على انها فاسدة أو غير فعالة حيث تبين المصادر الدور المتنامي والنفوذ المتزايد للمنظمات والحجج والمبررات على ذلك ، وخاصة في مبادرات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز , كما تحلل التحديات الرئيسية التي تواجه شرعية منظمات المجتمع المدني وتحدد الاستجابات الرئيسية لهذه التحديات كجزء من تقييم تأثير منظمات المجتمع المدني في المبادرات الصحية العالمية (١٠) .

محددات مشاركة المجتمع المدني في التنفيذ :- في حالة لم تتحقق الشراكة التي ترعاها مؤسسات الدولة فأن المنظمات التي ترغب في المساهمة الفعلية في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ستواجه جملة تحديات من بينها ,ضعف او عدم توفر الكوادر المدربة ذات القدرات العالية التي يمكنها ان تساهم بشكل فعال في تنفيذ الاهداف وغاياتها, كما يشكل ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة وعدم وجود آليات عمل مشتركة مما يتطلب مبادرة تلك المؤسسات لوضع آليات الشراكة وضوابطها ودعوة المنظمات ودعمها للأنخراط في التنفيذ خاصة وانها الاكثر قدرة على الوصول الى الفئات الاكثر تهميشا وضعفا في المجتمع , ان ضعف موارد المنظمات يجعلها الطرف الاضعف في معادلة المشاركة في التنفيذ في مقابل شراكات اخرى كالمنظمات الدولية والقطاع الخاص ان هذا التحدي لابد ان لايكون عائقا دون مشاركة المنظمات التي تمتاز عن غيرها من الاطراف بقدرتها على العمل التطوعي , وتعاني منظمات المجتمع المدني من صعوبة الحصول على المعلومة خاصة للمنظمات التي تعمل في مجال التوثيق والدراسات والبحوث , وبالرغم من الافق الواسع الذي أعدته وثيقة الاهداف لمنظمات المجتمع المدني لتلعب دورا مهما في التنفيذ فقد تقف التشريعات او الاوامر الادارية والتعليمات لمؤسسات الدولة حائلا دون مساهمتها الفاعلة في التنفيذ , على المنظمات ان تتهيأ بمراجعة انظمتها الداخلية وتعديل نظامها الهيكلي وتعد خططها وتوجه مواردها وعلاقاتها أستعدادا للعب دورا مميزا , فقد يكون الانظمام الى تحالف من المنظمات في كافة المحافظات حافزا للعب ادوار اكبر من العمل كمنظمة منفردة وان مبدأ التآزر يحتم حشد الطاقات من اجل ادوار أكثر تأثيرا

المشاركة في الرصد

لم تتضح بعد آليات رصد التقدم لاجندة التنمية المستدامة، فمن حيث المؤشرات لم تعتمد قائمة المؤشرات الدولية بشكل نهائي ، ومنحت الدول حرية اضافة مؤشرات تعكس اوضاعها الوطنية. كما لم تتضح بعد التوجيهات الدولية بشأن اشراك الجهات المختلفة في الرصد والمتابعة، على صعيد المنطقة العربية، سوف تقوم الجامعة العربية بالتعاون مع الاسكوا في متابعة تنفيذ الاجندة الدولية ٢٠٣٠ وتتولى المنظمات المتخصصة كل في مجاله متابعة تقدم الاهداف والغايات وفقا لبرامج عملها التي تتطلب مزيدا من التنسيق بين المنظمات ومزيدا من الوضوح في آليات المتابعة (١٧) . هذه الضبابية الحالية يمكن ان تعتبر فرصة لمنظمات المجتمع المدني للانخراط في هذه النقاشات مع المنظمات الدولية ومع الجامعة العربية وكافة الشركاء من اجل وضع مكان لها على خريطة الشركاء وادوارهم.
تتلخص التحديات التي تواجه الدول في عملية الرصد في العدد الكبير للمؤشرات والذي يتطلب توفير معلومات جديدة فضلا عن التنوع في طبيعة المؤشرات والتي تتضمن مؤشرات كمية ونوعية ومؤشرات تتجاوز طبيعة الإحصاءات التي تنتج عادة من خلال المؤسسات الإحصائية الرسمية , وفي مجال كتابة التقارير الوطنية لرصد التقدم في ضوء توفر كمية هائلة من المعلومات سيضع تحديا كبيرا امام معدي التقارير لاستخلاص نتائج تتيح تحديد الاولويات بشان الافادة من خطة التنمية الدولية وطنيا وعلى مستوى ما دون الوطني.
محددات مشاركة المجتمع المدني في رصد التقدم المحرز
ان مشاركة المجتمع المدني ستواجه عددا من العوائق والمحددات التي يتوجب تجاوزها من اجل وضع المجتمع المدني على قدم المساواة في رصد الاهداف المستدامة ٢٠٣٠. وأهمها القدرات الفنية والاحصائية في تحليل البيانات والقدرات الفنية على تطوير وصيانة قواعد بيانات , البيئة التشريعية والقانونية في البلدان العربية والتي تحكم عمل الاجهزة الاحصائية والنظم الاحصائية الوطنية والتي في غالبيتها قوانين تقوم على احتكار العمل الاحصائي الرسمي ضمن الاجهزة الاحصائية الرسمية. القدرة على التنسيق والمتابعة مع الاجهزة الرسمية وايجاد صيغة عمل تقوم على التكامل والقيمة الاضافية للمجتمع المدني. التزام الدول باعتبار المجتمع المدني شريكا فاعلا ومهما في العملية التنموية واعادة توزيع اعباء العمل بما تقتضيه هذه الشراكة.
رابعا- الخصوصية العراقية في تفعيل دور المجتمع المدني للأسهام في تنفيذ الاهداف :- تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق جملة من العقبات التي تحول دون تفعيل دورها الحقيقي في الشراكة الفاعلة في بناء السياسات والخطط الوطنية , سنبين ادناه سبل توطين ادوار المجتمع المدني المرسومة في اهداف التنمية المستدامة مع اقتراح آليات الشراكة المطلوبة مع مؤسسات الدولة من اجل التكامل في تنفيذ الاهداف وغاياتها.
بينا فيما تقدم أهم التحديات التي تواجه المنظمات في العراق , اما فيما يخص تفعيل دور المنظمات المحلية للأسهام الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فذلك يتطلب نظرة شاملة وتقييم في مجالات محددة نلخصها بالآتي :-

١ـتقييم مشاركة منظمات المجتمع المدني العراقية في تحقيق أهداف التنمية للألفية MDGs :ـ

نعتمد عادة على التقارير التي توفرها وزارة التخطيط (١٨) حيث لم تشر مطلقا الى اي مساهمة او دور او شراكة للمنظمات في تحقيق اي من تلك الاهداف حتى وان كان ذلك على المستويات القطاعية كالصحة والتعليم ,واذا استثنينا السنوات العشرة الاولى من الالفية وهي تمثل سنوات في ظل النظام السابق حيث لم تكن هناك منظمات مجتمع مدني محلية بمعنى الكلمة , اما سنوات مابعد ٢٠٠٤ ولغاية سنة ٢٠١٠ حيث فتحت فيها الابواب مشرعة لتأسيس المنظمات والجمعيات الا انها كانت عشوائية العمل تميل الى البرامج النمطية ولم تفكر بالابداع او رسم استراتيجية عمل للمشاركة في تحقيق غايات اهداف الالفية او غيرها من البرامج والسياسات . الا ان تصاعد نشاط المنظمات وتحقيقها حضورا فاعلا في مجالات شتى خاصة في ارساء آليات الديمقراطية الناشئة في العراق قد شهد تطورا حقيقيا في مجالات مختلفة تم الاشارة اليها , ومع تخصص بعض المنظمات في المجال الصحي والمجال التعليمي والمجال الانساني الاغاثي وعلى المستوى الوطني تثار علامات الاستفهام حول الجهة المقصرة في اشراك المنظمات في تنفيذ أهداف الالفية , وربما نضع المسؤولية المقابلة على المنظمات نفسها في بناء جسور الثقة التي ارتفع رصيدها بشكل لافت مابعد احداث ٢٠١٤

٢ـتقييم مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأزمات :ـ

ان ماشهده العراق من ازمات بعد احتلال الموصل في حزيران ٢٠١٤ كان صدمة مروعة , الا ان من اهم وسائل استيعابها هو التلاحم المجتمعي ودور المجتمع الذي اثبت وعيا كبيرا في عدم الانجرار وراء الاشاعات وساهم في التماسك وعدم الانهيار الذي خلفته مشاهد القتل الجماعي التي نشرها تنظيم داعش الارهابي , وقد كان دور منظمات المجتمع المدني في اغاثة النازحين مهما خاصة في التعاون مع المنظمات الدولية للوصول الى النازحين غير المتجمعين في مخيمات , وهذا الدور تزامن مع دعم المقاتلين في معركة العراق ضد الارهاب حيث كانت المنظمات تصل الى مواقع متقدمة من الجبهات لأيصال الغذاء والدواء ومستلزمات اخرى مهمة كالأفرشة وغيرها , كما تولت تحالفات لمنظمات نسوية توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء على يد داعش الارهابي وعملت على كتابة خطة طوارىء لتنفيذ (القرار ١٣٢٥ حول المرأة الامن والسلام) لعام ٢٠١٥ أقرتها الحكومة واصبحت شريكا فاعلا وأصيلا في غرفة عمليات لتنفيذ القرار تساهم بشكل اساسي في حماية النساء النازحات او الناجيات . ونعتقد ان المنظمات لم يكن لها دورا مهما في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد حيث اكتفت مراكز الدراسات والبحوث بتحليل الازمة وانتقاد سياسات الدولة وتوجهاتها في طرح الحلول , كما ان الحكومة لم تستفد من تلك المراكز في مجال الاستشارة واستطلاعات الرأي اتجاه الحلول المفترضة او القرارات المزمع اتخاذها .

٣ـتقييم مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد والاصلاحات :ـ

لم تؤدي منظمات المجتمع المدني الدور المنشود في مجال القضاء على الفساد وكان دورها يقتصر على الرقابة كما هو الحال في مجموعة المنظمات المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (٢٠) خاصة وان اصدار التقارير الوطنية لايلقى الصدى والاهتمام الذي تحققه تقارير المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية العالمية , ونعتقد ان عمليات الضغط والتظاهرات لكشف الفساد والاقتصاص من الفاسدين لم يكن الدور الاكبر والابرز فيه لمنظمات المجتمع المدني . أما المدافعة لتحقيق الاصلاحات فقد شهد المجتمع المدني مبادرات فردية لاترتقي الى مستوى التأثير وطنيا والسبب في ذلك حسب اعتقادنا هو ان الدولة لم تبادر في وضع اسس شراكة مع المنظمات فعلى سبيل المثال ان المجتمع المدني كان غائبا عن اللجان التي شكلت لأختيار الوزراء التكنوقراط , ولم تدعى للمناقشة او ابداء الرأي في كتابة اي ورقة اصلاحات حكومية او من الجهات الاخرى ,وفي ذات الوقت لم تبادر حركة منظمات على المساهمة في حل الازمة السياسية التي تفاقمت في حينها كما هو الحال في تدخل الرباعي الراعي للحوار في تونس (١) وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بتونس حيث عقد مؤتمر الحوار الوطني التونسي في ٢٠١٥ بمبادرة ورعاية لهذا الرباعي ضمن جهود استمرت لعامين تمثل اعلى درجات المسؤولية والتأثير لمنظمات المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية ,الا ان ذلك ماكان لينجز لولا دعم ومساندة وموافقة الرئاسات الثلاثة التي تمثل الدولة التونسية وهذا يؤكد اهمية الشراكة وتبادل الادوار وتكاملها

التحديات التي تواجه المنظمات في العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة :- بالرغم من ان كل المنطقة العربية تعاني من عدم الاستقرار الامني والتراجع الاقتصادي ومشاكل سياسية داخلية متنوعة الا ان العراق يعاني من مشاكل متفاقمة وأوضاع تكاد تصل الى الكوارث من اهمها ازمة النازحين , والمناطق المحررة من داعش واحتياجاتها التي تبدأ من البنى التحتية الى بناء اسس التعايش السلمي , الازمة الاقتصادية ونقص الموارد مع حرب مازالت دائرة وحاجة ماسة لتجهيز السلاح وبلد يستهلك ولاينتج ولايملك التحكم بموارده المائية , مشكلة الفساد المتنامي وضعف تطبيق القوانين والحاجة الماسة الى المحاسبة والمساءلة المجتمعية , مشاكل الشباب بطالة وفقر وهجرة و تطرف يتراوح بين الديني و الأخلاقي تتزامن مع انتشار المخدرات وعمالة الاطفال وجنوح الاحداث وارتفاع اعداد الارامل والمعنفات وغيرها من ازمات اجتماعية . في مواجهة هذه التحديات فأن على منظمات المجتمع المدني ان تكون اكثر تأثيرا وان تتدخل في كل مراحل تحقيق الاهداف وأنّ تأخذ بعين الاعتبار ان لأهداف التنمية المستدامة ثلاثة اختلافات جوهرية عن

الأهداف الإنمائية للألْفية، سيكون لها تأثير في التنفيذ. الاختلاف الأول أنّ لخطّة عام ٢٠٣٠ نطاقًا أوسعَ بكثير، لأنها تتجاوز الأهداف الاجتماعية في الأهداف الإنمائية للألْفية؛ بل اتسعت الى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستدامة. الثاني، أنّ خطّة عام ٢٠٣٠ أكثر طموحا بكثير. فهي لا تكتفي بالحد من الفقر، بل تَدفع إلى القضاء عليه؛ ولديها غايات أكثر طموحا في الصحة والتعليم والبيئة وجوانب أُخرى. الاختلاف الثالث يَكمن في حقيقة أنّ خطّةَ عام ٢٠٣٠ صيغَت لتكون شاملة، تنطبق على جميع البلدان وجميع الناس، وتتطلب عملًا جماعيا دوليا أبعد من صنع السياسات الوطنية. وتبرز مجموعةُ تحدّيات نتيجة هذه الاختلافات ستواجه الدول العربية ومنها العراق ، يمكن تجميعها في أربعة مجالات رئيسية تتضمّن :-

•التوطين- تحديد الأولَويات :-

أصدر معهد التنمية الدولية (ODI) تقريراً موجزا خلال عام ٢٠١٥ استطلع خلاله احتمالات تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ، وقد صنف التقرير الأهداف السبعة عشر في ثلاث مجموعات، الأولى تتطلب إصلاحات من اجل تحقيقها وتشمل الفقر والنمو الاقتصادي والتنوع الحيوي، والثانية أهداف تحتاج إلى ثورة على الاداء الحالي وهي الاهداف المتعلقة بالصحة والتعليم والجوع والشراكات الدولية والسلام والمياة والطاقة والنوع الاجتماعي، والمجموعة الثالثة تحتاج إلى تغيير في بوصلة الاداء بشكل عكسي تماما وهي الاهداف المرتبطة بالتحضر وادارة النفايات والتغير المناخي والمحيطات. ويجدر التنويه ان عملية التشاور في اعدادها استمرت حوالي ثلاث سنوات تضمنت حوارات تنموية وسياسية وتمويلية وشارك فيها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديميين. كما شملت ايضا استطلاع آراء الناس بشكل مباشر على مستوى العالم، حيث شارك اكثر من ٩ ملايين شخص من كل انحاء العالم وعبروا عن اولوياتهم بشان خطة التنمية الدولية. والشكل التالي يشير إلى ان الاولوية الاولى كما هو متوقع التعليم الجيد يليه الرعاية الصحية يليها العمل اللائق ثم الحوكمة الجيدة، وهي تنطبق على الواقع العربي إلى حد كبير (١٧)

من المفيد البدء بتوطين أهداف التنمية المستدامة وفقا لاحتياجات السكان وعلى اساس تحقيق المصلحة الوطنية في كل دولة من خلال الاسترشاد العام بالاهداف كونها التزاما دوليا وقعت عليها الدول كجزء من التزاماتها الدولية، ولكن ايضا قد تكون اطارا مفيدا لبرامج وطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجدر التنويه الى ان اجندة التنمية الدولية ٢٠٣٠ تتسم بانها اجندة حقوقية تدعو لعدم استثناء احد من ملف التنمية وتسعى لتحقيق التنمية للجميع، وهي اجندة تحولية تسعى لإحداث تغيرات جوهرية في الواقع الذي نعيش. كما أنه من المتوقع ان تشكل برنامج إطار عمل التعاون المشترك بين المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية الدوليون بما فيهم منظمات الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم.

إنّ النجاحَ أو الفشل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على العمل الوطني، ما يتطلّب تعميمَ وادماج أهداف التنمية المستدامة والأهدافِ الوطنية في الخطط والأستراتيجيات الإنمائية الوطنية , كما يتطلب وضع أطار مؤسساتي يمكنه متابعة التنفيذ , وقد شكلت اللجنة العليا الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بأشراف وزارة التخطيط وهي تعمل على التنسيق مع كافة الوزارات الا ان خصوصية العراق ونظام اللامركزية يتطلب ان تدمج خطط المحافظات ايضا وان يكون لهم دورا اساسيا وحضورا في اللجنة , ولهذا لانرى استمرار الاعتماد على اللجان مجديا ولابد ان تنشأ هيكلية خاصة بأهداف التنمية المستدامة .

أن تحديد الأولَويات كنتيجة حتمية لتوطين الاهداف لابد ان تكون ضمن عملية شفّافةً وتحت مراقبةُ من قبل منظمات المجتمع المدني للخِيارات المتخذة مع الاسترشاد بطموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتِها، لكنْ مع أخذ الظروف الوطنية بعَين الاعتبار. وهذا يتطلب تصميم عملية متعدّدةِ المراحل تعالج فيها الثغرات وتترجم الى اهداف بمراحل قصيرة المدى ووسطية وبعيدة و يمكن لمنظمات المجتمع المدنيِّ القيامُ بأدوارٍ رئيسية مع استمرار تقويتُها في تشكيل أولَويات الاهداف حسب المراحل ، والعمل كدُعاةٍ للاحتياجات المحلية، وشركاءَ في تنفيذ برامج التنمية، ومراقبين لتقدُّم عملية التنمية.

٢-التكامل- إدماج الأهداف في الخطط الوطنية:-

ان اتساعُ نطاق خطّة اهداف التنمية المستدامة متجاوزا الأطار القطاعي يطرح سؤالا , ماهي الإجراءات المتخذة لدفع مجموعة واسعة من الأهداف المترابطة الى الامام , فعلى سبيل المثال، يمكن للاستثمارات في مجال الحد من التصحر وشحة المياه والتكيفِ مع تغير المناخ والارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة اثناء الصيف أن يؤدّي إلى مجموعة واسعة من المنافع المشتركة والآثار المضاعَفة في دفْع عجلة أهداف أُخرى للتنمية المستدامة، بما في ذلك خفض مستوى الفقر ، والأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل. والمطلوب في هذا الإطار الجديد العمل ضمن مجموعة الاهداف وليس في اطار هدف واحد منفصل عن الاهداف الاخرى .أما في مجال السياسات فأن العراق صادق على عدد من السياسات او الاستراتيجيات ومنها أستراتيجية التخفيف من الفقر حيث يمكن من خلالها وبها دمج اكثر من هدف من اهداف التنمية المستدامة ولاتقتصر على تخفيف الفقر وانما ايجاد بيئة اكثر امانا للفئات الهشة , وتوفير فرص عمل , وتمكين المرأة وغيرها . ان التكامل والادماج المنشود في السياسات الوطنية لابد ان يتسق مع آليات تنفيذ بعيدة عن البيروقراطية وتوفير التمويل (التخصيصات المالية) وآليات المتابعة والمساءلة وهذ يعني التنسيق والتعاون بين الوزارات والقطاعات والادارات , اذ لافائدة من الاعداد الجيد للخطط الا انها لاتنفذ اطلاقا , وهنا تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في مراقبة الادماج والتخطيط لتنفيذ الاهداف , كما ان دخولها شريكا اساسيا في تنفيذ السياسات الوطنية المدمجة بأهداف التنمية المستدامة أمر ضروري

٣ـالشمول ـ ضمان مشاركة الأطراف المعنية :ـ

إنّ خلق شراكات بين الحكومة والمجتمعِ المدَني والقطاعِ الخاص والجهاتِ الفاعلة الأُخرى أمرٌ جوهري , حيث يعد الافتقارُ إلى الحوار بين الأطراف المعنيّة سمةٌ أساسية لعمليات التخطيط في العراق والعديد من البلدان العربية، ولم تتوفّر في العراق سياسة مشاركة كمبادرة من الحكومة تمنح مساحة وفرصًا كافية لمشاركة الأطراف المعنيّة وجلب أصوات أصحاب المصلحة في صنع السياسات والتخطيط، وقد يتم دعوة المنظمات في لجان حكومية من اجل المشاورة الا ان وجودها هامشيا وسطحيا ولايفضي الى تقوية ادوارها ولاتعبر عن الشراكة المرجوة . هذا على المستوى الوطني وعليه فلا غرابة اذا استثنيت المنظمات العراقية عن اجتماعات المشاورة التي شاركت بها منظمات من الدول العربية مع جامعة الدول العربية حول العقد العربي (٢١) حول دور منظمات المجتمع المدني العربية في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وصولا الى التواصل مع منظمات على المستوى العالمي .

٤ـألا يتخلف أحد عن الركب ـ المقاييس والبيانات :ـ

من اجل ان لايتخلف احد عن الركب لابد من الحد من اي تفاوت بين المناطق والفئات. وتماشيًا مع هذا المبدأ الأساسي، ينبغي للمؤشّرات والبيانات أن تُصنَّف بحسَب الجنس، والعمر، والإعاقة، وحالةِ النازحين، وغيرها. و يتطلّب الأمرُ جمعَ بيانات عن قضايا قد يكون من الصعب تحديدُ مقدارها على سبيل المثال العنفُ ضد النساء والفتيات. ويستلزم ذلك ضمانَ القدراتُ والمنهجياتُ والآلياتُ الإحصائية في المستوى المناسب لتتبُّع التقدمِ المحرز وضمانِ المساءلة، مع مشاركة المواطنين والبرلمانات والجهاتِ المعنية الوطنية الأُخرى. ويتطلّب الرصد مساهماتٍ من مصادرَ جديدة للبيانات ومن مزوِّدي البيانات كطرف ثالث، بما في ذلك القطاعُ الخاص والمجتمعُ المدَني , ونتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا حاسما في تمثيل مصالح الفئات الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمع على المستوى المحلي .

٥ـالتمويل ـ إعداد الميزانية وضمان المساءلة :ـ

لانتوقع من منظمات المجتمع المدني حشد الموارد لتمويل تنفيذ الاهداف , الا ان حملات المناصرة لبرامج الاهداف التي على منظمات المجتمنع المدني ان تقودها على المستوى الوطني والضغط على الحكومة للمصادقة عليها وتخصيص الموارد لتنفيذها , والضغط على مجلس النواب لدعم تلك التخصيصات والتصويت عليها . كما ينتظر من منظمات المجتمع المدني المبادرة ببناء شراكات مع القطاع الخاص كأتحادات رجال الاعمال والمستثمرين لحشد التمويل اللازم لبرامج الاهداف ذات الاولوية والمشاركة الفاعلة بالتنفيذ خاصة من جانب المسؤولية الاجتماعية والتي برزت بصورة جلية في مبادرات القطاع الخاص المحلي للشهداء وعوائلهم المتضررين من التفجيرات الارهابية . وتشارك منظمات المجتمع المدني في تعزيز المساءلة التي يتم تحديد مسارها في خطة وطنية لتنفيذ الاهداف وخاصة في مجال تركيز الموارد المحدودة في مجالات لتعطي اكبر الاثر(١٦)

خلاصة وتوصية

من كل ماتقدم نخلص الى أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بكل الآليات والوسائل التي تتخذها الدولة ضمن خطتها في التنفيذ, ابتداءا من التخطيط وتحديد الاولويات والمراحل وتوطين الاهداف لتمتد من القطاعات الى خطط المحافظات وصولا الى الفئات الاكثر تهميشا . لقد حددت الدول اولوياتها من خلال تشاورات وطنية , وأطلقت جامعة الدول العربية العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني بتشاور مع المنظمات , آن الاوان ان يعقد مؤتمر تشاوري لمنظمات المجتمع المدني في العراق يفضي الى تشكيل تحالف شركاء التنمية تحدد فيه طبيعة الشراكة والادوار والمسؤوليات , وليتواصل الوطني بالاقليمي ,واذا غاب العراق في تشاورات العقد العربي ليكن حاضرا عند مراجعة التقدم المحرز

المصادر :ـ

•الحوار الوطني في تونس
B٪D٨٪٨٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٧٪D٨٪_B١٪D٨٪٨٧٪D٨٪٨٨٪AD٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪٨٧٪https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D٨
B٣٪D٨٪٨٦٪D٩٪٨٨٪AA٪D٩٪٨A_(٪D٨٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٧
•الموقع الالكتروني لدائرة المنظمات غير الحكومية
/http://www.ngoao.gov.iq
•الأسكوا ESCWA – المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠-٢١) أبريل/نيسان ٢٠١٦ – الدوحة، دولة قطر – الورقة الرئيسية للمؤتمر
•المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان – منشورات الامم المتحدة – Sales No. A .XIV.٠٦.٢
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf
•أعلان الامم المتحدة بشأن الالفية
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_

Ara_.pdf
•الأعلان بشأن الحق في التنمية
http://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/declaration.shtml
•نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥
J٦٤٩٢a.pdf/٠١٠/ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting
•أعلان روما بشأن التغذية
a-ml٥٤٢a.pdf/٣/http://www.fao.org
•الاهداف النوعية والكمية لأعلان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤
D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪_B١٪D٨٪٨٥٪AA٪D٩٪D٨٪A٤٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D٨
A-٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٨٪D٩٪_٨٦٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٣٪D٩٪B٣٪D٨٪٨٤٪D٩٪٨٤٪٨A_٪D٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٨٪AF٪D٩٪
B١٪٨A٪D٨٪D٩٪٨٨٪D٩٪BV٪A٪D٨
•Civil society organisations and global health initiatives: Problems of legitimacy
١٩٣٨-١٩٢٨ Pages ,٢٠٠٨ May ,٩ Issue ,٦٦ Social Science & Medicine, Volume
http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S٠٢٧٧٩٥٣٦٠٧٠٠٦٨٧٩
١١-أعلان ومنهاج عمل بيجين ١٩٩٥ http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html
١٢-خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)- قرار ٦٩/٣١٣- ٢٠١٥
١٣- تقرير الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية -ريو دي جانيرو ١٩٩٢
٢٠I)-AR.pdf٪.Vol)_٢٦_١٥١.A_CONF_١٩٩٢_http://www.hlrn.org/img/documents/Rio
١٤-أتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf
١٥- إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) -قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/١٥ - ٢٠١٤
١٦- برنامج الامم المتحدة الأنمائي UNDP , خطّةُ عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة:التحدِّياتُ التي تواجِه التنفيذَ في البلدان العربية (بحث) - المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠-٢١) أبريل/نيسان ٢٠١٦ - الدوحة، دولة قطر

١٧-صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA - دور منظمات المجتمع المدني في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة(بحث) - المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠-٢١) أبريل/نيسان ٢٠١٦ - الدوحة، دولة قطر
١٨-تقرير وزارة التخطيط حول الالفية
١٩- دراسات المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي , دراسات مهدي الحافظ عن الازمة المالية
٢٠-مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق http://ieiti.org.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٦
٢١- اعلان العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني - جامعة الدول العربية-الامانة العامة-قطاع الاعلام والاتصال-ادارة منظمات المجتمع المدني -٢٠١٥

مستقبل التنمية البشرية المستدامة في العراق
التحديات والفرص

م.د رياض مهدي عبد الكاظم/
جامعة واسط،

م.د عصام اسعد محسن
/جامعة النهرين

المقدمة

يتباين اهتمام الإنسان بالمشاكل التي يواجهها وفقاً لمدى التأثيرات المترتبة عليها, ولقد تنامى مؤخراً اهتمام كافة المجتمعات البشرية بمفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تطور من البساطة من حيث التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية, إلى الأبعاد السياسية والقانونية والمؤسساتية والبشرية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وعليه فقد حظي هذا المفهوم الجديد باهتمام العلماء والدارسين في مختلف المجالات والحقول، وفي خضم ذلك تبنّت الأمم المتحدة الكثير من البرامج التي تؤكد على المفهوم الشمولي للتنمية البشرية المستدامة.

إن تحقيق السلم والأمن في أي مجتمع لا بد وأن يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية المستدامة لانها الضمان للمشاركة الفاعلة والمستدامة للمواطن في جميع مجالات الحياة، والتنمية البشرية هي الركيزة التي ترتكز عليها جميع الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ظل غياب السلم والامن والاستقرار يتعذر الاستمرار في مجالات التنمية البشرية المستديمة.

وعلى الصعيد الوطني نجد ان العراق عانى من اثار التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق، فضلا عن الاوضاع غير المستقرة بعد عام ٢٠٠٣ ، وما رافقها من اختلال الامن والاستقرار بسبب الارهاب وتدهور الاوضاع الامنية، مما اثر سلبا على اداء الحكومات العراقية المتعاقبة مرارا في وضع إستراتيجية تنموية شاملهومستدامة تستجيب لاهداف الالفية وتلبي الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، والصناعة النفطية، الخ.

ومن هذا المنطلق يحاول البحث اثبات صحة الفرضية القائلة (ان الفهم الصحيح للظروف الجديدة في العراق والمتغيرات الناشئة بسبب الارهاب واعمال العنف والنزوح والتهجير، تدل على انه لم تتوافر بعد أسباب الأمن والاستقرار على نحو يسمح بوضع برامج طموحة للتنمية المستدامة وإعادة الأعمار،وانما ينبغي اعتماد منهج تدريجي وبراغماتي يوفر إمكانية تحديد الأولويات على نحو مختلف ويأخذ بنظر الاعتبار التحديات الجديدة والسعي لمواجهتها بأسلوب فعال، ولاسيما في مجال حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة.

ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع وتحديد أبعاد ومدركات البحث تم تقسيمه وفقا للاتي:

المبحث الأول: وقد تم تناول عملية تحديد إطار نظري لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، فضلا عن تحديد الاهداف الانمائية للالفية.

أما المبحث الثاني: فقد تناول مقاصد اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ووسائل تنفيذها قدر تعلق الامربالعراق ، أما المبحث الثالث: فقد تناول التحديات التي تعيق التنمية البشرية المستدامة في العراق وقد قسمت المعوقات الى: (الارهاب وعدم الاستقرار الامني، النزوح والتهجير، انحسار دور القطاع الحكومي في إدارة الاقتصاد، غياب إستراتيجية تنموية عراقية واضحة).أما المبحث الرابع فقد تناول الفرص التي تحقق التنمية البشرية المستدامة في العراق.

المبحث الاول
مفهوم واهداف التنمية البشرية المستدامة

المطلب الاول: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

يعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development) من المفاهيم الحديثة التي تعاني قصورا في بعض الكتابات التي تناولت المفهوم في تحديدها لرؤية واضحة وتوضيح أبعاده بصورة جلية. فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة كرد فعل على أزمة الدولة وأزمة السوق في قيادتها لعملية التنمية، إذ أن الدولة ظلت ولزمن طويل تعد هي القائد الرئيس لعملية التنمية، وذلك خلال انتهاج سياسات تهدف الى توفير الضمان الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة وغيرها. وبالرغم من نجاح بعض الدول في قطع شوط كبير في عملية التنمية إلا أن الكثير من هذه الدول فشلت في الاستمرار في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي أو القضاء على الفقر والبطالة أو توفير الرفاه الاجتماعي كالصحة والتعليم وغيرها. كذلك فان تدخل الدولة الكبير وقيادتها لعملية التنمية دفعها الى مصادرة الحريات والتجاوز على الديمقراطية(١). وقد تزامن فشل اغلب البلدان النامية في تحقيق التنمية المنشودة مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وظهور الأفكار التي تنادي بها العولمة المتمثلة بالأخذ بالتعددية السياسية وضمان حقوق الإنسان وتفعيل دور المجتمع المدني فضلا عن تأكيدها على أن تترك الدولة زمام الأمور في عملية التنمية الى قوى السوق الحرة(٢)، وتبني التحررية الاقتصادية والانفتاح وإزالة الحواجز التجارية والمالية والإدارية، مؤكدة على أن العولمة ستحقق المكاسب للجميع وان هذه المكاسب تتأتى من خلال تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وخصخصة القطاع العام والإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد والبنك الدوليين(٣)، بما يقود الى تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للتقنية وكذلك المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المحدودة(٤). ويقوم هذا المفهوم على إدراك أهمية التنمية وشمولها لجميع نواحي الحياة وعلى التكامل المنظور التنموي حول الإنسان في تنمية دائمة ومستمرة وعلى ضرورة صياغة استراتيجيات تنموية تبدأ بالإنسان وتنتهي به، ويركز المفهوم على تكوين قدرات الإنسان وبنائها ويركز أيضا أهمية مشاركة الإنسان الفاعلة في عملية التنمية وعلى ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة تضمن استمرارها والتوزيع العادل لثمارها وحفظا لحقوقه ولمصالحه في الحاضر، وحقوق ومصالح الأجيال القادمة.

ومما تقدم نجد أن المصطلح قد استخدم لأول مره استخداما اقتصاديا بحت، إلا انه مع مرور الوقت تطور ليعني المحافظة على البيئة والنمو الاقتصادي، ثم تطور ليشمل حياة الإنسان بمجملها باعتباره وسيله لتحقيق حاجات الإنسان الأساسية بكل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وأصبح موضوع التنمية المستدامة محط اهتمام دولي سواء من المنظمات الحكومية الرسمية أو غير الحكومية منذ بداية عقد التسعينات، إذ حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجته للتنمية البشرية، إذ انتقل من مفهومه الاقتصادي الذي يعني تشكيل القدرات البشرية كافه بما يتلاءم والعملية الإنتاجية، وتطور ليركز على كيفية الانتفاع بالقدرات البشرية وتعززت المقولة القائلة إن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها، ولم يكن التطور عند هذا الحد بل توسع ليشمل مفهوم تشكيل القدرات البشرية و مفهوم الانتفاع بها بشكل يضفي على التنمية البشرية الديمومة والدينامية(٥).

وقد عرفت التنمية البشرية المستدامة على أنها(عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر)، كما عرفها الاقتصادي روبرت سولو بانها (عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للاجال المقبلة وايصالها اليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي وبين سولو ان الحديث عن الاستدامة يعني الاخذ في الحسبان ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للاجيال القادمة فحسب، بل ينبغي ايضا توجيه الاهتمام الكافي لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، وهذه البيئة تشمل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتقنية السائدة وهيكل المعرفة)(٦). كما عرفها المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ على أنها (ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق وعلى نحو متساو على الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل)(٧). أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) فقد عرف التنمية البشرية على أنها (تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس)، وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها(٨)، أي أن عالم التنمية البشرية يمتد الى ما هو ابعد مما تقدم كحالات الاختيار الأخرى التي يعطي لها الناس قيمه فائقة والتي تتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة، وهي أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقا ومنتجا ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالإحساس بالانتماء الى المجتمع(٩).

وتجدر الإشارة الى أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا مباشرا مع الديمقراطية من خلال تأكيدها سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير والقيود القانونية والاجتماعية المفروضة على وسائل الإعلام، فضلا عن تأكيدها المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني والتعددية الحزبية وحق المعارضة، والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة(١٠). وفي الوقت نفسه نجد ان التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا اساسيا بحقوق الانسان، فمن خلال التجربة تبين أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية لا تتوقف على عدد السكان وامتلاك الثروات والمساحة الجغرافية، بقدر ما تعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية واحترام حقوق الإنسان وصلاحية نظام الحكم السياسي. ويلاحظ أن الدول التي أخفقت في اعتماد معايير حقوق الإنسان والحفاظ عليها في المجتمع لم تنجح في تحقيق أهدافها بالوصول الى تنمية بشرية مستدامة بغض النظر عن فقرها أو غناها بالثروات أو نسبة عدد السكان أو مساحتها الجغرافية. في حين نجد أن الدول التي سعت الى إعمال حقوق الإنسان وتفعيلها وتعزيزها عبر مشاركة فاعلة للأفراد بشكل فردي أو جماعي ساهم في مواجهة تحديات التنمية وتمكنت من الوصول باقتصادياتها الى مستوى متقدم على طريق التنمية البشرية المستدامة، وهنا يمكن القول بان حقوق الإنسان تزدهر وتنمو عندما تنجح هي والتنمية في تقليص الفجوة في امتلاك الثروة وخفض التباين بمستويات المعيشة ودرجات الفقر وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، والتنمية عملية لا تقتصر فقط على العلاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الدولة، وإنما ايضا على العلاقة بين الدول بعضها ببعض، فالتنمية بعد دولي لا يمكن إغفاله أو تجاوزه، فهناك العديد من التحديات والمعوقات التي يمكن أن تعيق عملية التنمية أو تشوهها وتفرغها من محتواها(١١).

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على الاستثمار في البشر لخلق كادر بشري مؤهل يستطيع أن يتعايش مع تحديات العصر، وان ذلك يتم من خلال زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والتشغيل وغير ذلك، فالتنمية المستدامة تتعلق بقدرة الإنسان على العيش طويلا والوقاية من الاصابه بالأمراض والتعلم والتحرر من الاميه والجوع ونقص الأغذية والتمتع بالحريات المدنية والسياسية، أي أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد حالتين هما: الأولى: تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه. الثانية: تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها(١٢).

المطلب الثاني: الاهداف الانمائية للالفيه:

في بداية الالفية اجتمع قادة العالم في الامم المتحدة لوضع رؤية عامة لمكافحة الفقر في ابعاده الكثيرة، وقد ترجمت هذه الرؤية الى ثمانية اهداف انمائية للالفية، وبقيت اطارا انمائيا شاملا للعالم كله خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وتتمثل بالاتي(١٣):

١-القضاء على الفقر المدقع والجوع
٢-تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
٣-تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المراة
٤-تقليل وفيات الاطفال
٥-تحسين الصحة النفاسية
٦-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والملاريا وغيرهما من الامراض
٧-كفالة الاستدامة البيئية
٨-اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

تعتبر الاهداف الانمائية للالفية التي انتجت اكثر الحركات نجاحا للقضاء على الفقر في التاريخ -حسب وصف الامم المتحدة- بمثابة انطلاق لخطة التنمية المستدامة، ونتيجة لاعتماد الاهداف اعلاه انخفض عدد الاشخاص الذين يعيشون الان في فقر مدقع باكثر من النصف، من ١,٩ بليون نسمة عام ١٩٩٠، الى ٨٣٦ مليونا في عام ٢٠١٥، وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية في معظم البلدان وحققت المراة مكاسب في التمثيل البرلماني على مدى السنوات الـ٢٠ الماضية في ما يقرب من ٩٠ في المائة من البلدان الـ١٧٤ التي تتوفر عنها البيانات.

بيد ان التقدم كان متفاوتا عبر المناطق والبلدان، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة، وقد تم التخلي عن الملايين من الناس، وخاصة الاكثر فقرا والاقل حظا بسبب نوع الجنس او السن او الاعاقة او العرق او الموقع الجغرافي، وعلاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ حاليا في كل قارة، ويتضرر الاكثر فقرا وضعفا اكثر من غيرهم(١٤).

المبحث الثاني
مقاصد اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ووسائل تنفيذها

المطلب الاول: مقاصد اهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠

اعتمدت الدول الاعضاء في الامم المتحدة الـ١٩٣ خطة التنمية المستدامة الجديدة رسميا بعنوان (تحويل عالمنا:خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في مقر الامم المتحدة في ايلول ٢٠١٥، وتتالف هذه الخطة من ١٧ هدفا و١٦٩ غاية، اذ تهدف الى التشجيع على اتخاذ الاجراءات التي من شانها القضاء على الفقر وبناء عالم اكثر استدامة على مدى السنوات الـ١٥ المقبلة، وتستند هذه الخطة الى انجازات الاهداف الانمائية للالفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ وقادت العمل الانمائي خلال السنوات الـ١٥ الماضية، ويمكن ادراج اهم هذه الاهداف ومقاصدها قدر تعلق الامر بالعراق* بالاتي(١٥):

١ـالقضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان:

أ-القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

ب-تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠

ت-استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠

ث-ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية.

ج-بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ـالقضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:

أ-القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠

ب-وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة.

ت- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج ا.

ث-ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ .

ج-الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٣ـضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار:

أ-خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠

ب-وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠.

ت-وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى.

ث-تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠

ج-تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

ح-خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠

خ-ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

د-تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية.
ذ-الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة .

٤ـضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:
أ-ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد.
ب-ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي .
ت-ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي.
ث-الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة.
ج-القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة.
ح-ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠
خ-ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

٥ـتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات:
أ-القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان
ب-القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.
ت-القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
ث-الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية .
ج-كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل .
ح-ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية.

٦ـضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة
أ - تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة.
ب- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.
ت- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد.
ث- زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه.
ح-تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات.

٧ـضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:
أ-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة.
ب-تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية.
ت- مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة.

٨ـتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:
أ-الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية.
ب-تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع.
ت-تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق.
ث-تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا.

ج-تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال.
ح-الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم .
خ-حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال.
د-وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة .
ذ-تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع.) (١٦)

٩ـاقامة هياكل اساسية وقادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار:
أ-إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود.
ب-تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠.
ت-زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع.
ث-تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ .
ج-تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

١٠ـالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:
أ-التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني .
ب- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع.
ت-ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج.
ث-اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.
ج-تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية .
ح-ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية.
خ-تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

١١ـجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنه وقادرة على الصمود ومستدامة:
أ-ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة.
ب-توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة .
ت-تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام.
ث-تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
ج-التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين.
ح-الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن.(١٧)
خ-توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة. (١٨)

١٢ـضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة:
أ-تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
ب-تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.
ت-تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف.
ث-تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها.
ج-الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.
ح-تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة.
خ-تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية
د-ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة.

١٣ـاتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:
أ-تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان.
ب-إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

ت-تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

١٤ـحماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

أ-ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها.(١٩)
ب-تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات.
ت- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة.
ت-ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية.
ث-اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
ج-تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.
ح-اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها.
خ-اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه .
د-إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي.

١٥ـالتشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاعة للمساءلة الشاملة للجميع وعلى جميع المستويات:

أ-الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.
ب-إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
ت- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة .
ث-الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة.
ج-الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
ح-إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
خ-ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.
د. توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
ذ- توفير هوية قانونية للجميع.
ذ-كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.

١٦ـتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة:

أ-تعزيز تعبئة الموارد المحلية.
ب-قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً.
ت-حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
ج- مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل .
ح-اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ اهدافالتنمية المستدامة٢٠٣٠

وتم تصنيف وسائل التنفيذ وفق الاتي(٢٠):

اولا: التكنولوجيا

أ-تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب .
ب-تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية.
ت-التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار .

ثانيا: بناء القدرات

تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية .

ثالثا: التجارة

أ-إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي .
ب-زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً.
ت-تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

رابعا: المسائل العامة
أ-تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي.
ب-تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
ت-احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد.

خامسا: شراكات أصحاب المصلحة المتعددين
أ-تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
ب-تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة.

سادسا: البيانات والرصد والمساءلة
أ-تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية.
ب-الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثالث: التحديات التي تعيق التنمية البشرية المستدامة في العراق

المطلب الاول: الارهاب وعدم الاستقرار الامني:

بالرغم من الدولة العراقية توجهت للتركيز على مجموعة من الاهداف التي اعتبرها المجتمع الدولي من اولوياته التنموية، وقد حقق عدد من الانجازات في هذا المجال، الا ان التحدي الامني والارهابي قد اثر وبشكل كبير على هذا الجهد، فبعد التغيير الحاصل عام ٢٠٠٣ تعرض البلد لسلسة هجمات ارهابية عصفت بالبلد ودمرت معظم البنى التحتية في معظم المحافظات، فضلا عن استهداف العنصر البشري، اذ كانت اهداف هذه العمليات الاجرامية اسقاط اكبر عدد ممكن من الضحايا، وقد صاحب هذه الاعمال ردود افعال طائفية ادت الى عدم الاستقرار الامني، فضلا عن احتلال تنظيم داعش لاجزاء كبيرة من العراق، وحصول موجة نزوح سنذكرها في المطلب اللاحق، وتزامن كل ذلك مع انخفاض اسعار النفط عالميا، والذي يشكل المورد الرئيس للاقتصاد العراقي، خصوصا في السنتين الاخيرتين، مما ادى الى ان يشكل ذلك تحديا كبيرا امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة -التي تحتاج الى بيئة امنية مستقرة-، وذلك بسبب نقص الموارد وضعف البنى التحتية، والوضع الامني غير المستقر في بعض المناطق(٢١).

المطلب الثاني: النزوح والتهجير:

تعرض البلد بعد عام ٢٠٠٣ الى هجمات شرسة من قبل القوى الارهابية استهدفت النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية، وما صاحب تلك الفتره من ردود افعال وصراع داخلي اجبر الالاف الى الهجرة للحفاظ على الارواح او للنزوح الى مناطق اكثر امنا، ولم يشعر العراقيين كثيرا بنعمة الامن والامان حتى بدأت صفحة جديدة من عدم الاستقرار، فقد شهد العراق في عام ٢٠١٤ اضطرابات وصراعات مستمرة بسبب احتلال تنظيم داعش الارهابي لثلاث محافظات عراقية كبيرة، وهو ماضطر سكانها الى النزوح الى محافظات اقليم كردستان او الى محافظات الوسط والجنوب خوفا من بطش هذا التنظيم بالاهالي.
وقد تضاربت الاحصائيات التي تناولت اعداد النازحين وذلك بسبب تغير الاحوال والظروف وتباين موجات النزوح بين الفينة والاخرى، وقد ذكرة مسوحات الجهاز المركزي للاحصاء، ان اعداد النازحين قد وصلت الى (١،٢) مليون ومائتي الف نسمة(٢٢)، في حين ذكرت تقارير الامم المتحدة ان الاعداد قد زادت بنسب كبيرة، واخر التقارير التي صدرت في يوم اللاجئ العالمي عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة بينت ان العراق احتل المرتبة الثالثة عالميا في عدد النازحين داخليا، اذ قدر العدد بـ(٤،٤) مليون نازح، وياتي بعد كل من كولومبيا بـ(٦،٩) مليون نازح، وسوريا بـ(٦،٦) مليون نازح(٢٣).
وتنعكس اثار هذا النزوح على واقع ومستقبل التنمية المستدامة بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الفقر من (٢٣٪) الى (١٩٪) قبل عام ٢٠١٤، وكان متوقعا ان تصل النسبة الى (١٥٪)، نتيجة التطور الاقتصادي الذي شهده البلد قبل الازمات، الا ان الاحداث الامنية بعد حزيران ٢٠١٤ ادت الى تراجع مقداره (٧،٥) نقطه لمستوى الفقر في العراق لتعود النسبة الى ماكانت عليه قبل عام ٢٠١٢ بمقدار (٢٢،٥٪)، كما شهدت المناطق التي تاثرت باحتلال تنظيم داعش الارهابي ارتفاع نسب الفقر الى اكثر من (٤١٪)، كما ان فجوة الفقر قد توسعت بشكل كبير في المناطق التي تعرضت لارهاب عصابات داعش اذ ارتفعت الفجوة الى (١٤،٢٪) بعد ان كان متوقع ان

تكون فجوة الفقر في هذه المناطق (٣،٥٪)(٢٤).
ان ما تقدم ادى الى توقف عجلة التنمية في البلاد والتراجع في مسيرة تحقيق الاهداف الانمائية للالفية، كما يشكل تحديا كبيرا في الوقت الحاضر ومستقبلا.

المطلب الثالث: انحسار دور القطاع الحكومي في تطوير وادارة الاقتصاد:

إن الاقتصاد العراقي كما هو معروف تعرض لنكسات متعاقبة بسبب الحروب التي خاضها البلد والتشوه في بنيته الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية خاصة في ثمانينات القرن المنصرم، حتى انه عرف في ذلك الوقت بأنه (اقتصاد حرب) وما نجم عن هذه الحرب من دمار وتفويت الفرصة الاقتصادية على العراق للتطور باتجاه مستوى أعلى اقتصاديا والذي كان مقدرا أن يصل إليه لولاها، لتأتي بعد ذلك الضربة القاصمة للاقتصاد ككل بدخول العراق للكويت والعقوبات الدولية التي تلتها حرب الخليج الثانية لتأتي على البنية الاقتصادية التحتية بصورة شبه كاملة لتفاقم مشكلة الاقتصاد التي دون أي شك تركت آثارها- أي المشكلة- على المواطن العراقي.
أما بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق في نيسان ٢٠٠٣ وإتمام سيطرتها فإنها تركت البني العراقية وخاصة الاقتصادية منها عرضه للسلب والنهب والتلاعب والتدمير بيد السراق والمجرمين دون أي مجال للحماية والدفاع عنها وهذا ما أدى الى انهيار هذه البني ودمارها بشكل كامل، فضلا عن سرقة وتدمير البني المالية كالمصارف والبنوك وسرقة محتوياتها المالية.
وقد كان لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وما بعدها من إدارات حكومية أثارا توزعت على مجمل الاقتصاد العراقي من حيث شكل السياسات الاقتصادية التي قامت بها الإدارة الأمريكية لتحاول من خلالها ترسيخ توجهها نحو اقتصاد السوق وإجراء عملية التحول الاقتصادي، اذ تبنت الإدارة الأمريكية التحول بالاقتصاد من التخطيط الاقتصادي الموجه من قبل الدولة الى اقتصاد السوق الحرة والذي تعتمد فلسفته بصورة أساسية على دور القطاع الخاص في إدارة المشروعات الاقتصادية بصورة عامه، إذ يتكفل الأخير بنسبة كبيرة من الإنتاج والاستخدام وله دور كبير ورئيس في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة، كذلك له السبق في الابتكار والمبادرة وتوسيع الأسواق وتعزيز العلاقات الاقتصادية في الداخل والخارج، وبذلك فان البلدان التي تعيش حالة التخطيط المركزي أو التنمية الموجهة من قبل الدولة عليها أن تحول اغلب ملكية مشاريعها الى القطاع الخاص لتكون بذلك الآلية الرئيسة لاقتصاد السوق(٢٥).
وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي فانه بعد الاحتلال وتولي السفير (بول بريمر) إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة أطلق برنامجه الواسع في الإصلاح الاقتصادي في العراق، إذ أطلق (العلاج بالصدمة) لإجراء الإصلاحات في البني التحتية الاقتصادية العراقية والعمل على خصخصة القطاع العام وفتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية وتشريع قانونها الخاص للاستثمار الأجنبي المباشر (والذي بموجبه منح المستثمر الأجنبي إمكانية امتلاك مشروع بنسبة ١٠٠٪) وغيرها من الإصلاحات(٢٦)، وفي السياق ذاته فانه من أهم مقومات السياسة الأمريكية في العراق هو إبعاده عن تحكم الدولة في اقتصادياته وتحويله الى اقتصاد حر من اجل فتح الباب أمام الشركات الكبرى وخاصة الأمريكية منها. وعلى صعيد الحكومات العراقية المتعاقبة فقد استمر النهج نفسه تقريبا مع بقاء دعم الحكومة لبعض البرامج مقابل رفع الدعم أمام الأخرى، وكان ذلك بسبب اشتراطات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فقد استمر دعم البطاقة التموينية لأنها تعد حجر الزاوية في توفير السلع الغذائية للشعب العراقي(بالرغم من تذبذبها وعدم توفيرها لكل الحاجات الغذائية) مقابل رفع الدعم عن المشتقات النفطية، مما ولد هذا الوضع تشوهات كبيرة في العمليات الاقتصادية للبلد من خلال عدم اكتساب آليات اقتصاد السوق وتخلخلها وظهور تناقض واضح في آلياتها، فمن ناحية بقية الدولة هي المتصرف الوحيد للتنمية مقابل عجز القطاع الخاص المحلي في توفير احتياجات السوق(٤)، ومن ناحية أخرى مطالبة المنظمات المالية الدولية ترك المجال حرا أمام السوق لكي يحدد نمط تنمية ملائم(٢٧).
وتجدر الاشارة الى ان العراق قد عانى وبشكل كبير من ازمة مالية خانقة بعد عام ٢٠١٤ بسبب الحرب مع عصابات داعش من جهة، وانخفاض اسعار النفط التي تعتمد موازنة الدولة عليه بشكل شبه تام، اذ انخفض البرميل من اعلى مستوى لما يقارب (١٤٠) دولار الى (٣٥) دولار وبشكل متفاوت، وهو ما اثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي وكل مفاصل الحياة، وما اضطر الحكومة العراقية الى الذهاب الى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، لغرض الاقتراض لسد العجز الكبير في الموازنه، ومن ثم القبول بشروط هذه المؤسسات، وهو ما يحد من توجه الحكومة في حماية المنتجات المحلية ومساعدتها في النهوض ومنافسة المنتج الاجنبي المستورد، والذي تجلى بالعديد من المبادرات التي اطلقت بمنح القروض الصناعية والزراعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي.

المطلب الرابع: غياب إستراتيجية تنموية عراقية واضحة:

تسببت السياسة الاقتصادية التي أنتهجها النظام الدكتاتوري السابق على تعميق معاناة الشعب، وفشلت السلطات العراقية مرارا في وضع إستراتيجية تنموية شامله لتلبية الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، والصناعة النفطية. فالنظام الدكتاتوري لم يتصرف بمسؤولية فحسب، بل وظف معاناة الشعب وتدني مستوياته المعيشية للأغراض السياسية(٢٨).
إن التخطيط للتنمية وإعادة الأعمار ووضع إستراتيجية تنموية شاملة لمعالجة آثار هذه التركة الثقيلة ولتحقيق إصلاحات هيكلية

للاقتصاد العراقي، قد اصطدم بمجموعة من الفرضيات والتقديرات القاصرة للأوضاع المستجدة في العراق مما انعكس سلبيا على تنفيذ البرامج والفعاليات المقترحة، فلا جدال في أن هنالك اتفاقا على معظم الأوليات الواجب تنفيذها لإزالة التخلف وإنماء الاقتصاد العراقي ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، إلا أن الخلاف كما يبدو قد انعكس في المقاربة الواجب اعتمادها لبلوغ هذه الغايات. في هذا السياق، كانت هنالك مقاربتان، الأولى المسماة مجازا بالمقاربة الإيديولوجية، وتتركز على اعتبار أن انتهاء الحرب وسقوط النظام السابق قد وفرا الشروط اللازمة والمناخ المطلوب لوضع خطط جذرية لإصلاح الوضع العام وتطبيق وصفات (جاهزة) مستقاة من تجارب مغايرة لبلدان أخرى ولاسيما بلدان أوروبا الشرقية، وهي التي استندت الى استخدام مصطلح (مرحلة ما بعد النزاع)، غير أن تطور الأحداث أبان قصور هذه الرؤيا والتقديرات، اذ تفاقم الصراع الداخلي واتسعت موجة التمرد وأعمال العنف والإرهاب وما اقترن بذلك من نزاعات طائفية. أما المقاربة الثانية فهي الموسومة بالبراغماتية (الذرائعية أو العملية)، اذ تنطلق من إعطاء تقدير سليم للتطورات الجارية في الواقع الحي وتفهم وملاحظة المتغيرات الجديدة في مرحلة ما بعد سقوط النظام، وهي المقاربة التي تستدعي اعتماد منهج تدريجي في مواجهة الأخطار الجديدة وتطبيق برنامج الإصلاحات، أي إنه يأخذ بنظر الاعتبار أن العراق ما زال يعاني من نزاعات داخلية، ولم تتوافر له بعد أسباب الأمن والاستقرار على نحو يسمح بوضع برامج واقعية وطموحة للتنمية وإعادة الأعمار(٢٩).

ولايفوتنا الاشارة الى التطورات الكبيرة التي حصلت بعد عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم داعش الارهابي لعدة محافظات عراقية، وما ترتب على ذلك من عدم الاستقرار الامني في باقي المحافظات فضلا عن بقاء سكان المحافظات المحتلة تحت سيطرة تنظيم ارهابي يستغل موارد تلك المحافظات لاغراض الحرب، وهذا بحد ذاته يعيق اي توجه حكومي لصياغة استراتيجيات تنموية مستدامة يمكن تطبيقها في البلد ككل، وفي المرحلة الراهنة تخوض القوات المسلحة بمختلف صنوفها معارك تحرير هذه المحافظات والتي تكللت بالنصر ولم يتبقى سوى محافظة الموصل والتي من المؤمل ان يتم تحريرها بنهاية ٢٠١٦.

فالفهم الصحيح للظروف الجديدة في العراق والمتغيرات الناشئة بالارتباط مع سقوط النظام وفرض الاحتلال الأجنبي، كان أمرا في غاية الأهمية من الناحية المنهجية لصياغة البرامج الإنمائية اللاحقة. والواقع أن العديد من هذه البرامج والخطط قد تعثرت أو أنها لم تر النور أبدا بسبب التدهور الأمني وهجمات التخريب، الأمر الذي يؤكد خطأ المراهنة على المقاربة الأولى واعتمادها، إذ كان ينبغي اعتماد منهج تدريجي وبراغماتي يوفر إمكانية تحديد الأولويات على نحو مختلف ويأخذ بنظر الاعتبار التحديات الجديدة والسعي لمواجهتها بأسلوب فعال، ولاسيما في مجال حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة.

وفي الوقت نفسه، تجدر الاشارة الى تعدد الاستراتيجيات المعتمدة على الصعيد الوطني في قطاعات مختلفة والتي تفتقر في بعض الاحيان الى التنسيق والتكامل في مضامينها والاهداف التي تسعى لتحقيقها، وذلك لعدم اعتماد اهداف مشتركة ومحددة والتي وفرتها الاهداف الجديدة للتنمية المستدامة،

المبحث الرابع
فرص تحقيق التنمية البشرية المستدامة في العراق

برغم كل التحديات التي تم ذكرها والتي لم يتم ذكرها الا ان ذلك لاينفي وجود فرص حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، اذا ان المجتمع العراقي مجتمع واع للمشاكل التي تحيط به، كما انه يمتلك الرغبة الهائلة نحو التغيير الهادف الى تحقيق التطور المطلوب، وذلك متزامنا مع وجود رغبة وحرص من الجانب الحكومي على تبني مسؤولية الاشراف والتنفيذ والمتابعة لكل مفاصل تحقيق التنمية المستدامة.

ان نقطة الانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق يجب ان ترتكز على عنصر الاستدامة، كما يجب ان تنطلق من العناصر المترابطة الثلاث للتنمية المستدامة التي تبنتها الامم المتحدة وهي : النمو الاقتصادي والادماج الاجتماعي وحماية البيئة(٣٠)، وهو ما سيتم التركيز علية في الفرص المتاحة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وكما ياتي:

المطلب الاول: الفرص في الجانب الاقتصادي:

يمكن اجمال الفرص المتاحة او الخيارات التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها بالاتي:

١- استثمار التوجهات والاجراءات الحكومية التي انطلقت مع انخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٤ وحصول عجز كبير في الموازنة الاتحادية للدولة، والمتمثلة بتقليل النفقات وزيادة الواردات، وتشجيع القطاع الخاص بما يحقق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطط هو حاضنة لانتاج الاستيراد والثقافات الابوية الى اقتصاد ليبرالي تمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا، مع مراعات التدريج في الانتقال، اذ انه لايمكن الاستغناء عن دور الدولة في تطبيع الحياة العامة

ومواجهة التحديات الامنية والاقتصادية في المرحلة الحالية وحاجات المستقبل القريب والمتوسط في ابعد الاحوال، وبعد ذلك من الممكن الاستغناء ع دور الدولة الفاعل بصورة تدريجية لاتعود بالضرر على حياة المواطن العراقي.

٢-استكمال الخطوات التي تتبناها الحكومة حاليا في برنامجها الحكومي وفي الاستراتيجيات المفعلة والمتمثلة بالسعي لانتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه، وذلك لغرض تامين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية، وهذه العملية بمجملها تتطلب جهود كبيرة وتستغرق مدة زمنية طويلة لجني الثمار، وذلك يتم من خلال تدعيم المبادرات التي اطلقتها الحكومة وكذلك البنك المركزي العراقي في مجال القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بالقروض، فضلا عن المبادرة الزراعية وقطاع الاسكان، وهي خطوات صحيحة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع.

٣-الاستمرار في تبني سياسة استثمارية واضحة وعقلانية تشجع جميع الاطراف المحلية والاجنبية، والتركيز على استكمال متطلبات البنى التحتية لتامين القاعدة الاساسية للاقتصاد العراقي.

٤-المضي بتحفيز وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور جديد وفاعل في الاقتصاد العراقي، وذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الاحادية الجانب وبهدف قيام اقتصاد متوازن، اذ ان تنمية القطاع الخاص ترتبط اولا بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة.

٥-استكمال واستدامة الخطوات المتعلقة بتخفيف الفقر والقضاء عليه من خلال الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، وتزامن ذلك مع ضرورة تبني استراتيجية تلائم الواقع العراقي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة، في ظل المتغرات والظروف التي يعيشها البلد مع الحرص الشديد على جدية الوسائل والاهداف اولا، وتوفر الارادة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية ثانيا(٣١).

٦.المطلب الثاني: الفرص في الجانب الامني والسياسي والاجتماعي :

٧-يمكن اجمال الفرص المتاحة او الخيارات التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها بالاتي:

٨-استثمار الانجازات الامنية المتمثلة بتحرير المحافظات التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي، واخرها الموصل التي تخوض القوات المسلحة بمختلف صنوفها معركتها التاريخية لتحرير ماتبقى من ارض الوطن، من خلال اعادة الامن لهذه المناطق وبناء السلم المجتمعي وتحقيق الاستقرار الذي يقود الى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

٩-استكمال عملية بناء المؤسسات الامنية والاستخبارية والعسكرية والاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافيها مستقبلا، سيما بعد استعادت الجيش لهيبته بعد الانتصارات المتحققه في معارك التحرير، لان هذه المؤسسات تمثل ضرورة لابد منها لتامين النظام في الدولة ككل، فلا تنمية بدون امن واستقرار.

١٠-تعزيز السياسات والبرامج التي تتبناها الحكومة والتي تهدف الى ضمان حقوق الانسان، كون العلاقة ترابطية بين تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق واحترام حقوق الانسان(٣٢).

١١-الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية من خلال اعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لابد له ان يتضمن نظام للضمان الاجتماعي والتامينات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي، ان هذه العملية بحد ذاتها تستدعي تجريد البرامج المذكورة من كافة الاخطاء المصاحبة للتنفيذ من خلال زيادة التخصيصات المالية لها، وتهيئة الكوادر الادارية والوظيفية التي تمتلك درجة عالية من الكفاءة والامانة، وحصر واستيعاب اعداد المستحقين بهذه البرامج، واستبعاد الاشخاص غير المستحقين، والقضاء على حالات الغش والتلاعب، والوصول الى المناطق التي طالها الفقر ومحاولة انتشالها قدر المستطاع..الخ.

١٢-تثقيف المواطن وتوعيته عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والتركيز على ثقافة محاربة كل انواع الفساد الاداري والمالي، باعتباره اهم الاسباب التي تقف وراء الهدر والضياع للموارد والتخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية.

المطلب الثالث: الفرص في الجانب البيئي:

يمكن اجمال الفرص المتاحة او الخيارات التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها بالاتي:

١-تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستصلاح الاراضي الزراعية عن طريق تخصيص الموارد اللازمة لذلك، فضلا عن اعتماد الاساليب الزراعية الملائمة واستدامة الانجازات المتحققة من المبادرة الزراعية التي تم تبنيها في الاعوام السابقة، فضلا عن تطويرها مستقبلا(٣٣).

٢-في اطار الاهتمام بتطوير ادارة النفايات الصلبة وخصوصا في مراكز المحافظات، لابد من اشراك القطاع الخاص في هذه المهمة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية.

٣-التركيز على ان تضطلع السياسات والخطط والتنظيمات الحضرية بدور مركزي في اي استراتيجية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة، كما ان حكومات المدن والبلديات يجب ان تكون اطرافا فاعلة في اي استراتيجية يؤمل لها النجاح.

٤-التشديد على ضرورة تطبيق طرق وتقنيات حديثة لمعالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن انتاج النفط وتلافيها قدر المستطاع.

٥-الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر ومشكلة ندرة المياه ومشكلة توفير الطاقة الكهربائية، وهذه العملية تتطلب الاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والاجنبية فضلا عن التخصيصات المالية لمعالجة التردي الواضح في هذه الجوانب الثلاث(٣٤).
٦-الاستمرار بالاجراءات والخطوات الحالية الرامية الى حل مشكلة السكن، وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف، وزيادة التخصيصات المالية لمنح القروض الخاصة بالاسكان، فضلا عن تشجيع الاستثمار في هذا القطاع(٣٥).
٧-وضع سياسة بيئية تستند للمسوح والاستبيانات والرجوع الى التقارير البيئية في الدوائر المتخصصة في المحافظات من خلال دراسة الواقع البيئي وكيفية تنفيذ الخطط والمراقبة مع الاستعانة بالخبراء والوزارات الاخرى وفقا لعملية يخطط لها مسبقا.
٨-تفعيل العمل بمنظومة التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة السابقة، والاستمرار بسن تشريعات تحافظ وتحمي البيئة، ومنها قانون (٣) لعام ١٩٩٧، وقانون الصحة والسلامة رقم (٧٤) وقانون الشروط العامة الخاصة بالمقاولات الهندسية والمدنية(٣٦).
٩-الاستفادة من تجارب الدول الاخرى مي معالجة المشاكل البيئية.
١٠-الاستفادة من المؤسسات العلمية العالمية من خلال اجراء البحوث المشتركة واتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للاشتراك بالمؤتمرات العلمية العالمية التي تختص بمشاكل البيئة.

الخاتمة

من خلال مواكبة مسيرة مفهوم التنمية البشرية المستدامة منذ بداية ظهوره الى تطوره من مفهوم اقتصادي بحت الى مفهوم اشمل واعمق، وتزامن ذلك مع تبني الامم المتحدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين لاهداف الالفية الانمائية، ومن ثم تحقيق انجازات لايستهان بها خلال الـ١٥ عام الاولى من هذا القرن، وقرار الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في المنظمة الدولية على المضي والاستمرار بوضع اهداف اكثر واشمل واعمق، وترابط هذه الاهداف وعدم اقتصارها على الدول الناميه لغاية ٢٠٣٠، تضح لنا اهمية هذا المفهوم بالاطار العام.
وقدر تعلق الامر بالعراق فانه حمل تركه ثقيله من اواخر القرن الماضي، فضلا عن الاحداث التي تتعلق بتغيير النظام واحداث العنف والارهاب وعدم الاستقرار الامني والتحديات والمشاكل الاقتصادية التي مر بها، ومن ثم احتلال اجزاء كبيره من اراضيه من قبل تنظيم داعش الارهابي، وهو ما عوق وقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة فيه.
الا ان ماتقدم لاينفي ان العراق قد خطى خطوات حقيقية وجدية في طريق تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق اهداف الالفية، وتشير المؤشرات والبيانات الى تحقيق انجازات لايستهان بها، لكن الظروف الامنية اعاقت هذا التحسن، وفي الوقت نفسه، اوجدت الخطوات السابقه فرصا وخيارات جيدة يمكن لصانع القرار الاستفادة منها واستثمارها وتوظيفها في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، من خلال تبني الاهداف الانمائية الجديدة، وكذلك تبني منهج براغماتي عملي يوائم الظروف الحالية والمشاكل المصاعب التي يمر فيها البلد، بغية تحقيق النتائج المثلى.

الهوامش

١- رعد سامي التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط١، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٢.
٢ - مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن هنالك جدلا حاصلا بين المفكرين الاقتصاديين حول دور كل من الدولة والسوق في تحقيق المزايا الاقتصادية لقطاع التنمية البشرية لاسيما وان هنالك العديد من الآراء والأفكار لبعض المفكرين تشير الى أن السوق وحدها ليست منضبطة من تلقاء نفسها ومن ثم فمن الضروري وجود قوى تنظيمية من خارج السوق تقوم على بناء رأس المال الاجتماعي، ولمزيد من التفاصيل حول هذه الآراء والأفكار انظر، فرانسيس فوكوياما، التصدع العظيم الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة عزة حسين كبة، بغداد، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٤.
٣ - إن موضوع سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي يعد احد ابرز ركائز النظام الرأسمالي واهم المبادئ التي تنادي بها العولمة، ولمزيد من التفاصيل حول هذه السياسات واليات عملها انظر سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
٤ - رعد سامي التميمي، التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية-دراسة في الانعكاسات السياسية-، مجلة دراسات عراقية، العدد٦، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦،ص١٥١.
٥ - قاسم محمد عبد الدليمي، الديمقراطية والتنمية المستدامة في الوطن العربي-دراسة في التحديات الداخلية والدولية-، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص١٣٠.
٦ - نقلا عن عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠٥، ص٢٠٥.
٧-نقلا عن ، منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، العدد ٣٥٣، ٢٠٠٨، ص١٩.
٨ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣، ص٣.

٩ - رواء زكي الطويل، التنمية البشرية وحقوق الإنسان، بحث مقدم الى ندوة حقوق الإنسان في المجتمع العربي، عمان، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥، ص١٢.
١٠ - عبد الخالق عبد الله، البعد السياسي للتنمية البشرية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٠، ٢٠٠٣، ص٩٣.
١١ - وفيق حلمي الاغا وملاذ عبد الرحيم الاغا، مستقبل التنمية البشرية وحقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل المرحلة المقبلة، بحث منشور في ندوة حقوق الإنسان في المجتمع العربي، عمان، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥، ص١٣.
١٢ - احمد جاسم جبار ورائد صياد علي، التنمية المستدامة والبيئة في العراق، الواقع والتحديات والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة ٣٥، العدد ٢٠١٢،٩٣،ص٣٦٥.
١٣ - United Nations, Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, Report ,New York, ٢٠٠٥, p.p ١٣-١٢.
١٤ - United Nations, The Millennium Development Goals in ٢٠١٥, Report, New York, ٢٠١٥, p.p ١٠-٤.
* هنالك بعض الاهداف والمقاصد الوارده في تقرير الالفية ليس لها اثر مباشر على العراق لذلك ارتأينا تناول الاهداف التي تتداخل بشكل مباشر مع الوضع العراقي.
١٥ - United Nations, Sustainable Development Goals; ١٧ Goals to Transform Our World, New York, ٢٠١٥, p,p ٥-٤
١٦- للمزيد من الاطلاع انظر: تقرير عن الاهداف الانمائية للالفية، الامم المتحدة ، ٢٠١٠ .
١٧- انظر: قرار الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.
١٩- للمزيد من الاطلاع انظر: اهداف ومقاصد التنمية المستدامة، http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/
.
٢٠- قرار الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.
٢١ - تقرير الاهداف التنموية للالفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات التنمية المستدامة، ٢٠١٦، ص١، ص٢
٢٢ - لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي للجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية على الرابط الاتي: http://cosit.gov.iq/ar/
٢٢ - Global Trends report, the High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations, New York .٢٠١٦, p٥.
٢٤ - تقرير الاهداف التنموية للالفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، ص٩.
٢٥- هشام ياس شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، ٢٠٠٤، ص٩٨.
٢٦- انظر، وجدان فالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.
٢٧ - سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد٣١٧، ٢٠٠٤،ص٩٧.
٢٨- التنمية المستدامة في العراق الحديث، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.
www.freebab.com/inp/category_view
٢٩ - مهدي الحافظ، التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق، جريدة الصباح، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. www.alsabaah.com
٣٠ - United Nations, Sustainable Development Goals, Pocit, p٢.
٣١ - لمزيد من التفاصيل انظر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، منشورة على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للحصاء على الرابط: http://www.cosit.gov.iq/en/
٣٢ - رعد سامي التميمي، العولمة والتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.
٣٣ - اطلقت الحكومة في العام ٢٠٠٨ مبادرة زراعية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق تمهيدا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي للمبادرة: http://www.mobadara.iq/
٣٤ - حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وضرورات المستقبل، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢١، ٢٠١١، ص، ص ٣٥-٣٦، على الرابط الاتي:
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ksc/article/view/١٧٢٩/١٦١١
٣٥ - من هذه الاجراءات تاسيس صندوق الاسكان العراقي الذي يعد اكبر جهة تمويل عقارية في اعراق، بقانون سمي قانون صندوق الاسكان المرقم (٣٢) لسنة ٢٠١١، وكذلك قروض الاسكان التي اطلقها البنك المركزي العراقي ضمن مبادرته لعام ٢٠١٦.
٣٦ - قانون (٣) لسنة ١٩٩٧، وقانون الصحة والسلامة رقم (٧٤).

مستقبل التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق
« التنوع الثقافي انموذجا »

بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لوزارة التخطيط
تحت شعار العراق ٢٠٣٠ (المستقبل الذي نصبو اليه)
أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
خارطة طريق في اطار تنموي مستدام

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد عبد الرضا الحسني
كلية الآداب – جامعة بغداد

الاستاذ المساعد الدكتور
وليد عبد الخفاجي
كلية الآداب – جامعة واسط

المقدمة :

إن تحريك عملية التنمية لا يمكن أن يتم فقط عبر السياسات الاقتصادية والمالية الإجمالية من قبل الجهاز المركزي للدولة تحت ضغوط الظروف الدولية المختلفة التي لا يمكن السيطرة عليها بل ان القاعدة الحقيقية لانطلاقة التنمية المستدامة هي التي تستغل قدرات المجتمع ، المادية والبشرية الاستغلال الأمثل(١).

أذ تحتل قضية التنمية مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي المعاصر ، وقد حظيت باهتمام كبير من جانب المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأقبلوا على دراستها ، محاولين تحديد ابعادها ، وتحليل عناصرها ، وكان لهم فضل كبير في تعميق المفاهيم المتصلة بها، وفي إرساء كثير من الأسس النظرية الرائدة في هذا الميدان . ولما كانت قضية التنمية من القضايا التي تتعدد جوانبها ، وتتشعب ابعادها ، فقد حرص كل فريق من المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية على دراسة الجوانب التي تدخل في مجال تخصصه ، غير أن علماء الاقتصاد كانوا أسبق من غيرهم إلى دراسة الجوانب التي أصطلح على تسميتها بالتنمية الاقتصادية ، وكانوا يلقون تشجيعاً متزايداً من جانب المسؤولين السياسيين الذين كانوا يهتمون بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي أكثر من اهتمامهم بمعالجة مشكلات التخلف الاجتماعي ، فكان من نتيجة ذلك أن قدم الاقتصاديون كثيراً من الإضافات النظرية في هذا المجال تفوق ما قدمه غيرهم من المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى . غير أن الحقيقة التي أتضحت معالمها بمرور الوقت واصبحت تحظى بإجماع شامل من جانب المفكرين ورجال السياسة إلى الوقت الحاضر هي أن جوانب التنمية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية مثمرة للتنمية ما لم يأخذ الباحثون في اعتبارهم مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بالتنمية كما اصبح من الأمور المتفق عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بحيث تناظر الاجراءات الاقتصادية اجراءات اجتماعية أخرى تواكبها وتسير معها جنباً إلى جنب .

فهنا نحتاج إلى توضيح بعض التساؤلات وهي : ما هي فلسفة التنمية ؟ وما الحاجة إلى هذه الفلسفة ؟

والاجابة على هذا التساؤل : إن فلسفة التنمية كما يراها بعض الفلاسفة تختص بالأفكار الأساسية والافتراضات المركوزة في عمليات التنمية التي تتم أو يخطط لها على نطاق الإنسان والمجتمعات والطبيعة وغيرها ، مما يعدُّ مجالاً للنماء والكثرة واستبدال الحال بالحال والتقدم درجات في سلّم الرخاء وتحسين ظروف الحياة . ولفهم التنمية أو لاستخراج الفلسفة الكامنة فيها أو لبناء تصوّر ينطلق منه إلى الظواهر التنموية والقوى الفاعلة في مجال التنمية ، ربما استفاد الإنسان مما يحدث في مجالات أخرى كمجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية فقد كان للتقدم الذي أصابه العلم الطبيعي حظ وافر من الدراسة ، مما جعل الاستفادة من تلك الدراسات أمراً متوقعاً سواء اكان ذلك بالقياس أو بالتعميم .

هذا ويجدر بنا أن نذكر إن على الفيلسوف أن يعي حدوده ، فتعامله مع المجال الذي يتفلسف فيه يختلف عن تعامل العالِم في ذلك المجال . فبالرغم من أن أبحاث العلماء تنصب على كثير مما ذكرنا إلا أن الاسئلة التي يتصدون للإجابة عليها تختلف عن اسئلة الفيلسوف ، وكذلك تختلف طرائق الإجابة . فإطار الفيلسوف الذي تنبثق منه الاسئلة وتنشأ فيه التوقعات أوسع من إطار العالم ، واسئلة الفيلسوف تساءل في كثير من الأحيان مسلّمات العالم (٢) .

لقد أختلف المفكرون في تحديد محوراً رئيسياً تدور حوله عملية التنمية . فقال بعضهم أن محور التنمية هو الإنسان وقال آخرون أنه المجتمع ، وفريق ثالث جعل البيئة والطبيعة محوراً للتنمية ، واعترض الحكماء منهم على التفريق بين الإنسان وهذه الأشياء . وكما أختلف المفكرون في تعيين محور للتنمية ، فقد اختلفوا أيضاً في تحديد أغراض التنمية ، هذه الاختلافات حول تحديد محور التنمية وأهدافها لم تكن نهاية المطاف ، إذ أن الرؤى ظلت تتعدد أيضاً حول أسلوب التنمية ومقاييس تحقيقها والمشاكل المرتبطة بها . فمن المفكرين من اعتقد أن الاسلوب الرشيد للتنمية هو الاهتمام بالإنسان وجعل تنميته هي الأصل لأنها ستفيض من بعده على الجماعة، ومنهم من جعل المقياس كما يحدد بإنتاج المصانع والحقول وبعدد الوظائف ومستوى الدخول الفردية والقومية ... الخ ، ومنهم من حدد أنماطاً سلوكية وقيماً معينة تقاس التنمية بانتشارها أو انحسارها . هذا الاضطراب الفكري حول تحديد مفهوم التنمية وغاياتها يُعدُّ مشكلاً إضافياً من مشاكل التنمية ، خاصةً في الدول النامية ، فقد ارتبطت مسيرات الأمم التنموية بمشاكل كثيرة أشهرها عجز الدول الفقيرة عن الوفاء بضروريات التنمية من حيث المال والعلم والخبرة والرجال ، ومن حيث التأثير على الدول التي زخرت بهذه المقومات وحفزها على المساعدة الفاعلة أو المشاركة في السراء والضراء . إلا أن الإشكال الإضافي الخطير الذي يفاقم هذه الاشكالات ويعمقها هو ابناء هذه المجتمعات الفقيرة الذين علمتهم لكي يرفعوها من كبوتها ـ هؤلاء الابناء لم يفعلوا أكثر من تغذيتها بالتبعية بدلاً من الاصالة ، فهم قد صاروا لا يدركون مفهوماً للتنمية سوى الذي بنت عليه الدول الغنية ثرواتها وافقرت به الأمم الأخرى ولوثت به البيئة واجدبت به الأرض ولطخت به المحيطات.

لقد رأينا الاختلاف على محاور التنمية وأهدافها ومقاييسها، مما يجعلنا نلتمس منطلقاً أكثر عمقاً وإطاراً أوسع مدى ، حتى يصير من الممكن تفضيل محور على آخر أو صب جميع المحاور في قالبٍ واحد ، وهذه ستكون أهم ركائز فلسفة التنمية ويذهب بعض الباحثين في هذا المجال من الفلاسفة المعاصرين أن هذه المنطلقات العميقة توجد في الأفكار والتصورات التي يحملها مخططو التنمية ومنفذوها كما توجد أيضاً فيما تدل عليه أعمالهم التي أُنجزت أو دراساتهم التي هي في طريقها للإنجاز .
هذا وما يزال السؤال الأساسي يلازمنا : ما هي فلسفة التنمية؟

نقول أنه إذا كانت التنمية هي انشاء المصانع وشق القنوات وتوصيل الثقافة واستثمار الأموال ... الخ فلا ينبغي أن نتوهم أن فلسفة التنمية هي الموازنات التي توضع لتلك الأغراض، وإنما نقصد بفلسفة التنمية تلك الأفكار والمقاصد التي يحشد كل ما ذكرناه آنفاً من دراسات وانشاءات من أجل تحقيقها . أي نقصد بفلسفة التنميــة تلك «النظرة « التي ينطلق منها العمل التنموي وتلك المقاييس التي يحكم بها بالنجاح أو الفشل النهائي.

كما أن هناك فلسفات تتبناها مؤسسات عالمية ، وهناك أيضاً ما سمي بفلسفة التنمية الإنسانية وهي في أساسها ردة فعل لطغيان الصناعة وتحكم الخبراء والفنيين في رغبات الناس وما يريدون . إذن تلك لمحات من فلسفة التنمية ، فهنالك مثلاً فلسفة التنمية المنبثقة من فلسفة التطور والتي تذهب إلى أن التنمية لا بد لها من أن تعبّر مراحل معينة وقد ارتبطت هذه الفلسفة بالفيلسوف الألماني « هيجل» وبفلسفته في التأريخ الإنساني وبفلسفة « كارل ماركس « كما أن هنالك فلسفة التنمية التي يقرأها الإنسان في مسار البلاد التي انعتقت أخيراً من أسر الاستعمار وأرادت أن تلحق بالدول المستعمرة فتوهمت أن ذلك لا يتم إلا باستيراد العلم والثقافة والخبراء وترك الأمر لجماعة الفنيين(التكنوقراط) ، وأطلق على هذه الفلسفة ، « فلسفة الفنيين أو التكنوقراطية» ـ المبالغة في تقدير قيمة التقدم العلمي والتقني المعاصر ، حتى أن متخصصيه تُركوا ليكيفوا رغبات الناس وآمالهم وأغراضهم بدعوى أن هذا ما يريدون ، حتى أن كان ما يدعوا إليه هؤلاء الفنيون والخبراء غريباً عن البيئة والثقافة والمزاج المحلي (٣).
ويعد التنوع الثقافي من الاشكاليات التي تواجه الدول في اي مكان ، لكن الاختلاف هو في نوعية ادارة هذا التنوع ، هل هي ادارة تمتلك آليات الحكم الصالح الذي يحقق العدالة الاجتماعية او الحكم غير الصالح بكل أنواعه ، وتعد هذه الجدلية من التحديات التي تواجه الدول وتتطلب اتخاذ القرارات الصحيحة ، فالتنوع الثقافي سلاح ذو حدين ، يمكن استخدامه بإيجابية ثم يتم الاستفادة من الاختلافات وتكريس التنوع وسيلة للتعايش والتقدم ، أو استخدامه بسلبية حتى يصبح وسيلة للفتنة والفساد .
فضلا عن ان واقع التنوع الثقافي في العراق يعاني من اشكاليات كثيرة أذ تهدد كيان الدولة ، ولذلك هناك حاجة الى العمل على تأسيس حكم صالح وترسيخه حتى يمكن من خلاله ادارة هذا التنوع .
الاطار المفاهيمي والمنهجي : ويتضمن عدة محاور تتمثل بالاتـــــــي :

أولاً : مشكلة البحث :

أن المعضلة الحقيقية ليست في إشكالية التنمية وقضاياها كما تم تداولها في أدبيات التنمية الدولية ، وإنما تكمن في ان ثمة تحول تأريخي لم ينجز، ويقصد بذلك التحول من المجتمع التقليدي ذي النسيج المحكوم بالولاءات الاولية على اختلافها الى المجتمع الحديث القائم على المؤسسات المدنية، فالبلدان النامية والعراق جزءا منها لازالت تعيش في ظل تشابك الأزمنة ما بين قبلي وحديث ، وما بين

النسيج العصبي وقناع الحداثة فهناك تكنولوجيا متقدمة في نظم المعلومات والتعامل ، وهناك هياكل تنظيمية إدارية واقتصادية ومجتمعية توحي بالعبور الى الحداثة ،ألا أن النظرة المتفحصة تبين أن وراء هذه النظم العلنية الظاهرة، نظما تقليدية هي التي تمثل القوى الفاعلة والمحركة، وذلك في مختلف مجالات الحياة والنشاط المجتمعي (٤) .

يبرز واقع الحال نوعا من التداخل ما بين هذين المستويين ، فالمسؤولون ينادون بحكم المؤسسات والقانون ونظم الإدارة الحديثة ومعلوماتها، ألا أنهم في حقيقة الامر يتصرفون انطلاقا من مرجعية العصبيات التقليدية . فهذه النخب التقليدية تؤدي الى أضعاف الدولة وبروز حالة من الصراع تدفع بالتعددية الاجتماعية الى انقسامية فئوية(٥). وفي مجتمع متعدد الاثنيات والطوائف الدينية والاعراق كالعراق ، والذي في تراثه سادت فئات على أخرى وأعراق على أخرى ، كيف يمكن تجاوز كل ذلك في ظل نظام ديمقراطي حديث والقفز فوق كل الحساسيات التاريخية السائدة فيه ؟

أن الوعي الذاتي لإدارة التنمية يتركز حول السياسات والقيم ، فضلا عن تركيزها على تمكين وتقوية السكان والقطاع الخاص وتطوير القطاع الحكومي العام ، يزيد من أهميتها للإداريين الذين يتعاملون مع آثار الاتجاهات العالمية والعولمة . لذلك تشتمل ادارة التنمية على أدوات ووسائل تهدف الى (٦) :

أضاءة الاهداف الحيوية اللازم تحقيقها ، وإيجاد الحلول للازمات الناشئة وتذليل المعوقات ..١
. توزيع صلاحيات صنع القرارات طبقاً للتخصص .٢
بناء الطاقات لتسهيل وتطوير الاجراءات الادارية والاجراءات التنفيذية وتجاوز الروتين البيروقراطي .٣

لذلك، فأن أدارة التنمية يمكن لها أن تساهم في دعم مبادئ العدالة وتطبيقها ، ودعم عملية استدامة التنمية ، مع ملاحظة ان معظم الاتجاهات العالمية تسعى الى التركيز على اهداف تنموية ضيقة مثل الكفاءة ، والفعالية ، والحفاظ على المصالح والمكاسب المختلفة .

ففي كل أدارة عامة هناك هيكل تنظيمي رسمي يتبع الأسس العلمية في الادارة ، يصدر على شكل لوائح وقوانين ، الا أن القوة المحركة لازالت تنبع من المؤسسات التقليدية ، وهو ما جعل الادارة في مجتمعاتنا النامية تعيش حالة من الازدواجية القبلية ما بين الظاهر الرسمي والخفي الفعلي (٧).

فضلا عن أن ما يحرك هذه الادارة هو النظم العصبية على اختلافها : قبلية – عشائرية ، طائفية ، أثنية ، جهوية ، وليست الإدارة العلمية وحدها .

أذ ان مفهوم الدولة عند ابن خلدون يرتبط بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا. فهو يؤكد مرارا وتكرارا ان قوة الدولة من قوة العصبية ، فالدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران انما هي العصبية والشوكة (٨).

وهنا نتساءل كيف هو واقع احترام التنوع الثقافي اليوم ، وخاصة بعد ما حولت العولمة عالمنا اليوم إلى قرية كونية صغيرة ؟ ، تتدفق فيها المعلومات من الدول الأقوى نحو الدول الأضعف ، وبعد ما أسفر سقوط الاتحاد السوفييتي عن نظام عالمي ذي قطب واحد تملي فيه دولة واحدة إرادتها على العالم أجمع ؟

وهل نتمكن من أيجاد حلول ناجعة لإدماج مكونات هذا التنوع المجتمعي في بوتقة واحدة ؟

وهل بالإمكان أن نتغلب على ثقافة الولاء الفرعي التي تعيق بناء دولة المؤسسات (دولة الحكم الصالح) وتجهض أي خطط وسياسات تنموية باعتماد ثقافة الانجاز والكفاءة ؟

فأن تحقق ذلك نستطيع القول أننا تمكنا من توفير البيئة الآمنة المؤاتية لأحداث تنمية مستدامة ترتقي بهذا التنوع الثقافي – الإنساني هدفا وغاية مطلقة لها .

وسيحاول بحثنا الحالي تسليط الضوء على اهم التحديات الاجتماعية بشكل عام التي تقف عائقاً امام احداث عملية التنمية المستدامة مع التركيز على أشكالية التنوع الثقافي هل هو رافد رئيسي لدعم عملية التنمية أم يقف عائقا امام تفعيل هذه العملية الحيوية في حياة افراد المجتمع .

اهمية البحث :

تتجسد اهمية البحث الحالي في كونها تركز على اهم التحديات التي تقف عائقاً يحول دون انجاح عملية التنمية وتفعيل مقومات استدامتها في العراق من خلال تسليط الضوء على حالة التنوع الثقافي وهي خاصية يتسم فيها المجتمع العراقي وتبيان الى اي مدى تساهم هذه السمة سواء في تفعيل ام في تعويق عملية التنمية في العراق وتحديد سبل العلاج لهذه التحديات التي تترقي بها مستقبلا وتحويلها الى عوامل مساعدة لتنشيط عملية التنمية .

اهداف البحث :

بناءا على ما تم طرحه في مشكلة البحث فتحديد أهدافه تكمن بالآتي :

١.تسليط الضوء على تحديات التنمية المستدامة بشكل عام مع التركيز على التنوع الثقافي من حيث كونه يشكل عامل منشط أم مقوض لعملية التنمية المستدامة في العراق .

٢.توضيح سلبيات غلبة ثقافة الولاء على ثقافة الانجاز ودورها في أضعاف الدولة والبناء المؤسساتي وأواصر التماسك الاجتماعي وكعائق أمام خطط وسياسات التنمية .
٣.مقارنة التجربة الكندية ذات التنوع الثقافي كونها تجربة ناجحة مع التجربة العراقية بغية الاستفادة من الدروس المستقاة منها .
٤.وضع رؤية استراتيجية مستقبلية لعلاج تحديات التنمية المستدامة في العراق .

تحديد المفاهيم الاساسية للبحث :

سيتم التطرق الى اهم المفاهيم الاساسية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث :

١.التنمية :

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات والخطط والاعمال على مختلف الاصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات ، وان كان يقتصر في غالب الاحيان على الجانب الاقتصادي (٩)، فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الانسان وكرامته ، وهي أيضا بناء وتحرير له ، وتطوير لكفاءاته واطلاق لقدراته ، كما انها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها .

ويعرف « هوبهاوس « التنمية بأنها تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة ونشر روح التعاون بين الجميع في العمل المستقر على الحاجات المتبادلة بين الافراد وهي عنده حركة ارادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب (١٠).

٢.التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصر ، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حدٍ سواء ، وتتبناها هيئات رسمية وشعبية وتطالب بتطبيقها . وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ، وننظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل (١١).

وتعرف التنمية المستدامة أيضاً : بأنها سياسة لتشجيع النمو المستمر والمتناسق مع الحفاظ على توازن موارد البيئة ، وذلك من خلال ترشيد إستغلال الموارد القابلة مع الحفاظ على توازن موارد البيئة ، وذلك من خلال ترشيد إستغلال الموارد القابلة للتجديد ، ومشاركة الجماعات المحلية في مشاريع التنمية ، والوصول الى حلول تسوية في المفاوضات الدولية ، والاعتراف بمصالح الدول الصناعية والدول غير الصناعية على السواء(١٢) .

وعموماً مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ ، وعرفت بأنها : التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم(١٣) .

فالتنمية المستدامة عند (بابير)هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والإجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة . دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الانظمة الأخرى(١٤).

٣.التنوع الثقافي :

ويقصد به التنوع والغنى في المجتمعات البشرية بنظمها المختلفة وأنماط معيشتها وما تحويه من عادات ومعتقدات وممارسات وقيم. ويذهب البعض الى اعتبار التنوع الثقافي في الحضارة الإنسانية مهما كما التنوع البيولوجي في البيئة الطبيعية ، لاسيما وأن المخاوف تتنامى من تأثيرات العولمة وما يصاحبها من تنميط لثقافة النوع الواحد، أي ثقافة الجهة الغالبة والمتحكمة في وسائط الإعلام وفـي مقـــدرات الاقتصاد والانتاج (١٥) .

فالأصل في كل شيء هو التنوع والاختلاف ، والتعدد هو الأصل في البشرية ، قال تعالى:

ولو شاء ربك لجعل الناس امةً واحدةً ولايزالون مختلفين « (١٦) ، أي : « ولايزال الخلف بين الناس في اديانهم ، واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم « (١٧) . فالتعددية توجد حيثما يوجد تنوع ، سواء عرقي أو ديني أو عقائدي أو فلسفي أو طبقي ، وهذا أمر واضح وجلي .

وفكرة التنوع الثقافي (اختلاف اخلاقي او اختلاف المصالح) ، في بعض الاحيان يتصل بفكرة الصراع فحينما يوجد التنوع يوجد الصراع (١٨)، وهذا يعني الصراع على اختلاف المصالح او الصراع للدفاع عن المصالح او العقائد .

وهناك مصطلحات اخرى قريبة من مصطلح التنوع الثقافي ، مثل الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية والاستثناء الثقافي . فبدون الاقرار بوجود تنوع ثقافي يتعذر الزعم بوجود خصوصيات ثقافية أو هويات ثقافية تبرر مطلب الاستثناء الثقافي . وقد نشأ مصطلح التنوع الثقافي في سياق ثقافي معين أتسم بتنامي تعريض الكثير من الثقافات البشرية للتراجع والاضمحلال واحياناً الزوال ، لعوامل طبيعية أو قسرية ، في الوقت الذي بدأت فيه ثقافات معينة تنتشر بسرعة على حساب الثقافات المتراجعة وبدا أن بعضها وتحديداً الثقافة الامريكية الغربية بدأت تفرض هيمنتها على سائر ثقافات العالم على نحو عرض التنوع الثقافي للانحسار وربما في تقدير

البعض للزوال (١٩).

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي أذ يعد من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه ، وهو الخطوة الاولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع . والذي من خلاله نتمكن من الاحاطة بكل أبعاد هذا الواقع ، محددة على خريطة تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته (٢٠) . ويهدف المنهج الوصفي الى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة او موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا(٢١) . والبحوث الوصفية لا تنحصر اهدافها في مجرد جمع الحقائق ، بل تهدف الى تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلا علميا كافيا ثم الوصول الى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة . ويعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو انسانية .

وتم الاعتماد أيضاً على المنهج المقارن عن طريق عرض مقارنة التجربة الكندية ذات التنوع الثقافي لتشخيص مواطن الضعف والوهن في النموذج التنوعي المجتمعي العراقي ، وبعبارة موجزة يعد المنهج المقارن طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو بين نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها وفقاً لبعض المجتمعات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي الاثنوغرافية والتاريخية والإحصائية ويمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة المقارنة إلى صياغة نظرية اجتماعية(٢٢) .

تحديات التنمية في العراق :

إن الفرص المضاعة والتي أدت إلى تراجع المحتوى النوعي والروحي لحياة العراقيين تجعل من تطلعاتهم لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ، حقاً من حقوقهم الأساسية ، الا أن العديد من التساؤلات تبرز حين تتصدر قضايا أخرى أولويات البرامج الحكومية (٢٣) ، فكيف نجعل من مؤشرات التنمية البشرية أداة مؤثرة في صياغة السياسات العامة أو الاستراتيجيات التنموية لمستقبل العراق ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تتبلور عند وضع استراتيجية للتنمية البشرية في العراق فيتطلب الأمر النظر إلى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية ، وقدرة تلك الخطط على معالجة النقاط الجوهرية ، والى مجمل التعقيدات السائدة والمحيطة وفق رؤية تعبّر عن القواسم المشتركة لمصالح تلك الطبقات والفئات الاجتماعية ، التي يهمها تحقيق عملية التطوير التنموي الشامل مما يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية ، تظهر من خلالها أهمية دور المواطن في صنع القرار ، كون مصالح ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في السياسة العامة والقرار الاقتصادي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط ما من شأنه درء مخاطر تغلغل الفساد الاداري اتقاء تنفيذ تلك القرارات أو السياسات عند صنعها أو تنفيذها يؤدي إلى تعاون واسع النطاق بين مكونات المجتمع والدولة وبين قطاع الدولة والقطاع الخاص.

وعلى ضوء ما تقدم ، تواجه التنمية عامة تحديات جسيمة يمكن اجمالها بثمانية تحديات هي(٢٤):

١.ويكمن في وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع التهديدات الخطيرة الراهنة في شكلها العسكري والأمني كالحروب والإرهاب والنزاع ...الخ ..

٢.يشمل كل ما يتصل باستعادة النمو الاقتصادي العريض القاعدة، والقابل للاستمرار ، ويطال ذلك شكل العلاقة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، كما يقع ضمن هذا العنوان وضع تصورات لاستخدام الطاقات والموارد المتاحة والتجارة البينية ، وتبادل عوامل الانتاج بين البلدان والتكامل الانتاجي ... الخ.

٣.التحدي الذي يتضمن المشكلات ذات الطابع الاجتماعي ، بدءاً من مشكلة الفقر ، والتفاوت في توزيع الثروة ، وتدهور شروط السكن ، وانتشار الأمية، وعدم كفاية الرعاية الصحية ، وقصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي ، وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي .

٤.التحدي الذي يشمل المشكلات ذات الطابع الديموغرافي والتي تتضمن تبعات التكوين العمري للسكان لجهة النسبة الكبيرة من الأطفال والشباب ، وهو ما يستتبع ضرورة التوسع المناسب في خدمات التعليم ، وتوفير فرص عمل لأجيال الشباب الذي يدخلون سوق العمل . كما تتضمن تبعات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في ظل الأداء الاقتصادي المتراجع والسياسات الاجتماعية المتقلصة ، ومسألة الهجرة الداخلية وتضخم السكن في المدن وفي العشوائيات والضواحي .

٥.التحدي الذي يتعلق بشكل خاص بوضعية المرأة والشباب في المجتمع . فالطابع الأبوي للتشكل الاجتماعي والسياسي في معظم البلدان النامية ، معطوف على بعض الخصائص الثقافية في تفاعلها مع مؤثرات العولمة ، مما يؤدي الى تهميش متزايد للمرأة وللشباب في المجتمع ، وهو ما يعطل قدرات كبيرة لتطوير التنمية وتوفير مستقبل أفضل للبلاد ، بالإضافة الى كونه انتقاصاً لحقوق النساء والأطفال الأساسية.

٦.التحدي البيئي ، والمتمثل بشكل خاص في مشكلة التصحر ، وندرة المياه ، وتدهور بيئة السكن في المناطق والضواحي الفقيرة ، بما فيها توفر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والسكن اللائق . إضافة الى التدهور المستمر في القطاع الزراعي والانتاج الغذائي وما ينتج عنه من اضرار اقتصادية وضغوط على الموارد البيئية التي تشكل مصدر عيش السكان .

٧.التحدي المتصل بمسألة ضعف الديمقراطية والمشاركة السياسية على الصُعد المركزية والمحلية . فبالإضافة الى ضعف مرونة النظام والمؤسسات السياسية ، وتضخم البيروقراطية والغياب العملي لآليات سليمة ودورية لتداول السلطة وأيضاً الطابع المركزي الشديد للنظام السياسي ، وافتقاد المجتمع عموماً لمؤسسات التمثيل والسلطة المحلية الفعلية ، كما أن فكرة المجتمع المدني نفسها ، من حيث التعبير عن نسق من المؤسسات والممارسات التي تملك حيزاً من الاستقلال النسبي إزاء السلطة السياسية واجهزتها ، تكاد تكون غائبة تماماً عن ثقافة السلطات وثقافة المجتمع أيضا .

٨.التحدي الثقافي ، فهل بالإمكان أن تحقق مجتمعاتنا تنمية حقيقية دون ثقافة تنمية ؟ فهل بإمكان مجتمعات تجد نفسها منقسمة بين ثقافة ماضية يعاد انتاجها بشكل مشوه غالباً باعتبارها ثقافة منغلقة على ذاتها باسم الهوية والخصوصية من جهة ، وبين ثقافة العولمة الاستهلاكية من جهة أخرى ، هل بإمكانها تحقيق تنمية ؟ أم أن التنمية تتطلب وجود ثقافة أصيلة تقوم على المواطنة والديمقراطية والعدالة والعمل المنتج والتضامن الاجتماعي وأن تنصهر جميع المكونات الثقافية في بوتقة المواطنة ؟ ثقافة تستطيع أن تميز بين الحداثة وقيمها ، وبين العولمة فتسهم في انجاز التحول التاريخي الذي لم ننجح في تحقيقه في الحقبات السابقة .
ويمكن ان نجمل التحديات الاساسية التي تواجه عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق وتتمثل بعدة عوامل تشكل تحديات خاصة هي(٢٥) :

١.الجانب الأمني:
مما لا شك فيه ان استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الاصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني ، وفي ظله يمكن إنجاز أية عملية نهوض اقتصادي ، والعكس صحيح أيضاً بمعنى آخر لا نتوقع إعادة اعمار العراق والنهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني . وثمة بُعد آخر من أبعاد عدم الاستقرار والانفلات الأمني هو التوترات الأثنية (٢٦) ، بين مكونات الشعب العراقي ودور القوى الخارجية في إثارة التوترات الطائفية سعياً لإشعال حرب أهلية تجعل البلد في حالة من الفوضى لا تنتهي مما يمهد السبيل لبقاء القوات الأجنبية أطول فترة ممكنة من أجل نهب خيرات وثروات البلد وعدم تمكنه من التمتع بالسيادة والاستقلال الوطني . إن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في العراق يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة، لأن رأس المال سريع الهرب (التطاير) عند حدوث الازمات والانفلات الأمني ، ولهذا فأن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار، وفي هذا الصدد يقول (كايث كراين) الاقتصادي في مؤسسة (راند Rand) الذي عمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة : (لست أعتقد أن باستطاعة مجلس ادارة الشركة متعددة الجنسيات أن يوافق على استثمار كبير في هذه البيئة ، فإذا كان الناس يطلقون النار على بعضهم بعضاً فأنه من الصعب فعلاً تنفيذ مشروعات الأعمال ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال) موتورز) وشركة (سمنز أي جي) وشركة (بروكتر وغامبل) وغيرها، أما الى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها (٢٧) .
وعلى الرغم من أهمية القول أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الشركات المتعددة الجنسية الى داخل الاقتصاد العراقي والكثير من الآراء تؤكد على الافتراض بأن عدم حصول تقدم في المجال الأمني وشيوع الاستقرار السياسي هو معلماً بارزاً للشركات تستند إليه في احجامها عن الدخول في العملية الاقتصادية ، مع تواجد آراء تشير الى أن الشركات بامتلاكها لميليشيات عسكرية أو الاعتماد على الشركات الأمنية أو القوات الأجنبية يمكن ان تتجاوز هذا المحدد ، إذ أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت تمتلك ميليشيات عسكرية كبيرة (*) ذات كفايات وتقنيات عالية تعمل على تأمين الحماية والدفاع عن المنشآت الصناعية التابعة لهذه الشركات بل وللقيام بأي عمل عسكري أو قمع أو معارضة قد تكون مهددة لمصالح تلك الشركات التي تمثل مصالح دولها المتقدمة (٢٨) .

٢.البطالة :
نظراً لعدم وجود احصاءات دقيقة حول البطالة فقد تناقضت بياناتها وتشكل البطالة في مختلف دول العالم المشكلة الأولى ، وهناك ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل في الدول الفقيرة ، وهناك نحو ثلاثة ملايين شخص ينضمون سنوياً الى طابور البطالة في بلدان الشرق الأوسط وحدها ، ويبدو أن البطالة دخلت مرحلة جديدة تختلف عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتفاوت معدلات البطالة ، خاصةً في البلدان النامية . ويأتي العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط وكما أكـدت وزارة التخطيط نسبتها بـ (٥٩٪) من حجـم قوة العمل و (٣١٪) بطالة مؤقتة ونحو (٤٣٪) بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ (٨٥٪) من قوة عمل النساء في العراق . فأنها تُعدُّ التحدي المعوق لعملية التنمية البشرية في العراق ، بسبب ما تتركه من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع ، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي ، وتراجع دور الدولة في ايجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الانتاج ، إضافة الى الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق (١٩٩١-٢٠٠٣) وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى أدنى مستوى ، وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب . وتدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام وما تبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للانتاج وإنخفاض كبير في صادرات

النفط والضرائب مما انعكس سلباً على احداث عملية التنمية البشرية في العراق بل شكل عائقاً مهماً أمامها (٢٩) .

٣.ظاهرة الفقر :

ويعرّف البنك الدولي (الفقر) بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة .
ونرى أن الدكتور محمد حسين باقر في تعريفه هذا المفهوم قد اعطى مساحة أوسع في تفسير مضامينه عندما قال بأن الفقر : حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعانة والبطالة والكوارث والازمات .
ومهما يكن من أمر ، فأن ظاهرة الفقر اليوم في العراق من أهم المعضلات التي تواجه الدولة وعملية الاصلاح الاقتصادي بعد أن وصلت نسبتها الى (٦٠٪) كما أقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية ، وطالما ستظل مرتفعة في المستقبل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل الآتية(٣٠) :
أ.ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل في العراق الى (٢,٨٪) في متوسطه السنوي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) وهذا المعدل له إنعكاساته في زيادة معدلات الاعالة وعرض القوى العاملة
ب.ارتفاع معدل البطالة وتأثيراته السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الاخلاقية
ج.الانخفاض المستمر في معدلات الأجور الحقيقية ، وعلى الرغم مما شهدته الدخول النقدية من تحسين واضح منذ سنتين فأنها ما عادت مجزية اليوم لرفاهية العائلة العراقية وغير كافية لتلبية متطلباتها الضرورية نظراً لارتفاع نسبة ضريبة الدخل وارتفاع الأسعار وأجور الخدمات وغيرها .
(Eradication of Poverty) تحتل موضوعة اجتثاث الفقر صدارة اهتمامات المتخصصين والهيئات والمؤتمرات العالمية . ولم يبقَ مركز أو مؤسسة دولية لم تطالب بالوصول الى أهدافها(٣١) .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إن تحقيق أهداف التنمية البشرية يعد أمراً مهماً نتيجة تنامي الاعتماد المتبادل (Interdependence) والتكامل بين بنى البشر في ظل عالم اليوم المعولم . فإذا كانت العولمة (Globatization) وبوادرها وإرهاصاتها هي التي جعلت التنمية البشرية مسألة واجبة وغاية في الأهمية ، لذلك لجأت الدول النامية إلى وصفات صندوق النقد الدولي وان الفكر النيوكلاسيكي مبني على النقيض من مفهومي اجتثاث الفقر والتنمية البشرية والذي يؤكده أيضاً التفسير الذي ينص على أنه هناك مجموعتين من السلع والخدمات احداهما تضم حزمة الحاجات الأساسية (متطلبات التنمية البشرية) والثانية تضم حزمة متطلبات الرفاهية (سلع الأغنياء) ولغرض تحقيق إشباع أكبر من حزمة سلع الحاجات الأساسية ومتطلبات التنمية البشرية ، فأن الأمر يقتضي إعادة توزيع الدخل لصالح أفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة حتى يمكن تغيير ميل خط الميزانية في وضع جديد مقارنة بمثيله ما قبل إعادة توزيع الدخل . وهذه المسألة لا تتفق والآراء النيوكلاسيكية ، مما يعني بالضرورة أن سيادة الآراء الأخيرة ستعمل على توزيع الموارد في غير صالح متطلبات سلع الفقراء في الأجل القصير في أقل تقدير(٣٢).

نخلص إلى القول أنه لا بد من سبيل للخلاص ، فالعلة معروفة ، ديون كبيرة ودائنون غير صبورين ومشروطية صندوق النقد الدولي لن تزيد الأمر إلا سوءاً والفقر يزداد والاقطار العربية المدينة يزيدها الفقر اضطهاداً والحل نعتقده بصراحة بإصلاح الاصلاح ، أي أن ما خرّبه الاصلاح الاقتصادي الذي جاء على وفق سياسات الصندوق يحتاج إلى سياسات اصلاحية وطنية تعيد للمجتمع بعض هيمنته على اقتصاده الوطني مقابل اعطاء الفرصة لرؤوس الأموال العربية وبعض الأجنبية لأن تساعد في الاستفادة من امكانيات المجتمع الاجتماعية والعملية والجغرافية ، يكون ذلك في ظل انسحاب تدريجي من التزامات تلك الاقتصادات تجاه صندوق النقد ويمكن الاستفادة من بعض التجارب الحديثة لدول امريكا اللاتينية(٣٣).

٤.الفساد الإداري :

يمكن القول ان الفساد الإداري سلوكيات منحرفة يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه تؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء كان ذلك باسلوب فردي أو جماعي . وبالتالي يؤدي هذا الفساد إلى تعطيل مسيرة التنمية والاصلاح الاقتصادي ويقف عبئاً أمام تنفيذ سياساته (٣٤) . أصبحت قضية الاصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية ، في ظروف التشوهات العديدة للسوق ، نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية ، علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي ، كما ان السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في العراق زادت من حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي . ذكرت مجلة « نيوزيك « الامريكية أن تساهل الادارة الامريكية مع شركات مقاولات متوسطة في عمليات احتيال بالعراق حوّل العراق الى منطقة نهب حرة (٣٥) .
إن أية ستراتيجية للتنمية البشرية في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعة مبادئ ، تتقدمها : أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً (الأقل إنتاجية) وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى واستمرار تبني الدولة ضمان الحد الأدنى لمعيشة المواطنين ، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية و تأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية و تسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية بأتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني (٣٦) .

التنوع الثقافي والتنمية :

في العراق تعددية إثنية تغيرت صورتها ومكوناتها وهي اليوم في أشد حالات تدهورها وخصوصاً منذ عام (٢٠٠٦) حيث بلغ الصراع مستوى الحرب الأهلية في بعض المناطق ولعب العامل الخارجي دوراً لا ينكر، وحيث تعرض اليزيديون والمسيحيون لعمليات قتل وتهجير وترهيب؛ هذه التعددية تختنق اليوم في عنق الزجاجة ويبدو المجتمع العراقي كله في حالة من التوتر والاستنفار. لقد كانت المؤسسة السياسية في الدولة العراقية منذ إعلانها رسمياً، هي الأدنى كفاءة لأن مصالح قادتها مقدمة في الغالب على مصالح المجتمع، ولأن أدارتها للمؤسسات الأخرى، وخصوصاً الاقتصادية منها، تعكس رغباتها الإعلانية عن (بطولاتها) و(انجازاتها) قبل أن تعكس حاجات الناس، ولذلك كانت خطط التنمية الوطنية ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي تعبر عن رغبة الحاكم واجتهاده ومكرماته أكثر مما تعبر عن رؤية مستقبلية واقعية. واليوم ، لا يختلف الوضع كثيراً (٣٧) . فالمحاصصة ، تقوض الوحدة النفسية للناس وتسمم تصوراتهم إزاء بعضهم بعضاً، وتؤجج مشاعر الثأر والانتقام، فتبدو مؤسسات مثل مجلس النواب ومجلس الوزراء والجامعات والمدارس.. الخ والتي يفترض أن تكون خير إطار ومنبر للتعددية، تبدو وكأنها تحولت إلى ساحات معارك، لقد عاش العراقيون بعد كارثة الاحتلال وسقوط النظام السابق ولعدة أشهر في حالة من السلم والتضامن دون سلطة رسمية واضحة. فماذا حدث بعد أن أقيمت هذه السلطة؟. ان جانبا كبيراً من صراعات اليوم هي صراعات مصالح قبل ان تكون صراعات طوائف. ولن يستطيع أحد أن يدلل على أن الأغلبية الصامتة في الشارع، تلك التي تفتقر إلى ابسط شروط الحياة، هي جزء من هذه اللعبة. في هذه الظروف الصعبة هناك بالتأكيد من سيراهن على أن العراق لن يظل موحداً، وان تدخل (الأخوة الأعداء) من جيراننا، يرشح العراق كساحة حرب واسعة ، لعداوات تعيد إنتاج مؤشراتها ورموزها...وتتسع لتحالفات تجد صداها في الداخل(٣٨).

فغلبة العصبية وسطوتها تسيطر حتى على المؤسسات التي ترى نفسها خارج تأثيرها ، فتجد نفسها أسيرة ثقافة العصبية، بحيث أن نظام السلطة في هذه المؤسسات غير المنتمي الى عصبيات فعلية، يعيد أنتاج مناطق النفوذ وصراعات النفوذ وتأسيس نظم الولاء والتبعية مقابل تقديم الحماية والغنيمة للأتباع، باتباع أساليب التمويه والخداع .

بيد أن الصراع على المكانة-الحظوة- الغنيمة لا يتاح للجميع . فهناك أولئك الذين لا ينتمون الى عصبية ، وليس لديهم من مرجعية سوى كفاءتهم وأدائهم ، يتعرض هؤلاء للتهميش والبقاء خارج اللعبة ، وبالتالي يتعرضون للعديد من ألوان الهدر لمكانتهم وكفاءتهم ومعنوياتهم ، بشكل واسع الانتشار(٣٩).

وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتنطبق على النوع الأول ، والنوع الثاني يمثله النموذج الفرنسي لإدماج الأقليات ، والنوع الثالث تنضوي تحته كل صور الاستعمار ويمثله نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، والنوع الرابع موجود في الولايات المتحدة وعبر عنه تطبيق الحقوق(٤٠).

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى. وهو ما يعبر عنه المجتمع الأمريكي على سبيل المثال لا سيما بين المهاجرين البيض القادمين من بلدان شتى نتيجة التثقيف والاستيعاب. وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن . غير انه في الوقت نفسه يتضح من الصعوبة بمكان تفهم هذا الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمريكيين البيض والأمريكيين السود. وهو ما يطرح بدوره رؤية سلبية ومتشائمة لمجتمع متباين ثقافيا يقوم على الصراع (٤١) .

مقارنة بعض التجارب مع التجربة العراقية :

ان التجارب العالمية غنية بمجتمعات استطاعت تجاوز عقبة تركيبتها الاجتماعية المتنوعة ، وتمكنت ان تحولها الى عوامل نجاح ونهوض تنموي ، لذا سنعتمد نموذجين من النماذج الناجحة للمقارنة مع التجربة العراقية لمجتمعات ذات تنوع ثقافي توصف بعض المجتمعات الإنسانية بأنها قابلة للتجدد الدائم ، حيث يتشكل نسيجها الاجتماعي من مجاميع عرقية ودينية متعددة لها ثقافاتها الفرعية التي لا تشبه غيرها مما يؤدي الى تلاقح ثقافي مذهل تنتج عنه منظومة ثقافات متعددة تسند بعضها الآخر مثلما تكمل بعضها الآخر تماما. لكن تعايش تلك الثقافات يرتبط بطبيعة النظام السياسي الذي يصنع القرار في تلك المجتمعات ، فالتنوع الثقافي يحتاج الى بيئة متحررة تكفل حرية الرأي والاختلاف والتعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحقق للجميع فرصا متساوية في المجالات كافة .

بيد أن الغاية الاساسية من عرض التجربتين الكندية والبرازيلية هو نجاحهما في أدارة التنوع الثقافي الذي تتكون منه مجتمعاتهما وشكل ذلك حافزاً للنهوض التنموي المستدام .

١.التجربة الكندية :

أذ تشغل كندا معظم المساحة الشمالية لقارة أمريكا الشمالية ، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقاً الى المحيط الهادي غرباً ، ويحدها شمالاً المحيط القطبي الشمالي . وتعد كندا ثاني أكبر بلدان العالم من حيث المساحة الكلية . أذ كانت ارض التي تقوم عليا دولة كندا تسكن فيها قبائل كثيرة من السكان الاصليين . وهي دولة ذات نظام برلماني ديمقراطي ، وهي تخضع لسلطة ملكية دستورية تترأسها الملكة (اليزابيث الثانية) كرئيس دولة . أنها دولة ثنائية اللغة أذ تمثل اللغتان انجليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين على المستوى الحكومي الفيدرالي فضلا عن كونها دولة متعددة الثقافات (٤٢).

نستدل من خلال عقد المقارنة بين النموذج الكندي والنموذج العراقي ، على ان الدول الفيدرالية التي تتشكل من اقاليم كثيرة ، أكثر ثباتاً من الدول الفيدرالية التي تتشكل من اقاليم قليلة وقد تعرض لخطورة الاستبداد من جهة والانفصال والتمرد من جهة اخرى ، والاختلاف بين نموذجي العراق وكندا يعود الى عمر الفيدرالية والدستور الفيدرالي وكيفية توزيع الصلاحيات وعدد الاقاليم والعلاقات ما بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم . واحدة من الخصائص الاكثر غموضاً في الفيدرالية ، هو ان الفيدرالية تمثل الطموح والهدف لتوليد والحفاظ على الوحدة الوطنية من جانب ، مع تشجيع التنوع الثقافي من جانب آخر . بيد ان الفيدرالية في العراق لم تنشأ من اجل تحقيق وضمان حقوق كل الجماعات بل كانت حلاً اجبارياً لمنع تفكك العراق.

أذ يشير الدستور الكندي مثل دستور اي دولة اخرى الى مبدأ المساواة وحكم القانون وكل الاشخاص سواسية امام القانون وفي ظله ، ووفقاً لمؤشر سيادة القانون الذي أعلن من قبل مشروع العدالة العالمية ، كان موقع كندا يتراوح ما بين المركز(١٣-١٥) من مجموع (٩٧) عالمياً وهو مؤشر ايجابي عالي(٤٣).

بينما الدولة في العراق لازالت تتأرجح بين دولة اتحادية تقوم على أقاليم ودولة بسيطة كما كانت قبل عام ٢٠٠٣ وتقوم على المحافظات واللامركزية الادارية ، فعدم وجود التوازن والمساواة لو تشكل الدولة الفيدرالية العراقية من إقليمين ، اقليم كردستان واقليم عربستان – المحافظات غير المنتظمة في أقليم الان ، لان التوازن غير موجود في كافة المجالات البشرية والجغرافية والسياسية .

وعليه يمكن القول بأن احترام التنوع الثقافي مضمون مضياً على طريق الديمقراطية وحقوق الانسان وحكم القانون وهما من ركائز الديمقراطية والتي تعد من ركائز الحكم الصالح ، والتنوع الثقافي هو احد التحديات في الدول المتنوعة امام الحكم الصالح ، وعن طريق بناء علاقة ايجابية بين حكم القانون والتنوع الثقافي يمكن رفع معدل مؤشرات حكم القانون والمساواة ، وهذا بدوره يؤدي الى رفع الانسجام والتكيف بين الثقافات المتباينة والعكس صحيح والنموذجان العراقي والكندي يوضحان هذه الحقيقة باتجاهين متعاكسين ، مما يعني وجود مؤشرات حكم القانون في درجاته العالية تؤدي الى ضمان احترام التنوع الثقافي حتى ينتقل الى حالة التعددية الثقافية في المجتمع . وكما تشير كل المؤشرات والتقارير للمنظمات الدولية والمحلية بان سيادة القانون والمساواة في العراق ، لا يمكن ان نقول غير موجودة مطلقاً ، ولكن هناك انتهاكات ومخالفات للقانون ، لذا لا يمكن ادارة التنوع الثقافي في العراق تحت هذا الفضاء من عدم سيادة القانون والمساواة كآلية من آليات الحكم الصالح لإدارة التنوع في المجتمعات .

أما فيما يخص آلية المشاركة : فالعراق في هذا المجال في فترة ما بين (١٩٩٦ – ٢٠٠٩) كان حاصلاً على القيم من (-٢,٥) الى (- ١,٧) وهذا يعني ان العراق يعد دولة ذات المؤشرات في درجة السالب في حق التعبير ومن خلالها التنوع الاجتماعي (٤٤) .

فيما يشجع ميثاق التعددية الثقافية في كندا المشاركة الكاملة والمتساوية للسكان من جميع مكونات المجتمع الكندي ، ومن خلال هذا الميثاق الذي تعترف كندا بإمكانيات كل الكنديين ، وتشجعهم على الاندماج في مجتمعاتهم وأخذ دور نشط في شؤونها الاجتماعية والثقافية (٤٥). .

ومن خلال كل ما تقدم يتضح لنا ان الحرية في العراق في حالة سيئة وبدون وجود الحرية لامعنى للمشاركة وفي حالة عدم المشاركة الفعالة والحقيقية لا يمكن ادارة التنوع الثقافي في اية دولة .اما بالنسبة لكندا كحالة للمقارنة في مؤشرات الحرية والمشاركة فهي في مرتبة جيدة كانعكاس جيد للدستور، مما يمكن من ادارة التنوع الثقافي من خلال المشاركة بالحرية والتعبير عن حقوق افراد المجتمع في مختلف المجالات وبشكل عام فان كندا تعد خالية من العنف أو التحرش .

٢. التجربة البرازيلية :

يعد النموذج التنموي البرازيلي من النماذج الرائدة في العالم ، فبالرغم من استمرار الحكم العسكري لأزيد من نصف قرن ، الا ان البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصاديا واجتماعيا، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التطور والتقدم .

أذ تحولت البرازيل من مستعمرة برتغالية لمدة تزيد على ثلاثة قرون الى دولة مستقلة سنة ١٨٢٢، وصدور أول دستور لها سنة ١٨٢٤، وانهاء الحكم الامبراطوري وقيام النظام الجمهوري سنة ١٨٨٥ ، أضافة الى تعاقب الحكم في البرازيل التي خضعت للنظام العسكري لمدة تزيد على نصف قرن الى غاية ١٩٨٥ ، تاريخ تولي سلطة مدنية الحكم . وتركزن هذه التجربة التنموية في ثلاثة ابعاد رئيسية البعد السياسي ويتمثل بالبناء الديمقراطي للحكم والبعد الثاني تمثل بالجانب الاقتصادي ، واعتمدت البرازيل استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ، القائمة على حماية الانتاج الوطني واعادة توزيع الدخل وجلب الاستثمارات الاجنبية وصولا الى استراتيجية اقتصاد السوق الحر لتشجيع الاستثمار والحد من التفاوت الاجتماعي ، وتقوية دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الصحية . وثالث هذه الابعاد هو البعد البيئي الذي يكتسي اهمية خاصة في عملية التنمية في البرازيل ، فبالإضافة الى تنوع الموارد النباتية والحيوانية ، وتوافرها على مساحات شاسعة من غابة الامازون ، ومالها من دور في التوازن البيئي العالمي ، فأن البرازيل وظفت الموارد البيئية لتنويع مصادر الطاقة البديلة ، وعلى المستوى الاجتماعي ، وتحددها في الموارد البشرية المتميزة بالوفرة والتحضر ، والتنوع الثقافي والعرقي والديني ، والذي شكل مصدر غنى للمجتمع البرازيلي (٤٦) .

؛ حيث سيادة التسامح والتعايش والحد من التفاوت الاجتماعي وتقليص معدلات الفقر والنهوض بالخدمات وتطوير البنى التحتية في مجال الصحة والتعليم ، واخراج (٣٠) مليون مواطن برازيلي من الفقر والدفع بهم الى الطبقة المتوسطة وذلك بالرفع من الانفاق الاجتماعي (٤٧).

وعلى الرغم من النتائج الباهرة التي حققتها النهضة البرازيلية ، الا انها مازالت تواجه تحديات عدة وهذا يعد طبيعيا امام ما حققته البرازيل من نهوض تنموي كبير، على الرغم من التركيبة الاجتماعية المعقدة والمتنوعة للمجتمع البرازيلي واستغلالها بنجاح لصالح الارتقاء تنمويا عن طريق بث روح التسامح والتعايش السلمي وتوفير الخدمات لكل الفئات الاجتماعية التي انصهرت في بوتقة الوحدة الوطنية على خلاف التجربة العراقية التي لم تستفاد من هذه التجربة الرائدة في الاصلاح الاجتماعي والتنموي ، حيث أثبتت العديد من التجارب أهمية القيم والشروط الثقافية في التطور السياسي والاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة .

رؤية مستقبلية :

ان التنوع الثقافي هو احدى التنوعات الطبيعية التكوينية ، أي وجد الناس انفسهم داخله دون اختيار منهم ، حيث لا يسأل أحد ، ولا يخبر قبل مجيئه الى هذه الدنيا عن انتمائه ولا عن ملامح شكله ومظهره ، ولم يقرر أحد من الناس لنفسه أن ينحدر من السلالة التي انحدر منها ، او ان ينتمي الى القومية او الطائفة التي وجد نفسه منتميا اليها (٤٨) .

والرؤية الاستراتيجية هي التصورات الفكرية لتحقيق الاهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الامكانيات والظروف التي يعيش فيها النظام في هذه الدولة وهذه الفكرة تبنى عليها الخطط الاستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الاهداف على المدى الطويل ، وهذا يعني أن الرؤية الاستراتيجية ليست الجانب العملي فقط بل في البداية هي نظرية وتبنى من قبل الحكومة او الدولة بأكملها وهذه الدولة تدار من قبل اشخاص ، وهذه الرؤية هي ثمرة انجاز الذين يعملون في ادارة الدولة ، وهذا يعتمد على الخبرة والمعرفة والصدق من أولئك الاشخاص من جانب والواقع الميداني في الدولة من جانب آخر . وتعاني الدولة العراقية من ضعف الرؤية الاستراتيجية الواضحة ، يصل الى خد غياب هذه الرؤية في كثير من المراحل في الماضي والى وقتنا الراهن . على الرغم من ان العراق دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ، ولكن لم يتم الاستفادة من هذه الموارد لمصلحة افراد المجتمع وبناء دولة تعددية تضم كل أطياف المجتمع يعيشون بسلام وكل هذا يؤثر في شعور المواطن العراقي وانتمائه للدولة العراقية ، بسبب عدم وجود رابط قوي يربط كل المواطنين والثقافات في اطار رؤية استراتيجية ، فعلى سبيل المثال لو أخذنا واقع المشروعات الصناعية المتوسطة في العراق منذ عام ٢٠٠٠- ٢٠١٠، كمؤشر للرؤية الاستراتيجية في القطاع الصناعي (٤٩) ، ففي عام ٢٠٠٠ كان عدد المشروعات ١٥٦ وعدد العاملين فيها ٢٢٧٥ وفي عام ٢٠١٠ أصبح عدد هذه المشروعات ٥٦ وعدد العاملين فيها ٩٢٣ ، يتبين لنا بوضوح التراجع الواضح خلال عقد من الزمن وسبب ذلك يعزى الى غياب الرؤية الاستراتيجية ومن خلالها خطة لتنمية القطاع الصناعي ، مما أدى الى تراجعه بشكل تدريجي وزيادة نسبة البطالة التي أدت بدورها الى زيادة معدلات الفقر .

ويرى « ويل كيمليكا « ان هناك نموذجاً للمواطنة الجمهورية الوحدوية ، والذي يتمتع فيه المواطنون بمجموعة حقوق المواطنة المشتركة نفسها ، كما يعتقد أنه من الممكن تحديث مثل ذلك النموذج المبكر لكي يتعامل مع مسائل التنوع العرقي والثقافي (٥٠).

وتتجسد رؤيتنا المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل مجتمع متنوع ثقافيا بالآتـــــــــي :

١.أرساء أسس التعايش السلمي وتطبيق سياسة التعددية الثقافية والقبول بجميع الثقافات ، واعادة بناء الدولة والمؤسسات في العر اق على هذا الاساس مما يمهد لبيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية من اجل الحفاظ على استدامتها .

٢.وذلك يقودنا الى البدء بإرساء مبادئ الحكم الرشيد الذي يعد حجر الاساس في الادارة الناجحة للتنوع الثقافي في أية دولة .

٣. وذلك يمهد الطريق الى تبني المشاركة الفعلية في السلطة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لكل الطوائف على أساس مبدأ المواطنة دون تمثيل لهوياتهم الخاصة فقط من خلال :

أ- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتوعية افراد المجتمع من أجل المشاركة .

ب- تفعيل النظام المؤسساتي المبني على سلطة القانون انطلاقا من العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة والذي ينظم الحقوق والواجبات بينهم .

ج- ضرورة استقلال السلطة القضائية وعدم التدخل في شؤونها .

د- الاعتماد على ذوي الاختصاص في ادارة شؤون الدولة ، فضلا عن الاستفادة من تجارب الدول الاخرى ، واعتماد نظام الحكومة الالكترونية من أجل القضاء على الفساد الاداري والمالي .

٤. العمل على الغاء ثقافة تقديس الدولة من خلال تقديم حقوق المواطن وحرياته واعطائها الاولوية .

٥- على الدولة الاندماج والتكيف داخل الثقافات الاخرى في المجتمع وقبولها .

٦- تغليب ثقافة الانجاز على ثقافة الولاء والمحسوبية والثقافات الفرعية .

٧- تفعيل القطاع الخاص لاستقطاب الخريجين والايدي العاملة العاطلة عن العمل مما يقلص من معدلات البطالة المتفاقمة .

٨- انشاء مجلس الخدمة الاتحادي وضرورة موائمة مخرجات التربية مع مدخلات التعليم العالي بما يخدم العملية التنموية .

٩- العمل على الارتقاء بمؤشرات التعليم كونه من الدعامات الاساسية لعملية التنمية المستدامة .

١٠- ضرورة ادماج البعد البيئي كركيزة ثلاثية مع البعد الاقتصادي والاجتماعي عند رسم سياسات وبرامج التنمية ونشر الوعي البيئي بين افراد المجتمع عن طريق الندوات التوعوية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني .

١١. العمل على الاستفادة من تجارب الدول المتنوعة ثقافياً والتي نجحت في تحقيق نهوض تنموي وتطويعه لإنجاح التجربة العراقية .

١٢. ضرورة تسخير وسائل الاعلام لنشر الوعي المجتمعي لتجاوز التحديات الثقافية امام عملية التنمية المستدامة .

هوامش البحث :

١. قرم ، جورج، التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية ، القاهرة ، ٢٤-٢٦ شباط / فبراير ، ٢٠٠٣ . مقال متاح على الرابط الإلكتروني :
Http://www .georgescorm.com/ar/articles/articledetail/article ٠٨ ,١,٣٦k.Shtm.
٢.عمر، إبراهيم احمد ، فلسفة التنمية رؤية إسلامية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، الرياض ، ١٩٩٥م ، ص١٤ .
٣. المصدر السابق ، ص ١٧-٢١ .
٤.حجازي ، مصطفى ، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، المركز الثقافي العربي ،ط٢ ، الدار البيضاء-المغرب ، بيروت-لبنان ،٢٠٠٦ ، ص٤٣.
٥. المصدر نفسه ، ص٤٣-٤٤ .
٦.الطراح ، علي أحمد وسنو ، غسان منير، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والانتقالية – دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤، ص٦٩ .
٧.المصدر نفسه ، ص ٤٦.
٨.حجازي ، مصطفى ، الانسان المهدور، مصدر سابق ، ص٦٥ . وينظر أيضا : الجابري ، محمد عابد ، العصبية والدولة عند ابن خلدون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
٩.العسل ، ابراهيم ،التنمية في الاسلام مفاهيم مناهج تطبيقات ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٦.
١٠. شكاره ، عادل ، نظرية هوبهاوس ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٩٥,١٠
١١.عثمان محمد (د) و ماجدة أبو زنط (د) ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٥.
١٢.معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا ومؤسسات الإمام الصدر و البنك الدولي ، مؤسسات الأمام الصدر ، بيروت ، لبنان ، ص٤٥-٤٦.
١٣.اللجنة العالمية للبيئة ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة : محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد /١٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٨٣.
١٤.عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد/١٦٧، السنة /١٥، كانون الثاني ، ١٩٩٣ ، ص١٠٤.
١٥.معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا ومؤسسات الامام الصدر والبنك الدولي ، مؤسسات الامام الصدر ،بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٧.
١٦.القرآن الكريم ، سورة هود ، الآية \ ١١٨ .
١٧.أبن كثير ، أسماعيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم ، ج٧ ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٤٨٨ .
١٨.سافيدان ، باتريك ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة : المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ٢٠١١، ص٤٤ .
١٩.مؤسسة المنصور الثقافية ، ادارة التنوع الثقافي : من الحفاظ الى التزكية ، بحث مقدم الى ندوة التنوع الثقافي والحداثة – حوار بين الاقاليم التي نظمتها منظمة اليونسكو في باريس ، ٦-٧ \ ٥ \٢٠٠٤ ، متاح على
الرابط الالكتروني :
http://mansourdialogue.org\Arabic\Iecs٢٠٪(٢).htmI.
: المنهج الوصفي ، مقال منشور في منتدى آفاق ، في ٢٥ شباط / ٢٠٠٨ متاح على الرابط الالكتروني ٢٠.
www.afaksocio.ahlamontada.com
٢١. حسن ، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ،ط٢،مكتبة وهبه ،القاهرة ،١٩٩٨،ص٢٠٤
٢٢. حافظ ، ناهدة عبدالكريم ، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١١٢ .
٢٣.نشرة التنمية البشرية ، التنمية البشرية في العراق : تداعيات الماضي وضرورات المستقبل ، ع١، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، ك٢/يناير ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ .
٢٤.الفضلي ، شهاب أحمد، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع ٨٢٦ في ٦/ آيار/٢٠٠٦ ، ص٣ .
٢٥.البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع ٨٢٦ في ٦/ آيار/٢٠٠٦ ، ص ٣ .
٢٦.تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ ، العراق لا أمن للجميع ، مونتيفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٢ .

. البياتي ، عبد الستار ، مصدر سابق ، ص ٣,٢٧
(*) وعلى الرغم من إدانة الأمم المتحدة لنشاط الارتزاق ، إلا أن العديد من الدول المتقدمة تدعم شركات الارتزاق . فنلاحظ ان الولايات المتحدة تعمد الى التلاعب في تعريف تلك الشركات بحيث تنفي عنها صفة الارتزاق وكذلك بريطانيا تسمح للعديد من هذه الشركات بممارسة نشاطها علناً . ومن أمثلة ذلك دور شركة ساند لاين البريطانية في سيراليون . للمزيد ينظر الموقع الألكتروني :
.htm.٦ texts two/issue٦٤٤٢/٢٠٠٣/http:www.Albayan. Com.ac/Albayan/seyase
٢٨.بريسارد، شارل وداسك ، غيوم، النفط وراء حروب أمريكا في العالم ، ترجمة ، فالح عبد القادر ، عرض في مجلـة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ع٢٨، آب، ٢٠٠٢، ص ص ٢٩- ٣٠.
. هادي ، غزوان ، البطالة ، صحيفة ٣الصباح ، ع ٨٣٢ في ١٣/آيار/٢٠٠٦، ص ٢,٢٩
. الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣,٣٠
٣١.المسافر ، محمود خالد ، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٥ .
٣٢.حافظ ، سعد، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي ، اعمال المؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٩٤-٤٩٥.
.المسافر ، محمود خالد ، مصدر سابق، ص ٣١٠ .٣٣
. الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣,٣٤
٣٥,٣٥.حميد رشيد ، عبد الوهاب ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في موقع اسلام اون لاين، آذار، ٢٠٠٥ متاح على الرابط الالكتروني :
.htm ٣٣-٢٧-text- issue-٢٨,٣,٢٠٠٥/٢٧-http:www.Islam online .org/Iraqi- writer –Iraqi-issue
.المصدر نفسه.٣٦
. ٣٧.حمزة ، كريم محمد ، الطيف الاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥ .
٣٨. المصدر السابق .
٣٩.حجازي ، مصطفى (د)، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، مصدر سابق ، ص٦٦ .
.٤٠.عوض، جابر سعيد، التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية ، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٩٩٣ ، ص ١٩.
. المصدر نفسه ، ص٢٠,٤١
الالكتروني : ٤٢. بوابة كندا ، متاح على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) متاح على الرابط \http://ar.wikipedia.org wiki
٤٣. The world Justice project , Rule of Law Index , USA , ٢٠١٣ , ٨٠.p
موقع الاحصاءات العربية التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط: ٤٤.
١١=http://www.arabstats.org\(category).asp? Gid
الموقع الرسمي للحكومة الكندية ، متاح على الرابط : ٤٥.
http://www.canada International.gc.ca
٤٦. صدفة ، محمد محمود ،التجربة النهضوية البرازيلية : دراسة أبعاد النموذج التنموي ودلالاته ، تعليق الرضواني ، محمد ، متاح على الرابط الالكتروني :
www.caus.org.lb
٤٧. المصدر نفسه .
. الصفار ، حسن ، التنوع والتعايش ، دار الساقي ، بيروت، ١٩٩٩، ص٤١,٤٨
. ٤٩. صليبي ، ياسمين سعدون ، المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق ، مديرية الاحصاء الصناعي ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤-٥ .
. ٥٠. باري ، بريان ، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية ، ج١ ، ترجمة : كمال المصري ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ع \ ٣٨٢، نوفمبر ، ٢٠١١ ، ص ٤٤ .

المستقبل التنموي في العراق و بناء إستراتيجية الخيار الوطني
ـ رؤية مستقبلية على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ـ

أ.د.عبد الواحد مشعل عبد
أستاذ الانثروبولوجيا في قسم الاجتماع
كلية الآداب / جامعة بغداد

أولا: هدف البحث:بناء استراتجية تنموية مستقبلية على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
ثانيا: أهمية البحث :نظر للتحولات الكبرى التي تجري في عصر المعلوماتية وتسارع الجهود الدولية لإنقاذ البشرية من حالات الفقر والتراجع الحضاري والنتائج المترتبة على الحروب والنزاعات العسكرية الداخلية والخارجية ، وتنامي حالة النكوص في البلدان التي تشهد مثل تلك الصراعات، ومنها المجتمع العراقي، لابد من التوجه نحو دراسات عميقة للآثار التي تتركها النزاعات على الأجيال القادمة ورسم خارطة طريق للنهوض التنموي والحضاري لإنقاذ الإنسان وتمكينه من المساهمة في بناء مجتمعه.
التنوع الثقافي في العراق له خصوصية ثقافية مميزة لابد من توظيفها في برنامج تنموي خلاق يرتقي إلى مستوى الأهداف الموضوعة للتنمية المستدامة إلى سنة ٢٠٣٠ وهي مسالة تحتاج التي نهضة علمية واسعة النطاق ، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في بناء استراتيجية تعتمد الخيار الوطني طريقا لها.
ثالثا: منهج البحث، سيعتمد المنهج الاستقرائي التحليلي في كشف الواقع الثقافي والاقتصادي وحجم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق بظروفها الراهنة وآفاقها المستقبلية واقتراح إستراتيجية وطنية بهذا الشأن.

المقدمة:

لاشك إن المجتمع العراقي اليوم من أكثر المجتمعات البشرية حاجة لتنمية بشرية فاعلة تحرر الإنسان عقلا وتضع إمامه مسؤولية النهضة الحضارية التي غابت عنه فترة طويلة، ومهمة كهذه ليست بالمهمة السهلة أبدا وسط تداعيات سياسية متقاطعة وصراعات محتدمة في مدارات العراق الإقليمية والدولية،الأمر الذي يفرض آليات من التفكير العلمي والمنهجي لوضع استراتيجية فاعلة مدعوة بإرادة سياسية ومجتمعية صارمة،تضع الجميع إمام مسؤولياتهم التاريخية إمام الأجيال القادمة ،لرسم خارطة طريق تضع العراق في دائرة التخطيط الذاتي المستقل نائية به عن إي مشاريع تقسيميه أو طائفية أو عرقية بل تخلصه من كل إشكال التبعية، وهو ما يمكن أن نسميه شرط نجاح التنمية وغايتها المحكمة التي بها يصبح الوطن للجميع والتنمية عنوان النهضة الحقيقية.
إن مستقبل التنمية بصفته طريقاً إطاراً تنموي مستداماً، لا يمكن إن يكون حقيقية واقعة إذا لم يكن مقترنا بنهضة علمية وفكرية تحرر العقل من كل التبعات المعرقلة لقيام تنمية مستدامة تأخذ مهدياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على بلورة ثقافة مجتمعية تتعامل على أساس المواطنة واحترام حرية الإنسان وكرامته، وهذا يتم إذا ما أخذت التنمية الإنسانية مهدياتها بحقيق أهداف التنمية المستدامة الموضوعة حتى سنة ٢٠٣٠، ولعل أبرزها القضاء على الفقر الذي بات يهدد قطاع واسع من المجتمع العراقي حتى أشرت استراتيجية مكافحة الفقر في العراق مقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قيل سنوات بنسبة ٢٠٪ تزيد أو تقل حسب الظروف السائدة ما يؤشر على وجود تحدي حقيقي يواجه المجتمع، ووضع آليات تنموية للقضاء على الفقر مهمة أساسية ينبغي العمل على بلوغها،كما إن الجوع تحدي حقيقي لكرامة الإنسان وهي مهمة ينبغي العمل على وضع استراتيجة من اجل القضاء عليه، ولأتقل الصحة والعليم الجيد والمساواة بين الجنسين وتوفر مياه نظيفة وإشاعة ثقافة النظافة الصحية وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة أهمية عن الأهداف الأولى فهي متكاملة ومتداخلة معها، ولاشك إن الاستترايجية لكي تكون فعالة ينبغي وضع في الحسبان الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل رائقة بالإنسان ومهارته وتخصصه من شانه إن يحقق الرضا النفسي ويحقق معدلات عالية من الإنتاج ، وهذا لآياتي إلا بإيجاد قاعدة صناعة وطنية قائمة على الإبداع والابتكار وبناء الهياكل التحولية الكبرى ، وهو من شانه إن يحث الغير الحضاري والاجتماعي بطريقة تسمح بتحقيق حد مقبول من المساواة في عملية النهضة الحضارية والاقتصادية بما يلبي حاجات الإنسان الأساسية، وهو يمكن إن يقود إلى وجود مدن ومجتمعات محلية قادرة على اخذ زمام المبادرة في تنمية مستدامة تلبي حاجات الإنسان في كل مرحلة يقطعها المجتمع، بحيث يمكن تهيئة الظروف المواتية من تحقيق ظروف عقلانية من الإنتاج والاستهلاك بشكل علمي وموضوعي يؤدي إلى إشباع حاجات الإنسان في المجالات المختلفة. إن العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجمع العراقي ضمن السقف الزمني الذي حددته الأمم المتحدة من شانه إن يكون متناغما ومكملا للأهداف أعلاه مع أهداف أخرى تخص البيئة وتوفير مناخيات جديدة لاستخلاص مصادر للعيش بيئات مختلفة منها الحياة للثروات السمكية تحت المياه والحفاظ على سلامة البيئة والموجدات الحياتية في المياه والمناطق البرية وهو من شانه إن يتناغم بشكل متكامل مع تحقيق السلام وتحقيق قدر متزن من التنظيم المؤسساتي وقد يأخذ العمل في تحقيق هذه الأهداف مداها عندما يتم التركيز على عقد الشراكات لحقيق الأهداف المرسومة من خلال التعاون وتبادل المعلومات والمصالح المشتركة من اجل سعادة الإنسان.

أولا : التصور العام للبحث وبعض المفاهيم الأساسية:

١ـالتصور العام للبحث:

أ ـمشكلة البحث:

تواجه الإنسان العراقي في المرحلة الحالية أزمات نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية وتنظيمية وحضارية معقدة، بطريقة أصبح الالتزام بالأهداف إلي أقرتها الأمم المتحدة للارتقاء يوضع الإنسان مسالة في غاية الأهمية ولا تقبل التأجيل، بل تتطلب عملا جديدا ومتواصلة لعلاج مشكلات الإنسان الحاضرة والمستقبلية ووضع إطارا منهجيا لكل ذلك وهذا يتطلب نهضة علمية وحضارية قادرة إن تكون مستوى التحديات التي تواجه الإنسان، ولهذا فان البحث يحاول تقديم رؤية استنادا على رؤى الانثروبولوجيا للوقوف على مشكلة الإنسان بعده هو الأصل الأصيل في الحياة وهو القادر على تكوين وخلق الفرص المناسبة لبناء بنية مجتمعية واقتصادية وسياسية قادرة على بناء قيم حضارية جديدة قائمة على أساس قدرة الإنسان على التفسير لكل الظواهر المحيطة به مع إيجاد مناخ فكري يحرر العقل من الخرافات ويقوده إلى العلم الموضوعي القادر على كشف أسباب الظاهرة ومن ثم وضع الحلول المناسبة للارتقاء بهذا الإنسان إلى مستوى لائق من الكرامة، وطالما قامت الأمم المتحدة بوضع خارطة طريق تنموية من خلال أهداف واضحة ينبغي دراسة وبحث الواقع الاجتماعي العراقي وفهم مشكلاته حتى يمكن صياغة استراتيجية(خطة) لتحقي ذلك، وهو يأتي مع جهود مبذولة من وزارة التخطيط بالتعاون مع المؤسسات العلمية والهيئات المعنية لتحقيق تلك الأهداف، أو على اقل تقدير تقديم رؤية تسام مع الجهود الأخرى في هذا السياق.

بـأهمية البحث:

إن أهمية التفكير بالمستقبل بات مسالة في غاية الأهمية بإقامة تنمية مستدامة للإنسان وقادرة على الاستجابة لحاجاته المستجدة مع اخذ بنظر الاعتبار تحقيق أهداف محددة هي في الأصل ترجمة لمشكلات قائمة يمكن القضاء عليها بإطار منهجي يأخذ مداه الزماني، وعلى وفق أهداف واضحة ومحددة وضعتها الأمم المتحدة، ومن هنا تأتي أهمية البحث في وضع تصور مناسب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على وفق استقراء الواقع الاجتماعي العراقي وحاجاته المتزايدة،فالإنسان في العراق إنسان مأزوم بمعنى الكلمة بعد أن عانى عقود من الحروب والأزمات ،حتى أصبح الأمر يتطلب تنمية تعيد الثقة إليه.

ج ـهدف البحث:

بناء استراتجية تنموية مستقبلية على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

د- منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي في كشف الواقع الثقافي والاقتصادي وحجم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق بظروفها الراهنة وآفاقها المستقبلية واقتراح إستراتيجية وطنية بهذا الشأن.

٢ـمفاهيم أساسية:

أ ـالتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.(١)

ب ـالأهداف :

الاهداف هي مجموعة من النتائج النهائية التي تسعى المؤسسات المدنية عبر إداراتها تحقيقها، وهي في الغالب تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل كلفة ممكنة كما تشمل التوسع المستقبلي وارتفاع نسبة البيع والإبقاء على التقدم أمام المنافسة. كما للعسكريين أهداف يسعون لتحقيقها سواء في السلم أو الحرب. أما على المستوى الأشمل فإن للدول أهداف تحددها إستراتيجيتها الوطنية .

الهدف هو النتيجة التي يرغبها الشخص أو تصور وتخطيط وتركيب النظام لتحقيق رغبة شخصيه أو تنظيمية وهي نقطة نهاية التنمية المفترضة.يسعى الكثير إلى تحقيق الأهداف في وقت محدد من خلال ضبط المواعيد النهائية وهو يشبه الغاية أو القصد كثيرا. وتقود النتيجة المتوقعة إلى ردة فعل أو نقطة النهاية وهي الهدف سواء كان هدف محسوس أو مجرد وهو يحمل قيمة جوهرية. ماهو الهدف؟ الأهداف جدا مهمة عند إنشاء الأعمال التجارية وبدونها لن نتجح تلك الأعمال. حتى وإن أنشأت أهداف بسيطة سيكون من الأفضل اتباع مسار إستراتيجي للأهداف بدلاً من السعي إلى تحقيق الشئ الدي تريده فقط. (٢)

ج.الاستراتيجية:

نقصد بالأستراتيجية هنا الخطة المتصلة بـ (بناء تصور لتنمية مستدامة مستقبلية في العراق على وفق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.) بعدها تستهدف مورد فاعل متمثل بالطاقة البشرية والاقتصادية والتخطيطية. وينبغي في زمن وضع الإستراتيجية التأشير على متغير فاعل وأساس يتوقف عليه النجاح وتنفيذ الإجراءات والخطوات اللازمة لمعالجة الظاهرة وهو توفر الإرادة السياسية والمجتمعية الصلبة.

ثانيا ـ اشكالية ربط البحث العلمي بالواقع الاجتماعي:

يبدو إن موروث الحروب والحصار الاقتصادي قد حطم طموحات ملايين العراقيين في تحقيق طموحاتهم المتواضعة، والحصول على فرص العمل المناسبة، وقد زاد الأمر تعقيدا بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وما تلته من حالة عدم استقرار اثر على حركة الأعمار وعطلها مما زاد من حدة البطالة بشكل مخيف(٣)

من يقرأ الواقع العراقي يجد نفسه إمام تحديات ضخمة، ومسؤولية تاريخية إمام الدولة العراقي ينبغي القيام بها ،وكشف أسباب المشكلات المتفاقمة، لغرض وضع خطة متكاملة للنهوض الحضاري، وهو مطلب تاريخي ينبغي البدء فيه، إلا إن هذا الواقع يعاني من انقسامات سياسية ورؤى متقاطعة ما يعرقلة عملية صياغة خطة ناجحة، فالاوضاع السياسية العامة وغياب الاستقرار السياسي من اهم العوامل المؤثرة في عرقلة قيام اي تنمية مستدامة يمكن التفكير فيها في المرحلة الحالية.

أن أزمة ربط البحث العلمي بالتنمية البشرية،جزء لا يتجزأ من أزمة علمية ومنهجية اكبر تعصف بالحركة العلمية العراقية في المرحلة الحالية،وهي تواجه بأدواتها التقليدية تارة و بالأدوات المنقولة عن مراكز الأبحاث والدراسات في المجتمعات المتقدمة تارة أخرى، واقعاً تعصف به التغيرات في المجالات المختلفة ،دون إن تجد لنفسها مكانا مميزا في الإبداع والابتكار العلمي والتقني،إذ لا تزال الصفة الفلسفية والأدبية تطغى على مظاهر الإنتاج العلمي، لتجد مئات المجلات الأدبية والفلسفية والإنسانية تصدر في العراق وحتى في البلاد العربية أسبوعيا أو شهريا أو موسميا إلى جانب عدد ضئيل جدا لا يتعدى العشرات ، إذا تفاءلنا قليلاً، من المجلات العلمية في مجال الطب والهندسة والعلوم الطبيعية تقدم أبحاثها الأصيلة، وتسهم في حركة علمية المفروض أنها تنمو في عصر التواصل الاجتماعي والعلمي بين أجزاء المعمورة.وإذا أدركنا إبعاد هذه الصورة جليا ،أدركنا حجم المشكلة في الوقت الذي يحتاج فيه العراق نهضة حضارية ولاسيما بعد إن أصبحت الأبواب مفتوحة إمام مؤسساته العلمية للتواصل مع التجارب العلمية العالمية ،من حيث التأهيل والقدرة على الالتصاق بمشكلات المجتمع الآنية، و الاستفادة من مقدار التمويل المتاح لها حكوميا وأهليا،كذلك على مدى قدرتها على تقديم الأصيل والجديد الذي ينقذ واقعنا من التخلف الحضاري، ويتيح لنا حالة من الالتصاق والتفاعل مع الحركة العلمية المتصاعدة في العالم، ولاسيما في مجال العلوم الطبيعية، ومن ثم اخذ زمام المبادرة في التنمية والتطور الاجتماعي والتقني بما يتلاءم مع ثقافتنا وحضارتنا ويعطي لنا هويتنا الحضارية المميزة.

فالانثروبولوجيا، هو العلم الذي يسعى إلى اكتشاف القوانين الاجتماعية واشتقاق الفرضيات منها لدراسة الواقع الاجتماعي وفهم السلوك الاجتماعي وفهم مشكلات المجتمع في الوقت الحاضر وكشف أسبابها ووضع الحلول لها على وفق منهج مقنن، فالعلم يقوم على محورين أساسين : أولهما قلب العلم وهو النظرية والمنهج. وثانيهما أطراف العلم وهي الجوانب التطبيقية له.

ووالانثروبولوجيا علم حديث يهتم بأمرين أساسين أولها النشاط المعرفي الذي يسعى إلى كشف أسباب الظواهر الاجتماعية والثقافية وتفسيرها ، وفهم أسباب التغيرات الاجتماعية والثقافية ونتائجها على البناء الاجتماعي ، كما يهتم بوضع الرؤى والنظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الاجتماعي بناء على نتائج الدراسات الميدانية وعلى وفق فرضيات مشتقة من دراسات سابقة أو نظريات اجتماعية أو ملاحظات ميدانية أثارت انتباه الباحثين وتم اختبارها وتفسيرها منهجيا.

إما الأمر الثاني ، فهو الجانب الميداني أو التطبيقي ويمثل جوهر عمل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية،وهو علم يسعى لدراسة المشكلات في مؤسسات المجتمع كافة، ويقوم به باحثين مهنيون ذو حس علمي دقيق معتمدين على منهجية العلم ونظرياته وقوانينه.

وفي الوقت الحاضر تطورت دراسات العلوم الاجتماعية مع تطور الأساليب الحضارية التي باتت تؤثر في المجتمعات الحديثة تأثيرا واسعا،ولاسيما مع انفتاح العالم على بعضه البعض من خلال وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنيت والموبايل والبث الفضائي وغيرها، ما وضع الهيئات العلمية أمام واجب ضخم لتفسير السلوك المتغير في المجتمع مما يستدعى ذلك تحديث المناهج وأدواتها والخروج من القوالب القديمة إلى أساليب بحثية حديثة قادرة على فهم الحاضر وتوقع ما سيحصل في المستقبل.

وعليه فأن قديم رؤية واضحة وموضوعية لابد إن تنبثق من منهج وأساليب العلوم الاجتماعية ومنها الانثروبولوجيا ، لاسيما وان قراءة الواقع العراقي تطلب توفر آليات بحثية مقننة وفاعلة ، ما يتطلب المزيد من الدراسات المعمقة، ولكن يمكن بيان صور الواقع العراقي من خلال الاعتماد على الرؤية العلمية التي يمكن إن تكون وصفية وتحليلية.

وعليه تعتبر عملية نشر ونقل الأفكار الجديدة والمستحدثة هادفة بذلك تحقيق نمواً بشرياً في المجتمع الذي تجري به. وبناءً على

ذلك فان الأمر يتطلب نظاماً دقيقاً وفعالاً لفهم واستيعاب المعارف والأفكار التنموية المستحدثة بغية تحقيق التنمية والتحديث في المجتمع(٤).

ثالثاـ أهداف التنمية المستدامة في العراق والإمكانيات المتاحة:

لا يمكن تحقيق خطة تنموية دون ان تكون هناك رؤية اجتماعية وثقافية واضحة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع العراقي واقتصاده المأزوم،لان ذلك ينطلق من حقيقية دامغة تتصل باحتياجات الانسان المختلفة والتي لا يمكن إشباعها في ظل المعطيات الموجودة على الساحة العراقية لاسيما وسط الانقسامات الفئوية والطائفية والعرقية والمرتبطة بإطماع هذه الإطراف كافة،لذا فن عملية التحول الحضاري تواجة تحدي الاقتصاد المنتج إلي يفتقده العراق في المرحلة الحالية ووقعوه تحت ظروف اقتصاد ريعي،وهو ما يظهر واضحا في السوق العراق وبكل اختصاصاته السلعية من الغذاء الى الملابس الى التكنلوجيا الى كل شيء ،دون ان يستطيع تحقيق أي خطوة على طريق النهضة المطلوبة.(٥)

إن العالم متجه نحو البناءات الاقتصادية والحضارية التي تؤشر على أهمية منطق الانجاز والابتكار الذي هو بحد ذاته إنقاذا آخر للمستقبل والذي يقع تأثيره في كثير من الأحيان في مرمى أفكار ورؤى تقليدية عصية على التغيير والتطور بسبب اعتمادها على مصدر أحادي للطاقة من جهة و باعتبارها مكبلة ببني تقليدية تراثية غير قادرة على تجاوزها بالوسائل التي إتاحتها تلك الطاقة، سواء في صورتها الاستهلاكية وبقدرتها الربحية الهائلة في ضمن تكنولوجيا صناعتها خلال عقود من الزمن، أو في مجال تأثيرها في البني التقليدية بشقيها المادية والمعنوي لنقلها إلى بني حديثة التنظيم والعمران، الأمر الذي يجعل الاستفادة من طاقة حيوية بديلة بمثابة مسؤولية تاريخية تقع على عاتق القائمين على الأمر.

٣ :بناء استتراتيجية

الإستراتيجية وآلياتها (تصوراتها العامة) لبناء تصور لتنمية مستدامة مستقبلية في العراق على وفق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
وهذه الخطة لا تتم إلا بوجود متغير مهم ، هو(الإرادة السياسية الصارمة لتحقيق الانجاز المحدد). وعلية يمكن بناء تصور عام عن الخطة في هذا الشأن:

المستوى الأول: على مستوى صانع القرار

أ.الإرادة السياسية من اجل نهضة علمية:

في بلد متغير مثل العراق تتكفل الدولة بمختلف الخدمات والحاجات وهي مسؤولية بشكل مباشر عن ما يحدث بالبلد من قضايا وأزمات ،فهي عمليا لا تزال تتبع القوانين(الاشتراكية إن صح التعبير) أي ما زال التغير المطلوب نحو دولة المؤسسات واقتصاد السوق، يحتاج إلى وقت طويل،لذا فان الهيئات الأهلية والقطاعات المدنية بمختلف أنشطتها لا تمتلك الإمكانيات والإرادة في معالجة المشكلات الحاصلة في المجتمع العريض بقدر ما تمتلكه الدولة، وان دورها لا يزال محدودا،مع الاعتراف بدورها التوعوي وبعض المشاركات في السلم الأهلي.لذا فان المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الدولة.لذا فان هذه المسؤولية تتطلب إرادة سياسية نافذة ، ودون ذلك تبقى الخطط والمقترحات معطلة وغير فاعلة.

والإرادة السياسية تتصل بعزم الدولة على اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة للقيام بنهضة علمية قادرة على صنع مستقبل المجتمع، وينبغي إن يكون ذلك مرتبط بوضع الإمكانيات اللازمة و إلا تصبح المسالة متلكئة، كما يتطلب ذلك عدم المهادنة أو التساهل أو التقليل من أهميتها مع الزمن،لان الإرادة السياسية الناجحة ينبغي إن تقوم على تتبع الظاهرة باستمرار،ومن قبل رئيس هرم الحكومة مباشرة.

بـ.إستراتيجية صاحب القرار:

ينبغي أولا في إطار بناء الإستراتيجية وتقديم رؤية مستقبلية على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بشكل خاص وان يكون هناك تخطيط على مستوى شخصية اتخاذ القرار، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

١-تحديد ادوار صناع القرار والمستجيبين له في التنفيذ مع بناء قيم عليا (وطنية) لكل دور.
٢- تحديد وإقرار الأهداف الأساسية والتشغيلية المتاحة حتى يتسنى للجهاز الإداري التنفيذي والمساند له ،وفهم إبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يحقق أهداف الأمم المتحدة السابعة عشر ضمن السقف الزمني حتى سنة ٢٠٣٠ .
٣-ينبغي إن يكون هناك حضور مستمر لصاحب القرار والمنظومة المعنية مثل الهيئة التخطيطية والتنفيذية ووزارة التخطيط والهيئات العلمية المفترض تكون متشكلة في اعلي هرم الدولة، والجهات المتابعة مع عملية التخطيط (أي الجهة ذات العلاقة بالخطة)
٤-على إن ترافق ذلك عملية تقويم في الوقت الحاضر وتحديد مؤشرات النجاح في المستقبل القريب.

المستوى الثاني: الخطة على مستوى المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة في البلاد والتقيد بتحقيق الأهداف التنموية المقررة.

١ـضرورة بناء تصور متكامل:

يتطلب ذلك بناء تصور متكامل وشامل للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني للمؤسسات المعنية بمعالجة واقع المجتمع العراقي في المجالات كافة وعلى وفق الأهداف المعلنة من قبل الأمم المتحدة، ويمكن تحديد ذلك من خلال النقاط التالية:
أ-تشخيص وفهم واقع الموئسات المعنية وحدود إمكانياتها العلمية والتخطيطية ومواردها الاقتصادية وقدرتها على مواجهة التحديات في هذا الجانب.
ب-بناء تصور واقعي يمكن من خلال تنفيذ آليات العلاج على وفق الرؤية والأهداف المحددة من قبل المؤسسة ذات العلاقة.
ج-ثم وضع الخطة الملائمة لمعالجة مشكلات ملحة متمثلة بـ القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع والصحة الجيدة ولرفاه و التعليم الجيد و المساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والنظافة الصحية وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والحد من اوجة عدم المساواة ومدن ومجتمعات محلية مستدامة و الاستهلاك والإنتاج المسئولان والعمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة في البر والسلام والعمل والمؤسسات القوية وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
على يتم معالجة كل ذلك على وفق الفهم الكامل للثقافة المجتمعية والقناعات الفردية الملامسة للحاجات الضرورية ، والابتعاد عن الأساليب المثالية والتعبوية التي باتت في أجواء التغيرات الثقافية والاجتماعية الجارية في محيط العراق الإقليمي والدولي لا تمثل أي أهمية بالنسبة لما يعانينه الواقع العراقي ، بحيث يمكن للمخطط استيعاب ذلك وتوظيفه بأسلوب جديد يتوافق مع مصالح المجتمع بطريقة تعمل على تحقيق فرص التقدم العلمي .بحيث يقود ذلك إلى فهم مؤشرات النجاح لعملية التنفيذ أو التطبيق في هذا الصدد, على إن تكون الخطة لها هدف واضح وتتسم بالواقعية والمرونة وقابلة للقياس والتقويم وان تحدد بسقف زمن معلوم وهو ما يمكن فهمه على ما حددته الأمم المتحدة حتى سنة ٢٠٣٠.

٢-علاج واقع المجتمع العراقي

، من اجل وضع تصور ملائم لتفيد خطوات التطبيق، وكما يلي:
أ-تهيئة بيانات أساسية وهو ما يمكن تسميته بالأسباب العميقة من اجل الوصول إلى إمكانية فهم المشكلات بظروفها الآنية .
ب-البيانات المتوفرة في المرحلة الحالية: يواجه المجتمع العراقي تحدي خطير في النواحي المختلفة بسب جملة من الأسباب منها الحروب المستمرة والأزمات الملازمة لها أو الناتجة عنها طيلة أربعة عقود من الزمن ، ولاسيما عندما أصبح ذلك يهدد التطور الحضاري في المجتمع.ما يجعل وجودها دليل للإصلاح.
ج-البيانات المتوقعة خلال السنوات القادمة ضمن الفترة الزمنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة المقررة من قبل الأمم المتحدة، مع ما يمكن توقعه من المخاطر التي قد تهدد التنمية البشرية في المستقبل القريب.

المستوى الثالث:

فهم إبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية و ما يمكن إن تؤثره الإبعاد الخارجية في خطة التنمية وتطويقها: وعلى وفق ما يلمسه الباحثون والمعنيون عن خطر الظاهرة على مستقبل المجتمع في عالم باتت يتخذ من العلم وسيلة فعالة في تقدم تكنولوجيته واقتصادياته ورفاهيته الاجتماعية. وكذلك تفسير العوامل الخارجية المؤثرة ولاسيما التحديات التي تواجه المجتمع العراقي إقليما ودوليا،والتي باتت تمثل متغير خطير يؤثر في التنمية المستدامة ومستقبلها.

المستوى الرابع:

الرسالة الموجه والوسائل المقترحة للعلاج:

أ-الرؤية أو الرسالة

وعلى ضوء ذلك يمكن وضع رؤية إستراتيجية للمستقبل التنموي في العراق تستفيد منها المؤسسات المسئولة عن معالجة واقع المجتمع في النواحي كافة وأكثر تحديدا الأهداف المقررة من قبل الأمم المتحدة . فالرؤية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية هي فهم الظاهرة بإبعادها المختلفة وإدراك مخاطرها، ومن ثم رسم خطة إنقاذ وضعها.
وفي إطار فهم رؤية استتراتيجة في هذا المجال ،فان صياغة الهدف يمثل غاية أساسية،في إمكانية توظيف المؤسسات الحكومية الفاعلة في هذا الجانب، فالهدف الواضح سيكون بمثابة المرشد أو الدليل للاتخاذ القرار الذي ينبغي إن يرقى إلى مستوى الظاهرة.وبالتالي يكون من السهل تحديد المهام المؤسساتية للقيام بواجباتها الوظيفية في معالجة آثار الظاهرة في مستقبلها القريب.ويؤدي في نهاية المطاف تقويم مستوى أداء معالجتها.

ب-مرحلة ا التنفيذ في مراحلها المختلفة:

إن تطبيق استتراتيجة توظيف البرنامج الحكومي المتعلق بالظاهرة قيد التحليل التي ينبغي تعتمد أولا على الهدف المراد تحقيقه وهو تسليط الضوء على المشكلات التي حددت الأمم المتحدة على أساسها أهدافها التنموية والتداعيات المرافقة لها على تطور المجتمع ومستقبلة من خلال خطوات مهمة يمكن توضيحها في إطارها التصوري الشامل وأسلوبها التطبيقي الإجرائي ،على تنسق الجهود من

قبل هيئة تابعة مباشرة لمكتب رئيس الوزراء.

ج.المقترحات

١ -الاعتراف بالواقع الحالي وجعله إشكالية متفاقمة يحتاج إلى اتخاذ إجراءات عملية وعلمية لتغير وضعه نحوا لأحسن.
٢-العمل على اختيار الكفاءات العلمية الرصينة لقيادة المفاصل الأساسية في التنظيم الإداري التعليمي،،وتشكيل اللجان العلمية من الكفاءات والخبرات العراقية المميزة،وإعطاءها الصلاحيات الكافية.
٣-إجراء مراجعة نقدية متكاملة وعلى مستوى عال من الجدية بجميع النواحي التي يعاني منها المجتمع .
٤-ينبغي تدريب وتأهيل الإفراد والعناصر القيادية والباحثين والفنين والعمال وغيرهم على إن يعايشوا المجتمع ويتابعوا الميدان دوريا.
٥- تقع على الأقسام العلمية المعنية مسؤولية كبيرة في هذا المجال سواء في مجال الإشراف من ذوي الاختصاص حصرا ، في دراسة الثقافة والمجتمع والمشاريع التنموية المختلفة وأنماط السلطة والسياسات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وغيرها.
٦-العمل على ربط الخطة بالاستمرار بالتغيرات والمستجدات والتطورات التي تحصل في هذا الحقل بالعالم المتقدم، ولاسيما في عصر العولمة وبعد إن أصبحت حاجة الإنسان للتنمية عابرة للقارات وفي بيئيات متنوعة وتتعامل مع البنية العقلية للإنسان في بيئاته المختلفة، فهناك البنية العقلية الريفية أو القبلية وهناك البنية العقلية الدينية على حسب مرجعيتها وهناك البنية العقلية الحضرية وهناك بنية عقلية المجتمع النامي وبنية عقلية المجتمع الصناعي واليوم يتجه العالم نحو بنية عقلية عالمية، إذا ما تمكنت العولمة من مد أذرعتها الثقافية والاجتماعية والتقنية والاتصالية والسياسية والاقتصادية وغيرها إلى كل بقعة في العالم.

محور الاجتمـــــاع

رئيـــس الجلســـة / ا. د. انتظـــار الشـــمري- اســـتاذ الادارة العامـــة

ت	اســم الباحــث	موضـــوع البحـــث
1	أ.د. بشـرى رمضـان ياسـين	أثـر التنميـة المسـتدامة فـي تخفيـف الفقـر الـريفي فـي العـراق
2	أ.د.عبـد الواحـد مشـعل عبـد	المسـتقبل التنمـوي فـي العـراق و بنـاء إسـتراتيجية الخيـار الوطـني - رؤيـة مسـتقبلية علـى ضـوء أهـداف التنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠
3	أ.م.د.احمـد عبـد الرضـا الحسـني أ.م.د.وليـد عـبد الخفـاجي	مسـتقبل التحـديات الاجتماعيـة للتنميـة المسـتدامة فـي العـراق " التنـوع الثقـافي انموذجـا "
4	م.د رياض مهـدي عبـد الكـاظم م.د عصـام اسـعد محسـن	مسـتقبل التنميـة البشـرية المسـتدامة فـي العـراق التحـديات والفـرص
5	د.عـامرة البلـداوي	المحـور الاجتمـاعي : الأدوار المأمولـة للمجتمـع المـدني فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة
6	شـيماء هاشـم خضـير	ادمـاج منظـور النـوع الاجتمـاعي فـي السياسـات والخطـط الحكوميـة وأثـره علـى التنميـة المسـتدامة
7	د. الهـام محمـد واثـق العبيـدي د.نـدى سـلمان حبيـب العـزاوي	تحقيـق التنميـة المسـتدامة بالتكامـل مـع متطلبـات المحاسـبة عـن المسـؤولية الاجتماعيـة - بحـث تطبيقـي فـي البنـك الاسـلامي العـراقي للاسـتثمار والتنميـة
8	م. د.زاهـد قاسـم بـدن م.م.إيهـاب عبـاس الفيصـل	رأس المـال البشـري بيـن مقومـات النهـوض وهجـرة الكفـاءات العراقيـة
9	ر. مهندسـين اقـدم ضـيغم حـازم احمـد الحـاج بكـر	برنـامج بنـاء القـدرات وصـناعة الشـباب بتنميـة الافكـار الابداعيـة لـدى الاجيـال القادمـة

أثر التنمية المستدامة في تخفيف الفقر الريفي في العراق

أ.د. بشرى رمضان ياسين
جامعة البصرة
/كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

يعد القضاء على الفقر أحد أهداف التنمية المستدامة التي تلبي أحتياجات الأجيال الحاضرة دون الحاق الضرر بالأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم ، وهي ذات أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية وتكنلوجية ، تعمل على تزويد المجتمع بالمنافع التي توفرها النظم الأيكولوجية والطبيعية على المدى البعيد وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل من أجل تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر بمختلف أبعاده المرتبطة بتدهور النظم البيئية والصحة والتعليم وانعدام القدرة في المشاركة باتخاذ القرارات المدنية والأجتماعية .

وتتمحور مشكلة البحث في زيادة معدلات الفقر الريفي خاصة في المناطق النائية والهامشية مقارنة بالفقر في المناطق الحضرية في العراق .

يهدف البحث الى معرفة امكانات التنمية المستدامة ودورها في تخفيف الفقر الريفي في العراق .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة بالأعتماد على بيانات والتقاريرالصادرة من وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للأحصاء ومنشورات الأمم المتحدة وألأبحاث الاخرى .

بينت الدراسة عدد من الحقائق والنتائج منها :

١- انخفاض نسبة الفقر الريفي في العراق من ٣٩,٣٪ لسنة ٢٠٠٧ الى ٣٠,٧٪لسنة ٢٠١٢ ومع ذلك فهي مرتفعة مقارنة بنسبة الفقر في المناطق الحضرية التي انخفضت من ١٦,١٪الى ١٣,٥٪للمدة نفسها .

٢- يمتلك العراق عدة جوانب يمكن تنميتها لتخفيف حدة الفقر الريفي من خلال تحسين الانتاجية والنمو الزراعي للتقليل البطالة ، والعمل على تطوير البنى التحتية وتزويد الارياف بمختلف الخدمات الأجتماعية .

٣- تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والقضاء على الفقر عدد من التحديات المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني ومن مشكلات التصحر وانخفاض الأنتاجية ، فضلا عن مشكلات تنمية الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية والجفاف .

٤-ان زيادة سكان الريف وزيادة الزحف العمراني باتجاه الاراضي الزراعية ومايرافقها من انتشار ظاهرة الفقر ، تساهم في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية (ألاراضي الصالحة للزراعة ، التربة ، المياه ، الغطاء النباتي) وما يترتب على ذلك من زيادة في المشكلات البيئية والتي بدورها ستزيد من معاناة الفقراء .

Abstract

The impact of sustainable development in rural poverty alleviation in Iraq

Prof.Dr.Bushraa Rmathan Yaseen

Basra University College of Education, for the Humanities

The elimination of one of the goals of sustainable development that meets the needs of present generation without harm future generations too meet their poverty.

The problem for research increasing rural poverty rates in Iraq are relatively compared to urban areas.

The study found the fllowing results;-

١ . Decline in rural poverty rat from ٪٣٩,٣ in ٢٠٠٧ to ٣٠,٧ in ٢٠١٢,but it is high compared to poverty in urban areas in Iraq.

٢. It can alleviate rural poverty through improving productivity and agricultural growth to reduce unemployment and work on infrastructure and social services development.

٣. Agricuitural development is facing challenges such as urban sprawl toward farmland ,and desertification,pollution,as well as population growth .

المقدمة

ان الهدف ألأول من اهداف الألفية ألأنمائية هو تخفيض الفقر الى النصف في عام ٢٠١٥ والهدف السابع هو ضمان التنمية المستدامة ، ويكون تحقيقها ضروري للوصول الى تحقيق الأهداف الأخرى للألفية وفي مقدمتها استئصال الفقر المدقع والجوع وتحقيق الامن الغذائي للفقراء, باتباع نهج متكامل في ادارة الموارد البيئية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية والقدرة المؤسسية وادارتها لخدمة التنمية بكل جوانبها في تلبية احتياجات الفقراء اليومية والاساسية من السلع الغذائية والصحية والسكن المناسب .ووضعت ألأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ صيغة اهداف جديدة للتنمية المستدامة لمابعدعام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠م والتي تعتمد على العمل باهداف الالفية التي وضعت في عام ٢٠٠٠م ، وتوسيع نطاقها مؤكدة القضاء على الفقر والحرمان ضمن الاهداف الاولى للتنمية المستدامة .

مشكلة البحث

ان تحديد مشكلة البحث هي اولى خطوات البحث العلمي ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بسؤال مفاده ماهي معدلات الفقر الريفي خاصة في المناطق النائية والهامشية مقارنة بالفقر في المناطق الحضرية في العراق ؟ وما دور التنمية المستدامة في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة ؟ .

فرضية البحث

ان نسبة الفقر في الريف اعلى مما هو عليه في المناطق الحضرية ، وتوجد امكانات جغرافية للتنمية المستدامة يمكنها ان تخفف من حدة الفقر الريفي في العراق .

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة امكانات التنمية المستدامة ودورها في تخفيف الفقر الريفي في العراق .

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع من خلال جمع البيانات من التقارير الصادرة من وزارة التخطيط العراقية ومن دوائر الدولة الاخرى ذات العلاقة بالموضوع ، فضلا عن الاطلاع على تقارير منظمة الامم المتحدة والتقارير والدراسات الاخرى .

ان الحدود المكانية لمنطقة البحث هو جمهورية العراق الذي يقع بين دائرتي عرض (٢٩,٥ ٥ -٣٧,٢٣ ٥ شمالا وخطي طول (٣٧,٤٨ ٥ -٥٨,٤٥ ٥) شرقاً كما يتضح من الخريطة (١) وبمساحة (٤٣٥٠٥٢) كم٢ .

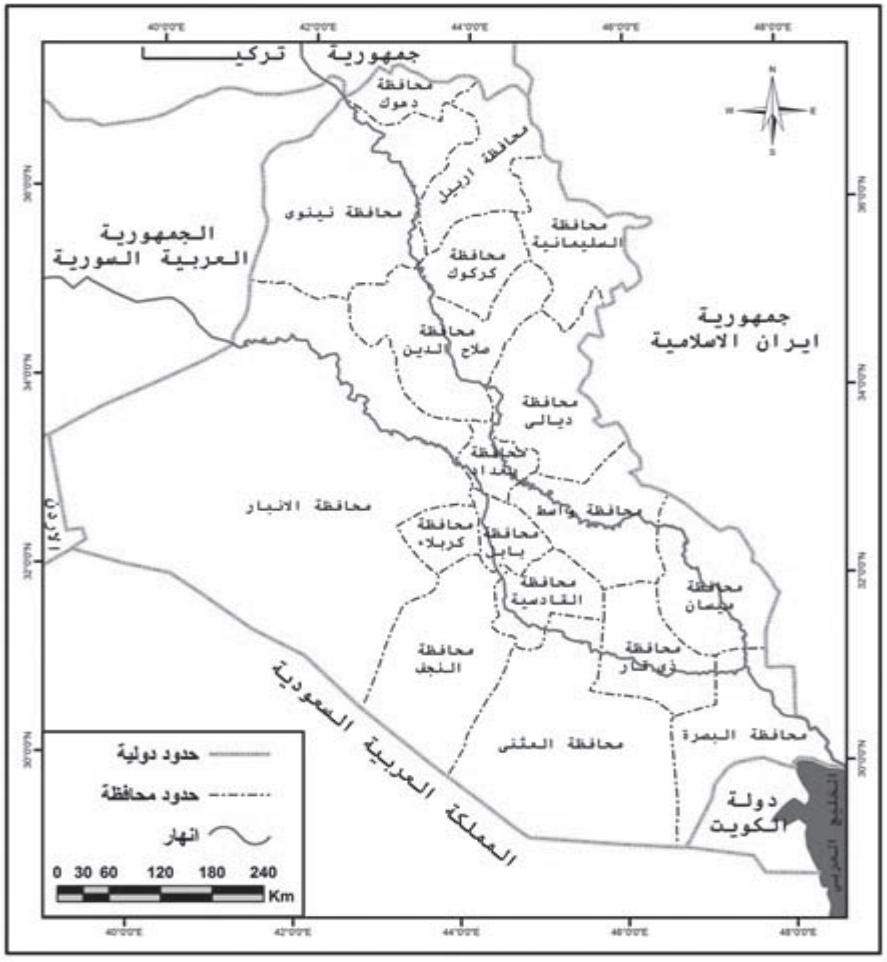

خريطة (١)الموقع الجغرافي للعراق
المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خر

اولا العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر

ان العلاقة بين التنمية المستدامة وظاهرة الفقر علاقة عكسية ، فكلما زادت معدلات التنمية كلما ادى ذلك الى تناقص نسبة الفقر وانخفاض عدد السكان الفقراء في المجتمع . ويعد القضاء على الفقر من اهم التحديات التي تواجها التنمية المستدامة ، من خلال المحافظة على العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك من جهة والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية من جهة اخرى .وعندما تصل التنمية الى اعلى مستوياتها فان ذلك يعني انحسار نسبة الفقر الى اقل تقدير ويقل عدد الاسر الفقيرة في المجتمع وتزداد قدرة الانسان على التعلم والبناء والمساهمة بدوره في تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات السكان المتزايدة في الوقت الحاضر دون ألأضرار بقدرة ألأجيال القادمة في المستقبل على الوفاء بأحتياجاتها ألأساسية وحفظ ألأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل (وزاراة التخطيط /تشرين الثاني ٢٠١٤/٤) .

ويعرف الفقر انه نقص في القدرة الانسانية على اشباع الحاجات الاساسيةالغذائية والصحية للانسان ،ومعنى ذلك هو الحرمان من الحاجات الاساسية لحياة الانسان . والفقر ظاهرة جغرافية ومشكلة اجتماعية خطيرة شهدتها المجتمعات البشرية عبر الزمن ، ولها جوانب متعددة اقتصادية وبيئية وسياسية وثقافية .

وتسعى التنمية المستدامة الى تخفيف ظاهرة الفقرالمتعدد الأبعاد أو الحد من إنتشارها بصورة عامة من خلال ألأهتمام بمؤشرات الفقر التالية التي بينتها وزارة التخطيط العراقية ، ومعالجة نقاط الضعف فيها :

١-فقر الدخل : وتشمل النسبة المئوية للسكان لمن هم دون خط الفقر الوطني ، ونسبة السكان دون خط الفقر العالمي (دولار واحد او دولارين /اليوم) ويتضح من الجدول (١) إرتفاع هذه النسبة في الريف العراقي مقارنة بالمناطق الحضرية على الرغم من انخفاضها من (٣٩,٣ ٪) لسنة ٢٠٠٧ الى (٣٠,٧٪) في سنة ٢٠١٢ .وهذا يعني ان المناطق الريفية من اكثر المناطق انتشار للفقر نتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأرياف بسبب معدلات الخصوبة المرتفعة حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الريف ٣,٥٪ مقابل ٢,٥٪ في الحضر ، و انخفاض معدلات الانتاجية في الريف وانخفاض المستوى التعليمي الذي انعكس على نشاط السكان الأقتصادي وبالتالي العمل بمهن ذات دخل منخفض ، فضلا عن تدهور خصائص الموارد الزراعية التي تشكل احد تحديات المشاريع التنموية.

جدول (١) النسبة المئوية للسكان لمن هم دون خط الفقر الوطني وفجوة الفقر حسب البيئة في العراق

السنوات	نسبة السكان دون خط الفقر الوطني			نسبة فجوة الفقر		
	حضر%	ريف%	المجموع			
٢٠٠٣	١٦،١	٩٣،٣	٢٢،٩	٢،٧	٩،٠	٤،٥
٢٠١٢	١٣،٥	٣٠،٧	١٨،٩	٢،٥	٧،٦	٤،١
٢٠١٤			٢٢،٥			٦،٦

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، تشرين الثاني ، ٢٠١٤ ،ص١٣ .

٢-عدم المساواة في الدخل وهي تعكس نسبة فجوة الفقر ومؤشر لمتوسط الفرق بين خط الفقر والدخل ، ولا يعتبر الفقر عميقا في العراق بصورة عامة إذ تقدر نسبة فجوة الفقرلسنتي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ اقل من ٥٪ وفقاً لبيانات الجدول (١) لمن هم دون خط الفقر الوطني الا انها زادت الى ٦,٦ ٪ في سنة ٢٠١٤ م ، كما انها تكون في الريف اعلى من الحضر ، مما يعني ان مشكلة الفقر في الريف العراقي اكثر عمقاً.

٣-الطاقة المتاحة وتمثل نسبة المساكن التي لاتحصل على الكهرباء او الطاقة الكهربائية التجارية .

٤-نظام الصرف الصحي وهي تمثل نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي في كل من مناطق الحضر والريف .

٥-مياه الشرب وهي تمثل نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر مطور لمياه الشرب .

٦-الصحة والتعليم ، اذ يعيش خمس سكان العراق تحت عتبة الفقر ، ويعد عامل الفقر من اهم العوائق التي تحول دون الألتحاق والاستمرار بالمدرسة ، و تبلغ حالات الاقصاء لدى الاسر الاكثر فقرا قرابة (١٠) اضعاف في المرحلة الأبتدائية و(٥) اضعاف في المرحلة

المتوسطة .

ثانياً – خصائص الفقر الريفي في العراق

ان الفقر ظاهرة جغرافية ومشكلة اجتماعية خطيرة ، ولها جوانب بيئية واقتصادية وسياسية وثقافية ، وهو حالة من الحرمان تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء وتدهور المستوى الصحي والتعليمي وانعدام الاصول الراسمالية والمدخرات .وتتفاوت نسبة الفقر في العراق من منطقة الى اخرى ، كما انها تتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية ، فهي اكثر نسبة في الريف منها في الحضر كما ذكرنا ، ويمكن معرفة خصائص الفقر الريفي في العراق من خلال المؤشرات التالية :

١-تباين التوزيع الجغرافي لنسبة الفقر الريفي بين المحافظات العراقية ، إذ تشير معطيات الجدول (٢) ان ريف محافظة ميسان احتل المرتبة الاولى في نسبة السكان الذين دون خط الفقر الوطني (٧٣٪)لسنة ٢٠١٢ تلتها محافظات

جدول (٢) مؤشرات الفقر حسب البيئة والمحافظة في العراق لسنة ٢٠١٢

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، على طريق ألأهداف الألفية ٢٠١٣، كانون ألأول ، ٢٠١٣ ، ص٢٤.

المثنى وذي قار والقادسية بنسبة (٦٣,٧٪ ، ٦١,٠٪،٦٠,٢٪) على التوالي للسنة نفسها .

ت	المحافظة	نسبة الفقر			نسبة فجوة الفقر			نسبة الحرمان الغذائي للسكان الكلي % ٢٠١١
		حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	لمجموع	
١	دهوك	٤،١	١٠،٥	٥،٨	٠،٧	١،٧	٠،٩	٥،٠
٢	نينوى	٢٧،٧	٤٤،٩	٣٤،٥	٦،٠	١٠،٩	٨،٠	٧،٠
٣	السليمانية	١،٤	٤،٨	٢،٠	٠،٣	١،٠	٠،٤	٠،٠
٤	كركوك	٦،١	١٥،٤	٩،١	١،٢	٢,٨	١،٧	٣،٠
٥	أربيل	٢،٤	٩،٣	٣,٦	٠،٣	١,٣	٠،٥	٢،٠
٦	ديالى	١٥,٢	٢٥،٢	٢٠،٥	٢،٥	٥،٣	٤،٠	٦،٠
٧	الأنبار	١٢,٤	١٨،٢	١٥،٤	١،٦	٣،٩	٢،٧	٥،٠
٨	بغداد	١٠,١	٢٥،٤	١٢،٠	١،٦	٤،٨	٢،٠	٥،٠
٩	بابل	٩،٧	١٨،٧	١٤،٥	١،٨	٣،٣	٢،٦	٣،٠
١٠	كربلاء	١٢،٣	١٢،٥	١٢,٤	٢،١	١،٨	٢،٠	٣،٠
١١	واسط	٢١،٣	٣٢،٨	٢٦,١	٤،٨	٩،٠	٦،٥	١١،٠
١٢	صلاح الدين	١١,١	٢١،١	١٦,٦	١،٩	٤،٢	٣،١	٢٠،٠
١٣	النجف	٦،٤	٢٠،٥	١٠,٨	١،٢	٢،٨	١،٧	٣،٠
١٤	القادسية	٣٢،٠	٦٠،٢	٤٤,١	٦،٥	٢٠،٢٢	١٢،٤	٣،٠
١٥	المثنى	٣٨،٢	٦٣،٧	٥٢،٥	٨،٧	١٨،٨	١٤،٤	١٢،٠
١٦	ذي قار	٢٧،٨	٦١،٠	٤٠،٩	٥,٢	١٧،٩	١٠،٢	١٧،٠
١٧	ميسان	٢٩،١	٧٣،٠	٤٢،٣	٦،٦	٢٣،٨	١١،٨	٧،٠
١٨	البصرة	١٣،٧	١٩،٦	١٤،٩	٢،٥	٤،١	٢،٨	٢١،٠
	العراق	١٣،٥	٣٠،٧	١٨،٩	٢،٥	٧،٦	٤،١	٦،٠

٢-يوجد اختلاف في متوسط الانفاق على مستوى الريف في العراق .

٣-يكون الفقر الريفي متلازما مع انخفاض الخدمات التعليمية والصحية للسكان في الريف وخدمات البنى التحتية والمسكن الغير مناسب ، ويمكن اعتبار الاسرة محرومة من الخدمات وان كان دخلها مقبولا مثل الحرمان من خدمات الماء والكهرباء والتعليم ، وكما يتضح من الجدول (٣) والخريطة (٢)ان اكثر المحافظات التي تزداد فيها معدلات الفقر تكون اكثر محرومية ، فاحتلت محافظة ميسان المرتبة الاولى بدرجة المحرومية ٥٥,٨٪ثم محافظتي المثنى والقادسية بنسبة ٣٤،٣٪ لكل منهما تلتهما محافظة ذي قار .

ان التباين في مستويات المعيشة بين الحضر والريف لا يزال شديدا حيث ان نسبة الأسر المحرومة في الريف بالنسبة لمستوى المعيشة

بوجه عام تزيد عن ثلاثة أمثال النسبة المقابلة للحضر. ان نسبة الحرمان في الريف تبلغ ٥٨٪ في الريف مقابل ١٧٪ للحضر كما يتضح من الشكل (١) ان نسبة الحرمان في ميدان البنى التحتية في الريف العراقي يحتل المرتبة الاولى وبنسبة ٩٣٪ ، وترتفع هذه النسبة الى ١٠٠٪ في بعض ارياف المحافظات كما هو الحال في ريف المثنى نتيجة لاتساع مساحة المناطق الريفية والهضبة الغربية فيها ، وافضل ريف في هذا المجال هو ريف محافظة بغداد ٦٩٪ ، يليه ريف محافظة البصرة ٧٧٪ (الجهاز المركزي للأحصاء / خارطة الحرمان /٢٠١١/٢٠٨) .

جدول (٣) نسب الحرمان٪ من الحاجات الاساسية في العراق لسنة ٢٠٠٧ م حسب المحافظات

ت	المحافظة	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	الحماية والامان الاجتماعي	وضع الاسرة الاقتصادي	الدليل (درجة المحرومية)
١	دهوك	٤٠،٤	٣٩،٨	٣٠،٢	٣٠،٤	٣٥،٥	٤٣،٥	٣٣،٧
٢	نينوى	٣٠،٨	٢٨،١	٥٥،٣	٢٣،١	٢٩،١	٤٧،٦	٣٣،٥
٣	السليمانية	٢٩،٨	٢٩،٢	٣٥،٦	٣٥،٠	٣٠،٣	١٦،٦	٢٤،٦
٤	كركوك	٢٢،٢	٢٩،٢	٦١،٨	١٣،٥	٣٣،٧	٢١،٤	٢٠،٦
٥	أربيل	٣٣،٧	٣٨،٠	٣٢،٩	٣١،١	٣١،٣	٢١،٣	٢٥،٩
٦	ديالى	١٦،٤	٣٠،٣	٨٣،٨	١٨،٣	٤٩،٣	٤٢،٤	٣٢،٩
٧	الأنبار	١٥،١	١٥،٨	٤٨،٢	٣،٩	٢٩،٥	٢٥،٩	١٠،٣
٨	بغداد	١٦،٧	٢١،٠	٣٤،٣	٢٨،٢	٣٥،٩	١٩،٩	١٧،٨
٩	بابل	٤٠،٣	٢٣،٠	٧٤،٤	٣٥،١	٢٧،٠	٣٦،٠	٣٤،٥
١٠	كربلاء	٥٢،١	١٣،١	٥٩،٥	٣٩،٠	٢٨،١	٣٩،١	٣٢،٧
١١	واسط	٣٢،٧	٣٧،٣	٥٩،٦	٣٤،٥	٢٦،١	٣٩،٣	٣٥،٥
١٢	صلاح الدين	٣٣،٦	٢١،٧	٧٢،٣	٢١،٠	٣٩،٩	٣٦،٧	٣٣،١
١٣	النجف	٣٨،٦	١٨،٤	٤٠،٥	٣٣،٠	٢٩،٢	٤٠،٤	٢٩،٦
١٤	القادسية	٣٩،٦	٣٩،٠	٦٣،٥	٤٦،٥	٣٤،١	٤٤،٢	٤٤،٣
١٥	المثنى	٤٦،٣	٢٦،١	٦٣،٤	٣٩،١	٣٥	٥٣،٠	٤٤،٣
١٦	ذي قار	٣٥،٨	٢٦،٤	٧٤،٧	٤٥،٢	٣٣،٦	٤٨،٧	٤٢،١
١٧	ميسان	٥١،٧	٥٣،١	٨٧،٩	٤٤،٥	٣١،٣	٣٦،٨	٥٥،٨
١٨	البصرة	٢١،٦	٢٧،٢	٦٦،٤	٢٥،٥	٢٠،٠	٣٨،٠	٢٦،٣

المصدر :وزارة التخطيط ، قسم الدراسات والبحوث ، علاء الدين جعفر ،السكان ودرجة المحرومية في المحافظات ، ٢٠١٠ ، ص٤ .

خريطة (٢) دليل مستوى المعيشة العام ٪ للسر المحرومة في العراق حسب المحافظات لسنة٢٠٠٧
المصدر: جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،
الجهاز المركزي للأحصاء ،

خارطة الحرمان ومستويات المعيشة
في العراق ، ثلاثة اجزاء ،٢٠١١ ،ص ٢٥١ .

شكل (١) نسب الحرمان ٪ للأسر
حسب الميادين والبيئة في العراق
المصدر : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ثلاثة اجزاء ،٢٠١١ ، ص١٠ .

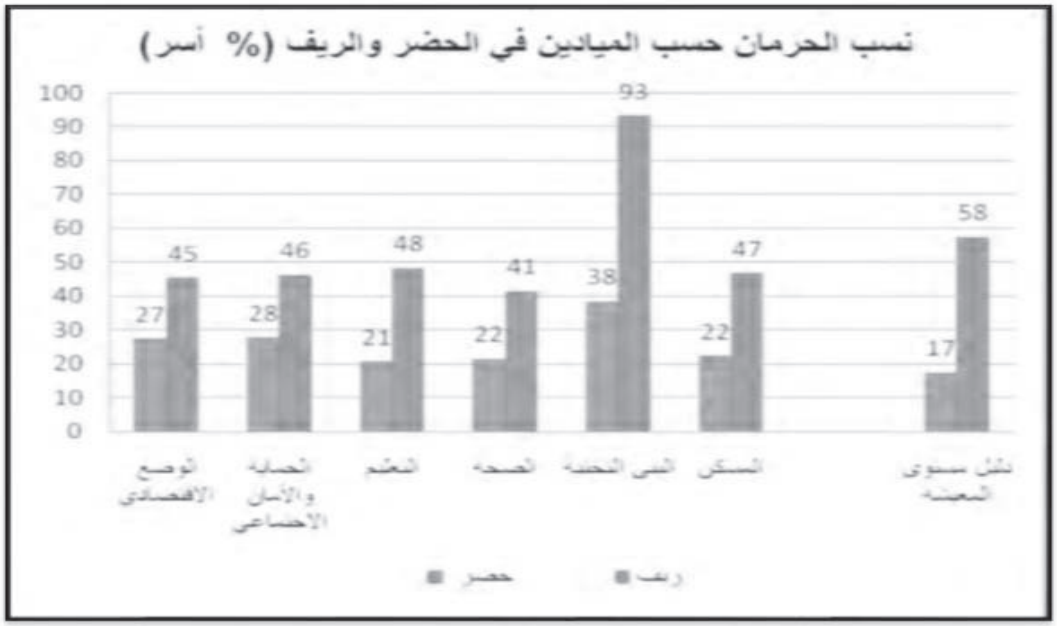

وان دليل البنى التحتية يتكون من (٨) مؤشرات هي :
١-المصدر الرئيسي للماء
٢-توفر مصدر الكهرباء
٣-استقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة
٤-وسيلة الصرف الصحي
٥-وسيلة التخلص من النفايات
٦-نوعية الطريق المؤدي الى السكن
٧-المؤثرات السلبية في محيط السكن مثل (حجم النفايات والضجيج والتجمع المياه الاسنة وغيرها)
٨-زمن الوصول الى الخدمات العامة (صيدلية ، بريد ، مركز شرطة الخ .)
وتكون نسب الحرمان في ميدان الصحة في ارياف العراق ٤١٪ وهي ضعف نسبة الحرمان في المناطق الحضرية نتيجة لعوامل مختلفة اهمها انتشار ظاهرة الفقر حيث يسكن نصف فقراء العراق في الريف ، فضلا عن ارتفاع نسبة الامية بين سكان القرى والمناطق النائية بنسبة ٣٣٪ بين ساكنيها فضلا عن صعوبة الحصول على التعليم وفرص العمل (الجهاز المركزي للأحصاء / خارطة الحرمان /١٨٢/٢٠١١).

ثالثاً – أبعاد التنمية المستدامة لمعالجة الفقر

ان الهدف الاساسي من التنمية المستدامة هو التخفيف من حدة الفقر والجوع ، اذ يعيش ٧٥٪ من فقراء العالم في المناطق الريفية كما ان مستويات الفقر التي يعاني منها فقراء الريف اشد مما يعاني منها اقرانهم في المناطق الحضرية واقل حظاً في الحصول على خدمات البنى التحتية والتعليم والصحة .تركز التنمية المستدامة في ظل الزيادة السكانية الحفاظ على الموارد الطبيعية لمواجهة التغيرات المناخية والايكولوجية التي اثرت على العراق ، وما رافقها من اتساع المساحات المتصحرة والتلوث البيئي وانخفاض كفاءة الموارد الطبيعية وبالتالي فان سكان الريف اول المتأثرين بتلك التغيرات في الخصائص الجغرافية للموارد الطبيعية والايكولوجية وما يرافقها من سؤء توزيع الخدمات التي تنعكس سلبا على ضعف المشاركة المجتمعية في حماية الموارد الزراعية (ياسين/ ٢٠١١ /٢٨٣-٢٨٤).
ان اهم ابعاد التنمية المستدامة في المناطق الريفية من اجل معالجة مشكلة الفقر الريفي هي :
١-الأهتمام بالعمل الزراعي خاصة وان معظم فقراء العراق يتركزون في الارياف والبيئات الهامشية ، ويأتي النشاط الزراعي في مقدمة الأنشطة ألاقتصادية التي تعتمد على البيئة ، لذا لابد من إستدامة الزراعة للحفاظ على التوازن البيئي وزيادة الأنتاج الزراعي لتحقيق ألاكتفاء الذاتي من جهة ، وتخفيض ألاثار البيئية على الموارد الزراعية من جهة اخرى وبالتالي تحقيق الاستدامة الزراعية على الامد البعيد وتوفير الحاجات الاساسية للسكان والمتمثلة بانتاج المحاصيل الاستراتيجية ، ولابد من تشجيع مزرعة العائلة لغرض سد الحاجة الذاتية للأسرة الريفية من السلع الزراعية الغذائية على مدار السنة ، وهذا من شأنه ان يساعد على تحسين الاوضاع الاقتصادية في الريف وتعمل على زيادة الاهتمام بالارض من قبل افراد المجتمع والعمل على استدامتها .
٢-القضاء على البطالة التي تمثل هدراً للموارد البشرية ولها اثار اقتصادية واجتماعية ، ويكون تاثيرها الاكبر في مستويات الفقر الذي يرتبط بظواهر اخرى لا تقل عنه اهمية ارتفاع نسبة الامية وتردي الخدمات التعليمية والصحية ، وتشير خارطة الحرمان ان مستوى الفقر الريفي في العراق بلغ ٦٥٪ لسنة ٢٠٠٦ . (برنامج الامم المتحدة /٢٠١٤/ص١٣) وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) الى خفض معدل البطالة في العراق الى ٦٪ عام ٢٠١٧ . ويتم ذلك من خلال اقامة المشاريع التنموية الصغيرة وتدخل الدولة في تقديم القروض الميسرة لذوي القطاع الخاص واصحاب المهن سواء الزراعية والغير زراعية في الريف .

رابعاً – تحديات التنمية المستدامة لمواجهة الفقر الريفي في العراق

١-وقوع المناطق الريفية الاشد فقرا في العراق ضمن الأقليم الصحراوي الجاف كما هو الحال في محافظات القادسية و السماوة وذي قار ، مما يهدد حياة اعداد من السكان في مناطق المدن والارياف والتي تعتمد بشكل مباشر على مياه نهر الفرات ، الامر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة بالموارد المائية وضع استراتيجية ملائمة لادارة المياه السطحية والجوفية في الاقليم الجاف واتباع الاجراءات العلمية في صيانة وترشيد استهلاك المياه في معظم المحافظات العراقية الواقعة على نهر الفرات (ألأنبار، كربلاء ، النجف ، القادسية ، المثنى ، ذي قار) خاصة لغرض الزراعة و الري ، فضلا عن صيانة مشاريع الري والبزل وترشيد استهلاك المياه لمختلف ألأغراض الأخرى .
ان انخفاض مناسيب المياه وقلة ايراداتها يعيق التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة من خلال نقص الكمية اللازمة لزراعة وري المحاصيل الاستراتيجية ، وقد انخفضت الايرادات المائية لنهر الفرات الواردة الى العراق من ١٩,٣ مليارم٣ سنة ٢٠١٠ الى ١٤،٦ مليارم٣ سنة٢٠١١ (الجهاز المركزي للاحصاء ، تقارير الموارد المائية /٢٠١٠/٤) ومن المتوقع ان معظم انهار العراق ستشهد انخفاضاً في ايراداتها المائية بنسبة ٣٠-٥٠٪ خلال الخمسين سنة القادمة (الأمم المتحدة /٢٠١٠/ص٥٣)

٢-ان فقراء الريف يرتبطون بادارة الموارد الطبيعية مقارنة بغيرهم من السكان نتيجة لممارسة زراعة الارض وعمليات الصيد وتربية

الحيوانات ، وعلى الرغم من تراجع العمالة الزراعية في العراق بنسبة ٥٪ سنويا وتراجع الدخل من القطاع الزراعي بنسبة ٢,٥٪ للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٢ ، الأ ان ٦٥٪ من فقراء الريف يعملون بالزراعة وفق بيانات وزارة التخطيط العراقية في الشكل (٢) و١٤٪ تقريبا في كل من قطاع البناء والتشييد واعمال اخرى مثل باعة متجولين وعمال تنظيف وغيرها و١٦٪ في مهن واعمال اخرى لاتتطلب مهارة .

شكل (٢) النسب المئوية للنشاط الاقتصادي لسكان الريف في العراق

٣- ان القطاع الزراعي من اكثر القطاعات استهلاكا للمياه في العراق وبنحو ٢٥ مليار م٣ /سنة وبنسبة ٨٥-٩٠٪ بين القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولكن الجفاف والتصحر والتلوث البيئي وتدهور نوعية المياه اثرت سلباً في انخفاض انتاجية الارض الزراعية ،وانخفاض المساحة المزروعة كما يتضح من الجدول (٤) انخفاض المساحة المزروعة في العراق من ٩,٤٠ مليون دونم في سنة ٢٠٠٥الى ٧,١٠مليون دونم في سنة ٢٠١٠ م ، ثم اخذت المساحة المزروعة بالتزايد للمدة من (٢٠١١-٢٠١٤) وسجلت سنة ٢٠١٣م اكبر مساحة وبقيمة ١٩,٨ مليون دونم.

جدول (٤) المساحة المزروعة (مليون دونم) في العراق للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠

السنوات	المساحة
٢٠٠٥	٩,٤٠
٢٠٠٦	٩,٣٧
٢٠٠٧	٩,٢٤
٢٠٠٨	٨,٨١
٢٠٠٩	٧,٨٥
٢٠١٠	٧,٨٥
٢٠١١	١٣,٠
٢٠١٢	١٢,٧
٢٠١٣	١٩,٨
٢٠١٤	١٤,٦

المصدر:١- جمهورية العراق ، وزارة البيئة ، توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الاول ،٢٠١٣,ص٤١.

٢ – جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، كانون الاول ،٢٠١٥،ص٦٧ .

ولقد رافق اتساع المساحة المزروعة زيادة في معدلات الغلة للمحاصيل الاستراتيجية كما يتضح من الجدول (٥) للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣

وبنسبة تغير موجب ٢٧,٩ ٪/دونم لمحصول الحنطة و٢,٢٪ /دونم لمحصول الشعير و٣,٩٪ /دونم لمحصول الشلب مما يدل على امكانية زيادة معدلات الغلة لمعظم المنتجات الزراعية في العراق في حالة الادارة المستدامة للموارد الزراعية.

جدول (٥) معدلات الغلة لمحاصيل الحنطة والشعيروالشلب (كغم /دونم) في العراق للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٣

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير
الحنطة	٣٣٦،٧	٤٩٥،٨	٤٢٩،٣	٤٤٢،٩	٥٦٦،٥	٢٧،٩
الشعير	١٧٨،٠	٢٨٢،٤	٢٢٤،٦	٢٩٢،٠	٢٩٨،٣	٢،٢
الشلب	٧٨٧،٦	٨١٢،١	٨٩١،٢	١١٣٣،٥	١١٧٧،٢	٣،٩

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)،ايلول،٢٠١٤،ص٢٢ .

٤- النمو السكاني ، اذ ارتفع عدد سكان العراق من ١٢ مليون نسمة عام ١٩٧٧ الى ٣٣ مليون نسمة عام ٢٠١١ م وازداد الى (٣٦) مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للأحصاء منهم ٧٠٪ سكان حضر و٣٠٪ سكان ريف ومن المتوقع ان يصل العدد الكلي للسكان الى ٣٨,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٧ م ، اي يتضاعف كل ٢٣ سنة بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٪. ويقدر عدد السكان الفقراء الذين يعيشون في الريف العراقي (٣,٣) مليون نسمة لسنة ٢٠١٢ وهم بذلك اكثر من النصف الكلي للسكان الفقراء في العراق .

ويمكننا القول مما تقدم ان الفقر هو جزء من مشكلات الموارد الزراعية وهو سبب في زيادة الضغط على المساحات الصالحة للزراعة من خلال مايقوم به السكان الفقراء من ممارسات تسبب تدهور البيئة الزراعية مثل الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية وبناء العشوائيات لاغراض السكن في ظل الزيادة السكانية وما يرافقها من استنزاف في الموارد مسببة تقلص مساحة الغطاء النباتي وتدهور التنوع الاحيائي ، والذي ستكون نتائجه على المدى المتوسط والبعيد انخفاض القدرة على انتاج السلع الزراعية والغذائية المحلية مما يعني تفاقم انعدام الامن الغذائي وتزايد حالات التدهور الصحي وارتفاع معدلات امراض سؤ التغذية .ان التدهور البيئي يهدد تقدم التنمية ، لذا لابد من الادارة المستدامة للأصول المختلفة المادية والمالية والبشرية والاجتماعية والطبيعية والتي تشكل جزء من دخل الفرد والاسرة .

ان الفقر حلقة مفرغة خطيرة ناتجة من التدهور البيئي وبنفس الوقت تكون نتيجة هذا التدهور زيادة اكبر في الفقر ، لذا لابد من وضع خطط استراتيجية وعلمية لادارة الموارد الزراعية والحد من تدهورها من اجل تطوير وتنمية الاصول الزراعية لتخفيض الفقر الريفي ، لأن استغلال الأرض الغير مستدام يؤدي الى التدهور في خصائص الترب الزراعية واتساع مساحة الأراضي المتصحرة والتلوث وهذه كلها بالنتيجة عوامل بيئية تؤدي الى ديمومة حلقة الفقر والتدهور البيئي .

خامساً –النتائج والتوصيات

اظهرت الدراسة النتائج الاتية :

١-انخفاض نسبة الفقر الريفي في العراق من ٣٩,٣٪ لسنة ٢٠٠٧ الى ٣٠,٧٪لسنة ٢٠١٢ ومع ذلك فهي مرتفعة مقارنة بنسبة الفقر في المناطق الحضرية التي انخفضت من ١٦,١٪الى ١٣,٥٪للمدة نفسها .

٢- يمتلك العراق عدد من الجوانب التي يمكن تنميتها لتخفيف حدة الفقر الريفي من خلال تحسين الانتاجية والنمو الزراعي للتقليل البطالة ، والعمل على تطوير البنى التحتية وتزويد الارياف بمختلف الخدمات الأجتماعية .

٣- تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والقضاء على الفقر عدد من التحديات المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني ومن مشكلات التصحر وانخفاض الأنتاجية ، فضلا عن مشكلات تنمية الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية والجفاف .

٤-ان زيادة سكان الريف وزيادة الزحف العمراني باتجاه الاراضي الزراعية ومايرافقها من انتشار ظاهرة الفقر ، تساهم في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية (ألاراضي الصالحة للزراعة ، التربة ، المياه ، الغطاء النباتي) وما يترتب على ذلك من زيادة في المشكلات البيئية والتي بدورها ستزيد من معاناة الفقراء .

٥-يرافق ظاهرة الفقر الريفي الحرمان من خدمات البنى التحتية والصحة والتعليم توصي الدراسة بما يلي :

أ-تبني استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة تعتمد على المشاركة من قبل المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات اللازمة لحل معوقات التنمية ,

ب-الاهتمام بالمناطق الريفية وتقليل الفوارق بينها وبين الحضر في خدمات البنى التحتية .
ت-اجراء البحوث والدراسات التطبيقية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة تشمل كافة المناطق الريفية في العراق .
ث- الاهتمام بالتنمية الزراعية .

المصادر

١- جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ٢٠١٤ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٤ .
٢-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، على طريق ألأهداف الألفية ٢٠١٣ ، كانون ألأول ، ٢٠١٣.
٣-الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس رسم ١ : ٦٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٠ .
٤-وزارة التخطيط ، قسم الدراسات والبحوث ، علاء الدين جعفر ،السكان ودرجة المحرومية في المحافظات ، ٢٠١٠ .
٥-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ثلاثة اجزاء ،٢٠١١ .
٦-بشرى رمضان ياسين ، مقومات التنمية الريفية في اقليم اهوار محافظة البصرة ، مجلة آداب البصرة ، العدد٥٧ ،٢٠١١ .
٧-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء،ألاحصاء الزراعي ، تقارير الموارد المائية لسنة ٢٠١٠ و٢٠١١ .
٨-ألأمم المتحدة ، شعبة الأنتاج المبكر والتقييم ، توقعات البيئة للمنطقة العربية ، البيئة من اجل التنمية ورفاهية الانسان ،٢٠١٠ .
٩-برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية ، سلسلة اوراق بحثية ، ٢٠١٤ .
١٠-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، العراق أرقام ومؤشرات ،٢٠١٢ .
١١-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، كانون الاول ،٢٠١٥ .
١٢-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)،ايلول،٢٠١٤.